



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية

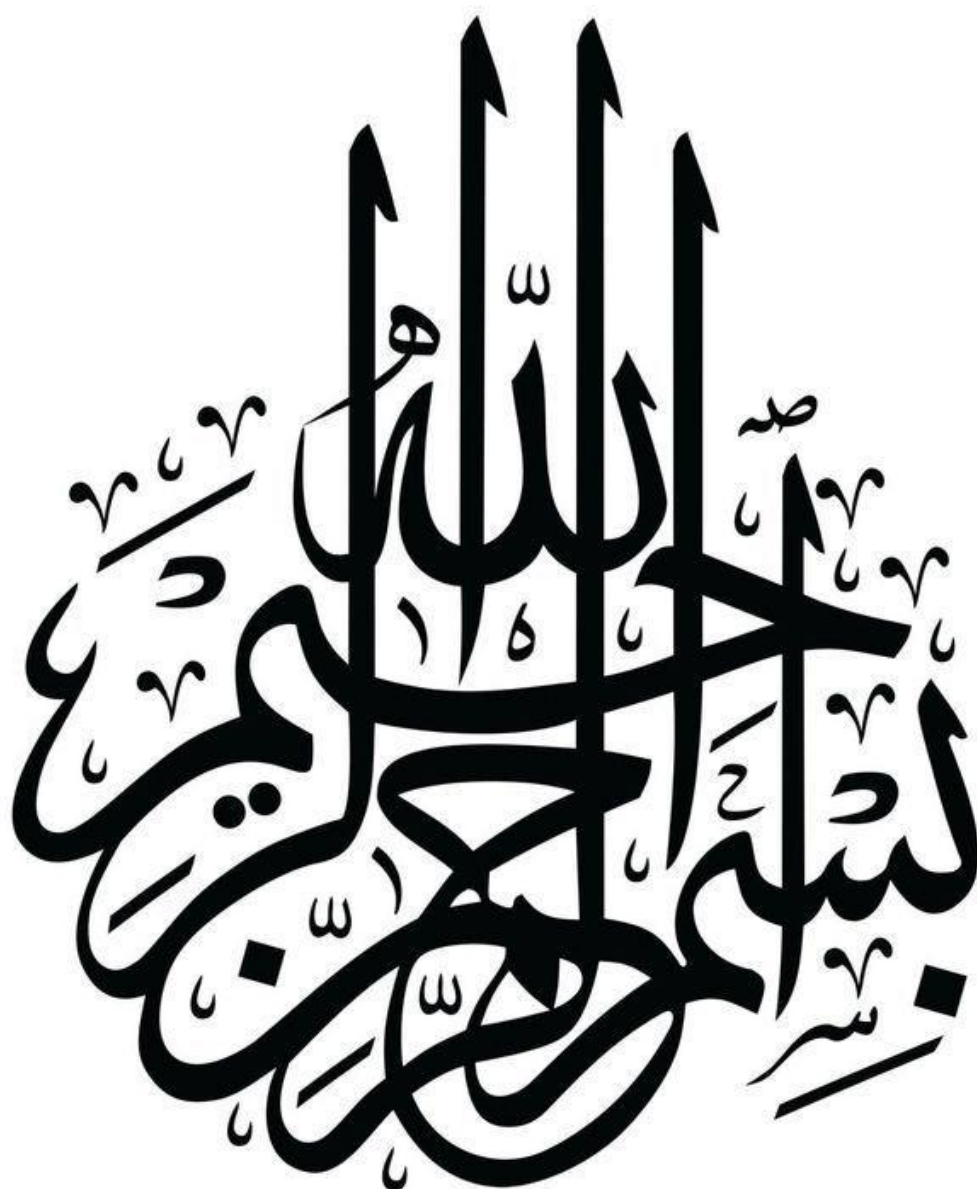
دراسة حالة شركة بيوفارم

المشرف	اعداد الطلبة	
بوعظم منير	بن عثمان اسمهان	1
	خنفري آية	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	سنوساوي صالح
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بوعظم منير
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	تريش حسينة

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وتقدير:

يقول الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم، وليس على الله بعزيز".

فالحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل ووفقنا لما فيه الخير،

يسعدنا أن نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ "بوعظم منير" لتكرمه

بقبول الإشراف على هذه المذكرة والجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته

ومتابعته حتى إكمالها، جزاه الله كل خير، أسأل الله أن يوصله إلى أسمى وأرقى المراتب.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة وإلى جميع زملائنا في الدفعة، وإلى كل من قدم لنا يد العون في

إنجاز هذه المذكرة سواء من بعيد أو من قريب.

إهداء :

بعد سنوات من الاجتهاد والسعي المتواصل،
سنوات حملت في طياتها التعب والصبر والتحديات،
أقف اليوم على عتبة التخرج لأقدم ثمرة جهدي وما وصلت إليه بعد فضل الله وتوفيقه،
فهذا الإنجاز لم يكن خطوة فردية،
بل كان حصيلة دعم وحب ومساندة أشخاص كان لوجودهم أعظم الأثر في مسيرتي.
أهدي إنجازي إلى من منحوني القوة لأصل...

إلى والدي

الذي علمني معنى الثبات، والخلق الطيب، والسير في الطريق الصحيح، إلى من كان دعمه عزالي، ورضاه
طريقي للنجاح، له كل الامتنان والتقدير والفخر الذي يليق بمكانته في حياتي.

وإلى والدتي

نبع الحنان وقلب الدعاء الذي لم يغلق بابه يوماً،
إلى من كانت عيونها تلاحق خطواتي خوفاً علي، يا أمان أيامي ويا هدايا الله في عمري،
نجاحي هذا امتداد لدعائك، أهدي لك نجاحي وفخري.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامين إلى من شددت عضدي بهم، لقد كنتم دائماً جزءاً من قوتي،
يا من كنتم نور أيامي، أقدم لكم جزءاً من فرحتي.
إلى كل من وقف بجانبني وترك أثراً طيباً في قلبي ودعم خطوة من خطواتي، إلى كل أصدقائي الذين شاركوني
الطريق وساهموا في صنع ذكريات لا تنسى،
ها أنا اليوم أرفع مشروع تخرجي شكر لله تعالى، الذي وفقني وأعانني ومنحني القدرة على الوصول إلى هذه
المرحلة.

- خنفري اية -

إهداء :

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تنأهى درب، ولا ختم جهد ولا تم سعي الا بفضلله.

فمن قال: أنا لها "نالها"، وأنا لها، وإن أبت، رغما عنها أتيت بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوا بالتسهيلات لكنني فعلنها ونلتها.

أهدي هذا النجاح لنفسى الطموحة أولا، ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم الى كل من سعي معي لإتمام مسيرتي الدراسية، دمت لي سندا لا عمر له.

الى الشموع التي احترقت لتضيء دربي، الى من يحملان فخري قبل اسمي

الى أبي الغالي، منبع القوة ومثلي الأعلى، من لم ييخل على يوما بجهد أو نصح. من علمني أن القمم لا تتال إلا بالصبر والمشقة، وكان ظلي الظليل في كل خطوة.

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبا قبل يدها إلى من علمتني الاخلاق قبل الحروف، إلى ملاكي في الحياة الى الإحساس بالحب والحنان إلى التي كانت من دعواتها سلما صعدت به نحو النجاح وبسمتها دافعا يحييني، أمي الحبيبة.

إلى زهرات عمري ورفيقات روعي، أخواتي العزيزات من تقاسمن معي كل لحظة تعب وفرح، وبوجودهن تزهر أيامي. قدس، ايمان، نورهان، ساجدة.

الى منبع البركة والطمأنينة في بيتنا جدتي الغالية أطل الله عمرك ورزقك الصحة والعافية.

إلى الذي رحل عن الدنيا وظل حيا في وجداني، إلى الروح النقية التي افتقدها في يوم فرحي هذا

جدي العزيز "رحمه الله".

إلى من أشد بهم عضدي، وأعتز بوجودهم في حياتي أخوالي الأعزاء كل بمقامه المحفوظ في القلب.

إلى من كن لي أخوات لم تلدهن أمي صديقاتي الغاليات، رفيقات درب المخلصات، من عشنا معا أيام الجهد والتعب، واليوم نعيش فرحة الحصاد.

إلى كل من آمن بي يوما إليكم جميعا ثمرة عمري وكفاحي.

- بن عثمان اسمهان -

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، والتعرف على كيفية مساهمتها في تحسين الأداء واتخاذ القرارات المالية السليمة، من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية المختلفة. وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على شركة Biopharm باعتبارها من المؤسسات الرائدة في قطاع الصناعات الصيدلانية بالجزائر، وذلك بالاعتماد على تحليل قوائمها المالية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات المالية تساهم بشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف، كما تساعد في تشخيص الوضعية المالية وتحديد الاختلالات المالية واقتراح الإجراءات المناسبة لمعالجتها وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

المؤشرات المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، التوازن المالي، الربحية، شركة بيوفارم.

Abstract

This study aimed to highlight the role of financial indicators in evaluating the financial performance of economic enterprises and to identify their contribution to improving performance and supporting sound financial decision-making through the use of various financial indicators. An applied case study was conducted on Biopharm as one of the leading companies in the Algerian pharmaceutical industry, based on the analysis of its financial statements during the period from 2022 to 2024. The findings revealed that financial indicators play an effective role in evaluating the company's financial performance, identifying strengths and weaknesses, diagnosing the financial position, detecting financial imbalances, and proposing appropriate corrective measures to improve financial performance.

Keywords

Indicators, Financial Performance, Financial Performance Evaluation, Financial Analysis, Financial Balance, Profitability, Biopharm Company Financial

الفهارس

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
فهرس الرموز والاختصارات	
مقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: مدخل إلى الأداء المالي	
تمهيد	7
المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية	8
المطلب الأول: ماهية الأداء	8
الفرع الأول: تطور مفهوم وتطور الأداء	8
الفرع الثاني: أهمية الأداء	10
الفرع الثالث: أنواع الأداء	11
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي	13
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	13
الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي	15

16	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
18	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
18	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
18	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي
19	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
19	المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي
20	المطلب الثالث: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي
20	الفرع الأول: مزايا تقييم الأداء المالي
21	الفرع الثاني: صعوبات تقييم الأداء المالي
21	المطلب الرابع: خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي
21	الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي
21	الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي
23	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية
25	تمهيد
26	المبحث الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي
26	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي
26	الفرع الأول: تعريف التوازن المالي
26	الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي
27	الفرع الثالث: أنواع المؤشرات التوازن المالي
32	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة والنشاط
32	الفرع الأول: نسب السيولة
33	الفرع الثاني: نسب النشاط

36	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية والمردودية
36	الفرع الأول: نسب الربحية
37	الفرع الثاني: نسب المردودية
38	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المديونية والهيكلية المالية
39	الفرع الأول: نسب المديونية
40	الفرع الثاني: نسب الهيكلية المالية
41	المبحث الثاني: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي
41	المطلب الأول: مؤشرات خلق القيمة EVA
46	المطلب الثاني: مؤشرات القيمة السوقية المضافة MVA
49	المطلب الثالث: مؤشر القيمة المالية الصافية
50	المطلب الرابع: الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي
50	الفرع الأول: بطلقة الأداء المتوازن
57	الفرع الثاني: لوحة القيادة
66	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة بيوفارم
68	تمهيد
69	المبحث الأول: عرض عام للشركة BIOPHARM
69	المطلب الأول: تعريف شركة BIOPHARM وبطاقتها الفنية
69	الفرع الأول: تعريف شركة BIOPHARM
69	الفرع الثاني: البطاقة الفنية للشركة
70	المطلب الثاني: التطور الهيكلي للشركة
71	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والقانوني للشركة
72	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM
74	الفرع الثاني: الهيكل القانوني لشركة BIOPHARM
75	المطلب الرابع: نشاطات شركة BIOPHARM(SPA) وخصائصها

75	الفرع الأول: نشاطات شركة BIOPHARM(SPA)
76	الفرع الثاني: خصائص شركة BIOPHARM(SPA)
78	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
78	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لشركة BIOPHARM
83	المطلب الثاني: تحليل الأداء بواسطة المؤشرات المالية
97	خلاصة الفصل
99	خاتمة
103	قائمة المصادر والمراجع
110	الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
29	حالات رأس المال العامل من أعلى الميزانية	01
30	حالات رأس المال العامل من أسفل الميزانية	02
31	حالات احتياج رأس المال العامل	03
32	حالات الخزينة الصافية	04
59	الفروق بين لوحة القيادة والأدوات الرقابية الأخرى	05
61	الجدول رقم (6): تصميم لوحة القيادة المالية وفق نسب مالية	06
65	نموذج مصغر للوحة القيادة (تصميم الأساس)	07
65	شكل لوحة القيادة	08
69	بطاقة فنية لشركة BIOPHARM	09
78	الميزانيات المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة 2022-2024.	10
80	الميزانيات المختصرة لجانب الخصوم للفترة 2022-2024:	11
81	جدول حساب النتائج	12
83	حساب مؤشرات التوازن المالي	13
85	حساب نسب السيولة للفترة 2022-2024.	14
87	حساب نسب النشاط للفترة 2022-2024	15
89	حساب نسب الربحية للفترة 2022-2024	16
91	حساب نسب المردودية للفترة 2022-2024	17
93	حساب نسب المديونية للفترة 2022 - 2024	18
95	حساب نسب الهيكلية المالية للفترة 2022 - 2024	19

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين العوامل التي تؤثر على الأداء المالي	17
02	يمثل مراحل تقييم الأداء المالي	22
03	يوضح استخدامات القيمة الاقتصادية المضافة	44
04	مكونات بطاقة الأداء المتوازن	53
05	خطوات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن	56
06	يمثل مراحل إعداد لوحة القيادة	64
07	الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM(SPA).	72
08	الهيكل القانوني لشركة BIOPHARM(SPA)	74
09	يوضح تطور كتلة الأصول لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	79
10	يوضح تطور كتلة الخصوم لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	80
11	تطور مؤشرات التوازن المالي لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	84
12	تطور نسب السيولة لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	86
13	تطور نسب النشاط لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	88
14	تطور نسب الربحية لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	90
15	تطور نسب المردودية لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	91
16	تطور نسب المديونية لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	94
17	تطور نسب الهيكل المالية لشركة BIOPHARM للفترة 2024-2022	96

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM.	110
02	يمثل جانب الأصول لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2022.	111
03	يمثل جانب الخصوم لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2022.	112
04	يمثل جانب الأصول لشركة BIOPHARM لسنتي 2024_2023.	113
05	يمثل جانب الخصوم لشركة BIOPHARM لسنتي 2024_2023.	114
06	يمثل جدول حساب النتائج لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2022.	115
07	يمثل جدول حساب النتائج لشركة BIOPHARM لسنتي 2024_2023.	116

فهرس الرموز والاختصارات:

الرمز	المعنى
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياج رأس المال العامل
BFRex	احتياج رأس المال العامل للاستغلال
BFRHex	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
TN	الخزينة الصافية
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	القيمة السوقية المضافة
VAN	القيمة الحالية الصافية

المقدمة

يعتبر الأداء المالي في الشركات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والمستثمرين لكونه السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، حيث يعد محورا مركزيا لمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية، ومن هنا برزت الأهمية الإدارية للأداء المالي من خلال الاهتمام الكبير من قبل الإدارات بالأداء ونتائجه، والتحويلات التي تجري في هذه الشركات اعتمادا على نتائج الأداء، وعليه يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات بحيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، كما تساهم في رسم الرؤية المستقبلية للشركة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالديناميكية وعدم التأكد.

ومع تطور الفكر المالي وتعدد احتياجات الأطراف الفعالة، لم يعد تقييم الأداء يقتصر على سرد النتائج، بل أصبح يعتمد على مجموعة متكاملة من المؤشرات والأدوات المالية التي تهدف في جوهرها الى قياس مدى نجاعة الشركة في إدارة مواردها المالية والتشغيلية. إن هذه المؤشرات بتنوع أهدافها تسعى لتقديم قراءة صادقة وواقعية للوضعية المالية من زوايا متعددة، سواء ما تعلق منها بالتوازن المالي، السيولة، المردودية، أو القدرة على خلق القيمة المضافة، إن الاعتماد على هذه المنظومة من أدوات القياس يمثل الركيزة الأساسية في تقييم الأداء، حيث تمنح القدرة على فهم تطور الشركة وقدرتها على مواجهة التزاماتها وتوليد الأرباح، مما يضمن تقييما موضوعيا يتماشى مع المعايير العلمية المطلوبة في التحليل المالي الدقيق.

إن الاعتماد على المؤشرات المالية كأداة للتقييم يتطلب بالضرورة توفر جودة عالية في المعلومات المحاسبية والمالية المستخرجة من التقارير الدورية، حيث تعمل هذه المؤشرات كمرآة عاكسة للوضعية الحقيقية للشركة. فمن خلالها يمكن للمسيرين رصد التغيرات في بنية الأصول والخصوم، وفحص مدى قدرة التدفقات النقدية على تغطية الاحتياجات التشغيلية والتمويلية، إن هذا التحليل المعمق لا يتوقف عند مجرد تشخيص الماضي، بل يمتد ليكون نظاما للإنذار المبكر يسمح باكتشاف الاختلالات المالية في مراحلها الأولى، مما يمنح الشركة مرونة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية والحفاظ على توازناتها المالية الكبرى في الأمد الطويل.

في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح والتنافسية، تبرز شركة "بيوفارم" كنموذج رائد في قطاع الصناعات الصيدلانية، وهو قطاع يتطلب دقة عالية في الإدارة المالية وتتبع مستمر لمؤشرات الأداء. إن اختيار هذه الشركة كدراسة حالة ينبع من الحاجة الى فحص مدى مساهمة هذه المنظومة من المؤشرات المالية في عكس الواقع المالي للشركة بوضوح وشفافية، وكيف يمكن لهذه الأدوات أن تشكل قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية رشيدة تعزز من مكانة الشركة في السوق الوطنية وتضمن كفاءة أدائها المالي واستدامته.

أولاً: إشكالية البحث:

تتمحور المشكلة الرئيسية حول مدى قدرة الأدوات المالية التقليدية على إعطاء صورة حقيقية وشاملة عن الوضع المالي لشركة بيوفارم، في ظل التوجهات الحديثة التي تفرض معايير أخرى للتقييم. في هذا الإطار تكون الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا كالاتي:

ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة بيوفارم؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي المصادر والاسس التي يتوقف عليها استخدام المؤشرات المالية في شركة بيوفارم؟
2. هل تعكس المؤشرات المالية قدرة شركة بيوفارم على توليد الأرباح وإدارة مواردها؟
3. هل توفر المؤشرات المالية المعلومات اللازمة لتقييم نمو واستمرارية شركة بيوفارم؟

ثانياً- فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المصدر الرئيسي لاستخدام وتحليل المؤشرات المالية في شركة بيوفارم.
- **الفرضية الثانية:** تسمح المؤشرات المالية بالكشف عن قدرة شركة بيوفارم على تحقيق عوائد مالية من نشاطها الاقتصادي وعلى كفاءة إدارة مواردها.
- **الفرضية الثالثة:** تسمح المؤشرات المالية بتشخيص الوضعية المالية لشركة بيوفارم واكتشاف الاختلالات المالية.

ثالثاً- أهداف الدراسة وأهميتها

❖ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز أهمية ودور تقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وأهم العوامل المؤثرة عليه، وكذا أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييمه.
- تحليل القوائم المالية لشركة بيوفارم باستخدام النسب المالية لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.

- التأكد من مدى قدرة شركة بيو فارم على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق التوازن بين سيولتها ومديونيتها.
- تقييم قدرة الشركة على إدارة مواردها وتحقيق مستويات ربحية تتماشى مع طبيعة قطاع الصناعات الصيدلانية.

❖ أهمية الدراسة:

تعد دراسة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، امرا بالغ الأهمية لأنها تمكن الشركات من الحصول على رؤية شاملة وعميقة لأوضاعها المالية، مما يساعد في اتخاذ القرارات الفعالة، وتتجلى أهمية دراستنا هذه للربط بين الجوانب النظرية للمؤشرات المالية وواقع استخدامها في الشركات الاقتصادية والمالية ومعرفة مدى فعاليتها.

رابعاً- الدراسات السابقة

في حدود اطلاعنا وما تمكنا من الحصول عليه، فإن الدراسات التي تناولت موضوع دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركات الاقتصادية كانت كما يلي:

أ. دراسة (منير عوادي، 2020): استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)، هدفت هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا، النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، الى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها اسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة اقتصادية (مجمع صيدال). من أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

ب. دراسة (خنفري خيضر وبورنيسة مريم، 2017): بعنوان دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تعد كل من النسب والمؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتقادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريته من جهة أخرى. ولكون المؤشرات المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولة وسرعة التحضير، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الاختيار المناسب، والأمثل

للمؤشرات المالية وصلاحياتها للاستخدام في تقييم أداء الشركة، حيث أن توفير مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي يتم من خلال التفسير الصحيح للأرقام المستخدمة من النسب المالية. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية للتحليل المالي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النسب والمؤشرات المالية سواء الكلاسيكية أم الحديثة تعدان كأحد وكأبرز التقنيات المالية، التي تساهم وبشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ج. دراسة (حيزية بنية، 2017) بعنوان دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي "دراسة حالة مجمع صيدال"، سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور تقنيات التحليل المالي الحديثة، مثل القيمة الاقتصادية المضافة ولوحة القيادة المالية، في تفعيل نظام الرقابة المالية وتطوير تقييم الأداء المالي لضمان استمرارية الشركات في السوق. ومن خلال دراسة ميدانية طبقت على مجمع 'صيدال' باستخدام برنامج SPSS، توصلت النتائج إلى أن الأساليب التقليدية للتحليل المالي لا تزال هي الأكثر تفضيلاً وفعالية في عملية التقييم مقارنة بالأساليب الحديثة، وهو ما يخالف نتائج الدراسات الأجنبية. وأرجعت الدراسة هذا الاختلاف إلى هيمنة النظرة التقليدية داخل الشركات الجزائرية، وغياب الرؤية الاستشرافية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة السوق المالي ومحدودية موثوقية المعلومات المالية الناتجة عن تداخل الأهداف الشخصية للمسيرين مع النتائج المالية للشركة."

د. دراسة (حسينة صيفي، 2016): بعنوان قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال فترة 2008-2013 سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على قياس الأداء المالي من خلال تحديد مدى قدرتها على تفسير عوائد الأسهم، وذلك مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية للأداء المالي إلى جانب مؤشر القيمة السوقية المضافة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة تضم المؤسسات المدرجة بمؤشر CAC40 والتي تنشط بسوق باريس للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2013، ولقد أظهرت النتائج الدراسة تفوق مقياس القيمة السوقية المضافة على باقي مؤشرات الأداء في تفسير عوائد الأسهم ومن بينها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

خامسا- منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي بهدف بناء فهم متكامل للموضوع المدروس. ففي الجانب النظري، تم

استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأداء المالي مع التطرق الى شرح المؤشرات المالية من خلال مراجعة الأدبيات ودراسات السابقة.

تم الاعتماد في الشق التطبيقي من الدراسة على منهج دراسة حالة، وهو المنهج الذي يمكننا من دراسة الشركة محل البحث دراسة معمقة وشاملة، وتحليل معطياتها في سياقها الواقعي، مما ساعد على فهم أدق لموضوع الدراسة وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

سادسا - حدود الدراسة

تم تحديد الحدود المكانية والزمنية للدراسة على أساس اعتبارات موضوعية تخدم الهدف والغاية من البحث كالآتي:

1. **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على شركة بيوفارم كمجال لتطبيق.
 2. **الحدود الزمنية:** تعطي الدراسة الفترة الممتدة من 2022-2024 من خلال تحليل القوائم المالية للشركة بيوفارم.
- سابعا: صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء اعداد هذه الدراسة ما يلي:
- صعوبة الحصول على المعلومات وتلخيصها خاصة المعلومات الخاصة بحساب القيمة الاقتصادية المضافة.
 - صعوبة الحصول على بعض المعلومات المالية الخاصة بشركة بيوفارم.

ثامنا - تقسيمات الدراسة

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- خصص الفصل الأول ل: الإطار المفاهيمي للأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية، حيث تناولنا فيه ماهية الأداء وأهميته، بالإضافة الى خطوات ومراحل عملية التقييم كمدخل أساسي للدراسة.
- خصص الفصل الثاني ل: دراسة وتحليل المؤشرات المالية كأداة لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال التطرق للمؤشرات التقليدية القائمة على التوازن المالي والنسب المالية، وصولا الى المؤشرات والأدوات الحديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن.
- خصص الفصل الثالث ل: الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقييم الأداء المالي لشركة "بيوفارم" حيث تم عرض وتقديم الشركة وتحليل قوائمها المالية باستخدام المؤشرات المدروسة سابقا، وذلك لاستخلاص النتائج الواقعية حول كفاءة أدائها المالي وتقديم التوصيات المناس

الفصل الأول: مدخل إلى الأداء المالي

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء المالي أهمية استراتيجية بالغة في ظل الديناميكية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي المعاصر، لذا فقد اضحى محورا جوهريا للعديد من الدراسات الاكاديمية والبحوث المحاسبية والإدارية. وتعود هذه الأهمية الى حالة "الندرة النسبية" للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسات، خاصة مع تزايد الاحتياجات التمويلية واشتداد حدة التنافس عليها. من هذا المنطلق، تبرز ضرورة الملحة ليس فقط لتأمين هذه الموارد، بل لضمان استغلالها الأمثل لتحقيق اقصى العوائد الممكنة، بما يكفل ديمومة المؤسسة وتطورها ونموها المستدام. وبناء عليه يعد تقييم الأداء المالي ركيزة أساسية في العملية الإدارية، كونه يزود القيادة ببيانات ومعلومات جوهريّة تسمح بقياس مدى كفاءة المؤسسة في بلوغ أهدافها المسطرة، ورصد الاتجاهات الأداء الفعلي، مما يساهم بشكل مباشر في رسم معالم مسارها المستقبلي وضمان نجاحها.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بالإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية متناولين المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المفهوم الجوهرى الذي تترجم من خلاله المؤسسة الاقتصادية مدى قدرتها على البقاء والاستمرار في بيئة تتميز بالديناميكية والتنافسية الشديدة. فهو ليس مجرد غاية تسعى اليها المنظمة، بل هو انعكاس لمدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة وفعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

وعليه سنتناول في هذا المبحث المفاهيم المتعلقة بالأداء والاحاطة بمختلف جوانبه من خلال التطرق الى مفاهيم عامة حول الأداء مفهوم الأداء المالي وقياسه والعوامل المؤثرة على الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى تعريف الأداء، تطور مفهوم الأداء، أهمية الأداء، أنواع الأداء.

الفرع الأول: تطور مفهوم وتطور الاداء

أولاً: تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية الى النظرة الحديثة:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي حيث عرف تطورا منذ بداية استعماله الأولى الى وقتنا الحالي، وهذا بفعل التطورات الاقتصادية وغيرها التي ميزت حركية المجتمعات البشرية، والتي كانت بدورها دافعا قويا لبروز اسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة، وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال ومن بينهم المهندس تايلور رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول الى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، مع بداية القرن العشرين تحولت اهتمام المؤسسات من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها الى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية، غير انه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الاعتماد على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدات الأداء والتحكم في الأسعار تم الانتقال الى الاخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء.¹

ثانياً: تعريف الأداء :

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة للتعريف مصطلح الأداء ويرجع ذلك الى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال، واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا، فقد اعتمد البعض منهم

¹ أبو بكر بو سالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدوا ولاية بشار، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص630.

على الجوانب الكمية (أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريفهم للأداء، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح¹.

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية Performar التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية Performance التي تعني تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة. كما يعرف بأنه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء².

يعبر العديد من الكتاب والباحثين عن الأداء المؤسسي من خلال نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها التنظيمية، وبذلك فهو يتضمن ثلاثة معاني أساسية هي: ³

❖ **ان الأداء عبارة عن النتيجة أو الإنجاز:** وذلك بمقارنة النتائج والإنجازات مع الأهداف المحددة من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية أو النوعية، وهذا يظهر لنا ان الأداء يفترض نوع المنافسة، حيث تسعى المؤسسة وما الى تحقيق نتائج أحسن من نتائجها السابقة وأفضل من المنافسين.

❖ **يعبر الأداء عن فعل أو نشاطي:** يرتبط الأداء هنا بمجموعة من الأفعال المتناسقة والمترابطة فيما بينها حيث تقوم المؤسسة بحشد كافة جهودها وامكانياتها في سبيل تحقيق نتيجة معينة.

❖ **يعبر الأداء عن النجاح:** حيث يعد الأداء مفهوما إيجابيا غير موجود في حد ذاته وإنما يعكس تصور المؤسسة حول النجاح، وفي هذا الإطار يقول أحد الباحثين أنه لا يمكن القول عن الأداء أنه جيد أو سيء في حد ذاته، وإنما يمكن اعتبار نفس النتيجة على أنها أداء جيد إذا كانت الأهداف المحددة طموحة أو أداء سيء إذا كانت الأهداف المسطرة متواضعة.

من خلال هذا التعريف يظهر لنا ان الأداء يعتبر مفهوما نسبيا (عبارة عن نتيجة لمقارنة)، متعددا (نظرا لتعدد الأهداف)، وذاتيا (يرتبط بالشخص أو المتعامل الذي يقوم بعملية التقييم).

ويعرف أيضا على انه "مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون، والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات، وعلى اثار المؤسسة على البيئة الخارجية".

كما يعرف على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"⁴.

¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009_2010، ص2017
² مريم كلاش، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، جامعة سوق أهراس، الجزائر، أبريل 2021، ص441

³ صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العاملي دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نفوذ مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022-2023، ص 4.

⁴ الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 218.

كما يرى البعض أن الأداء في مجال التسيير هو النتيجة النهائية لجميع جهود المؤسسة، هذه الجهود هي أن تفعل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة وبسرعة وفي وقت مناسب، وأيضا بأقل تكلفة ممكنة، وهذا للحصول على نتائج جيدة التي تلبي احتياجات وتوقعات العملاء ومنحهم الرضا وتحقيق أهداف المؤسسة، اذن فمفهوم الأداء هنا يشمل مفهومين: ¹

➤ الكفاءة: تحقيق الهدف المحدد أصلا.

➤ الفاعلية: المقارنة بين النتائج المتحصل عليها مع الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف.

$$\text{الأداء} = \text{الكفاءة} + \text{الفاعلية}$$

الفرع الثاني: أهمية الأداء

يمكن القول ان حياة المنظمة أيا كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه، تتوقف على أداء العاملين فيها، فإذا ما قاموا بأعمالهم وأنجزوا مهامهم على الوجه المطلوب والمخطط له من قبل الإدارة، فإن هذا سيقود المنظمة نحو تحقيق أهدافها المنشودة، كالبقاء، والنمو، والتوسع، وإذا ما كان الأداء دون المستوى المطلوب، فإنه سيشكل عائقا كبيرا أمام المنظمة في تحقيق أهدافها بل قد يؤدي أحيانا الى تصفية المنظمة.

وبسبب جوهرية الأهداف التي يمكن أن تحققها العملية، فأنها تعطي اهتماما خاصا من قبل إدارة الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة، للوصول من خلالها الى المزايا الهامة المتمثلة برفع الروح المعنوية للعاملين، وإشعارهم بالعدالة، ودفعهم الى تحمل المسؤولية، وتوفير الأساس الموضوعي لأنشطة إدارة الموارد البشرية كالتوظيف والتدريب والمتابعة.

وتتبلور أهمية الأداء فيما يلي:

1. يعد الأداء مقياس لقدرة الفرد على أداء عمله في الحاضر، وكذلك على أداء أعمال أخرى مختلفة نسبيا في المستقبل، وبالتالي يساعد في اتخاذ قرارات النقل والترقية.
2. غالبا ما يتم ربط الحوافز بأداء الفرد، وهذا يؤدي الى اهتمام الفرد بأدائه لعمله ومحاولة تحسينه.
3. يرتبط الأداء بالحاجة الى الاستقرار في العمل، فإذا حدثت أية تعديلات في أنظمة الإدارة فإن العاملين ذوي الأداء المتدني يكونون مهددين بالاستغناء عن خدماتهم.²

¹ فلة حمدي، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة الكاويل بسكرة"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص104.

² فايز عبد الرحمان الفروخ، التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 44،45.

الفرع الثالث: أنواع الأداء

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط الى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية والأجل والطبيعة:

أولاً: حسب معيار الشمولية: يمكن تقسيم الأداء الى:

1. **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها الى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن المدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

2. **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج...¹

ثانياً: حسب معيار المصدر وفق لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة الى نوعين وهما: الأداء الذاتي أو الداخلي، والأداء الخارجي:

1. الأداء الداخلي:

يعبر عن أداء الوحدة الاقتصادية بفضل ما تملكه من موارد هو ينتج الأداء الداخلي عن:²

- **الأداء البشري:** وهو أداء العنصر البشري القادر على صنع القيمة المضافة وتحقيق الميزة التنافسية.
- **الأداء التقني:** يعبر في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** يعبر عن فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالي المتاحة.

2. الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في محيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تسبب في أحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة قارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

¹ حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي "دراسة حالة مجمع صيدال" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2016-2017، ص 170.

² عامر حاج دحو، نرجس حميمش، دور لوحة القيادة في تقييم الأداء الداخلي في المؤسسة العمومية الاقتصادية "حالة مؤسسة فيلامب"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 3، جامعة أدرار، الجزائر، 2016، ص 449.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

ثالثا: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المستندة الى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد وظيفة التسويق، وظيفة التمويل، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العامة.¹

رابعا: حسب معيار الطبيعة

وفق لهذا المعيار والذي تقسم المنظمات على أساسه أهدافها الى أهداف اقتصادية واجتماعية، وتكنولوجية... الخ، يمكن تصنيف الأداء كذلك الى أداء اقتصادي وأداء اجتماعي وأداء تكنولوجي وأداء سياسي.²

- **الأداء الاقتصادي:** يشكل الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى كل المنظمات الى بلوغها، وتتمثل هذه المهمة في تحقيق الفوائض الاقتصادية التي تجنّبها المنظمة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة في السوق... الخ).
- **الأداء الاجتماعي:** الى جانب الأداء الاقتصادي فإن كل منظمة وأثناء عملية التخطيط تحدد جملة من الأهداف الاجتماعية التي تسعى لبلوغها بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية والأهداف الأخرى. وهذه تعتبر كقيود أو شروط يفرضها عليها أفرادها أولا وأفراد المجتمع ثانيا، وكما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد". وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي وعموما المنظمة هي التي تكون على دراية على مستوى تحقق النوعين.
- **الأداء التقني:** يكون للمنظمة أداء تقني عندما تحدد اثناء التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، في معظم الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي تسطرها المنظمة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
- **الأداء السياسي:** يقصد بالأداء السياسي بلوغ المنظمة أهدافا سياسية، كأن تحاول التأثير على النظام السياسي لإصدار امتيازات تخدم مصالحها، وذلك من خلال تمويلها للحملات الانتخابية بغرض إيصال أشخاص يهتمونها إلى مراكز اتخاذ القرار، وهذا ما يلاحظ بشكل واضح في الشركات المتعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في العالم الثالث.

¹ حيزية بنية، مرجع سابق، ص 171.

² فطيمة زعزع، أهمية الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الإنتاجية في الجزائر لاندماجها في اقتصاد المعرفة، أطروحة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص234.

وعليه فإنه لا يمكن تجاهل الأداء التقني والسياسي والثقافي الذي قد تسعى من خلاله المنظمات إلى التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها، يخلق أنماط استهلاكية جديدة، لكن يبقى مجالها ضيق مقارنة بالأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي، وتسعى من خلالها جميعا إلى تحسين الأداء الاقتصادي والذي بشكل المسعى الأساسي لأية منظمة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

في هذا المطلب التعرض الى مفهوم الأداء المالي وقياسه والأهداف المالية للمؤسسة، بالإضافة الى ابراز أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولاً: تعريف الأداء المالي

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، والملاحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس، فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.

كما يقصد به "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي ظاهرة الإفلاس او بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية".
وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق الفوائض من الأرباح.¹
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- يعرف الأداء المالي على انه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة والذي يعكس قدرتها على توليد موارد جديدة بشكل مستمر.

كما يتم تعريفه على انه عملية قياس أداء الأنشطة الاقتصادية للوحدة بناء على النتائج التي محققة في نهاية فترة المحاسبية، مع تحليل الأسباب المؤدية لهذه النتائج واقتراح الحلول المناسبة لتحسين الأداء مستقبلا.²

¹ خيضر خنغري، مريم بورنيسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، 2017، ص 58.

² ليليا هلة، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024-2025، ص48.

عرف الأداء المالي على أنه متمثل في الطريقة التي تتجز بها الاعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غاياتها.

عرف الأداء المالي على أنه وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والايرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة.¹ يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة، في حين يرى Laflame Marcel أن الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

يمثل الأداء المالي مرآة تعكس أداء المنشآت لأنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، تساهم في توفير الموارد المالية وتزود المنشأة بفرص استثمارية تساعد على تلبية احتياجات الملاك وتحقيق أهدافهم.²

ثانيا: أهمية الأداء المالي

للأداء المالي أهمية كبيرة نذكرها في نقاط التالية:³

- ✓ الأداء المالي الجيد للشركات يعزز من ثقة المستثمرين القدامى ويجذب مستثمرين جدد يبحثون عن فرص استثمارية مربحة ومستدامة.
- ✓ المساهمة في بناء الثقة بين الشركة ومساهميها، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين من خلال التشجيع على عرض المعلومات المالية الخاصة بالشركة بطريقة نزيهة وشفافة.
- ✓ المساعدة على التخطيط للمستقبل، فالأداء الجيد للشركة يجعلها في أفضل رواق للتطلع نحو المستقبل من خلال وضع خطط طموحة تتناسب مع وضعها المالي الجيد.
- ✓ يعكس الأداء المالي القيمة السوقية للشركة، لذلك تهتم الشركات بأدائها المالي طمعا في زيادة قيمة أسهمها.
- ✓ المساعدة في تقييم فعالية وكفاءة الإدارة.
- ✓ يساعد تحليل الأداء المالي في تحديد المخاطر المالية وتجنبها.
- ✓ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

¹ عبد الغني خلادي، انيس هزلة، مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص66.

² رميساء بوعزيز، التمويل التأجيلي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2023-2024، ص4،5.

³ نبيل سعدي، قياس الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024-2025، ص 136.

وبشكل عام فإن أهمية الأداء المالي للشركات تتحصر في تسليط الضوء على العناصر التالية:

- التقييم المستمر لربحية الشركات.
- التقييم المستمر للسيولة في الشركات.
- التقييم المستمر لتطور النشاط في الشركات.
- التقييم المستمر للمديونية في الشركات.
- التقييم المستمر لتطور توزيعات الأرباح داخل الشركات.
- التقييم المستمر لتطور حجم الشركات.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

يعمل الأداء على تحقيق مجموعة من الأهداف:

- الكشف عن الضعف والخلل في الشركة وتحديد مسؤولية كل قسم أو مركز وذلك بهدف وضع حلول مناسبة لمواطن الضعف والخلل.
- الوقوف على مدى كفاءة وسلامة استخدام موارد الشركة بطريقة سليمة لتحقيق عائد أكبر بتكاليف أقل.

- زيادة سلامة وفعالية اتخاذ القرار فيما يتعلق بقوة العمل والتنظيم.

- وضع نظام عادل للحوافز والترقية.

كما يقسمها اخرون الى قسمين هما:

أ- أهداف خارجية:

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.

- مساعدة المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينهما لاتخاذ القرار الملائم.

ب- أهداف داخلية:

- نمو المؤسسة: حيث يعتبر من أبرز عوامل تعظيم القيمة وتحديد مدى نجاح خططها واستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرار والتطور.

- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة.

- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.¹

¹ عبد المالك مسعي محمد، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2023-2024، ص 16.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:

أولاً: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات وتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات واما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباط بالأداء، واما اتخاذ القرار هو اخذ بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، اما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت تكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للوصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى شركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتوزيع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.¹

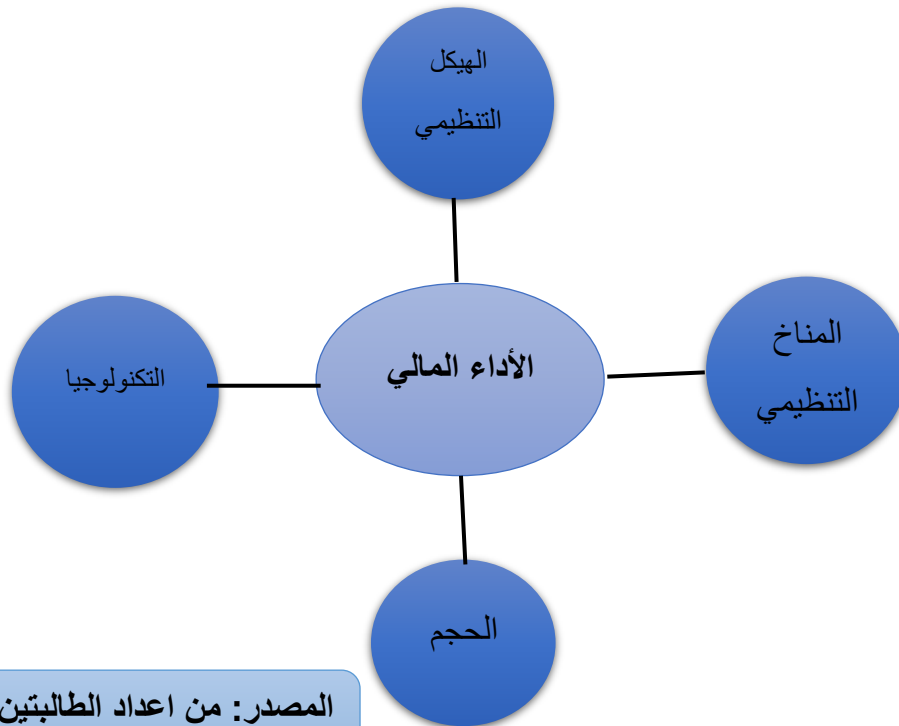
¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 48-49-50.

رابعاً: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث إن زيادة الحجم فإن عملية الإدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.¹

الشكل 1: يبين العوامل التي تؤثر على الأداء المالي



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على ما سبق

¹ محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي والكشف عن الانحرافات الموجودة فيه وتصحيحها، مما يساهم بشكل ملحوظ في عملية تحسينه، وبالتالي ضمان البقاء والنمو.

وعليه سيتم عرض هذا المبحث في أربعة مطالب، الأول يتناول تقييم الأداء المالي من حيث المفهوم والأهمية، أما الثاني فيتناول مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي، والثالث أهداف تقييم الأداء المالي والمطلب الرابع يظهر لنا خطوات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته.

سننتقل في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي:

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي.

الأداء المالي هناك عدة تعاريف لتقييم نذكر أهمها فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة بحد ذاتها¹.

التعريف الثاني: يعرف على أنه "عملية مقارنة الأداء الفعلي مع المحددة مسبقا من طرف إدارة المؤسسة، بهدف اكتشاف الانحرافات، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحها، وعادة ما تتم المقارنة بين النتائج المحققة فعليا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة"².

التعريف الثالث: يعرف على أنه "جمع واستخدام الأموال المقاسة بمجموعة المؤشرات المالية، خلال مدة زمنية محددة، مثل: نسب السيولة والرافعة المالية والربحية...، بحيث تساعد المؤسسة على إدارة مواردها بشكل فعال والتحكم فيها"³.

تبين من خلال ما سبق أن تقييم الأداء المالي هو عملية قياس وتحليل نتائج المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف والمعايير المحددة مسبقا، باستخدام مؤشرات مالية بهدف اكتشاف الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة وتحسين الأداء.

¹ محمد نجيب دبایش، طارق قدوري، "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى وطني حول واقع افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013، ص 07.

² حجاج نفيسة، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية خلال الفترة 2010-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2017، ص 18

³Didin Fatihudin, Jusni, Mochamed Mochklas, "How Measuring Financial Performance ", International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET) Vol 9N 6, 2018, p554.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.

- يشكل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة للمؤسسات والتي يمكن عرضها فيما يلي¹:
- يوفر تقييم الأداء معلومات حول سير العمليات في المؤسسة ومعدل اقترابها من تحقيق الأهداف، وبالتالي يساعد على تركيز الجهود صوب تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات السليمة.
 - تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين وكذلك الخارجية مع العملاء فهذا يؤدي التكوين مناخ إيجابي داخل المؤسسة ويؤثر إيجاباً على العمليات التي تتم داخلها وخارجها.
 - تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول.
 - يبين أن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية وتقدم حلول للمشاكل الاجتماعية وتلبية حاجاتهم.
 - يساعدنا في وضع الخطط التدريبية واختيار البرامج التدريبية المناسبة.
 - المساعدة في اندماج وانخراط الموظفين في المؤسسة.
- كما تشمل أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ما يلي²:
- حاجة المؤسسة إلى قياس أدائها السابق والتعرف على المعوقات والسلبيات ونقاط الضعف الموجودة بغرض تصحيحها لتحسين الأداء المستقبلي.
 - يعتبر أداة للتشخيص المالي والتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
 - يسمح بمتابعة ومراقبة النتائج المالية المحققة من النشاط للتعرف على أسباب نموها أو تراجعها.
 - يمكن من إجراء عمليات التحليل والمقارنة للنتائج المالية للسنوات السابقة أو مع المؤسسات المنافسة.
 - المساعدة في التعرف على ظروف البيئة الاقتصادية والمالية السائدة كحالات الركود الاقتصادية أو الأزمات المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف معها.
 - يمكن من تقديم رؤية مستقبلية واضحة حول أداء المؤسسة من خلال التنبؤ بقيمة العوائد المتوقعة تحقيقها مستقبلاً إلى جانب التنبؤ بفرضية استمرار نشاطها.
 - يساعد في التعرف على درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها في الأجل القصير أو الطويل.
 - يعتبر أداة تحفيز للمسيرين والعمال في المؤسسة لمضاعفة مجهودات بهدف تحقيق نتائج أفضل.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي.

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء المالي، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعية المرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها فيما يلي³:

¹ إبراهيم الخلوف الملكوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص37-38.

² ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة: مدخل تحليلي، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009، ص139-140.

³ دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 4، 2006، ص41.

- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة، بالإضافة إلى زيادة وقدرة كفاءة المنظمات الموجودة والقائمة فعلا.
- التأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعية بأعلى درجة من الكفاية.
- المساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط.
- تخفيض معدل ومخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والإستراتيجيات.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- وتهدف أيضا عملية تقييم الأداء لتحقيق ما يلي¹:
- معرفة مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث يشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء في كون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة.

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي.

إن لتقييم الأداء المالي مزايا وصعوبات يمكن اختصارها فيما يلي²:

الفرع الأول: مزايا تقييم الأداء المالي.

- لتحقيق أهداف تقييم الأداء المالي لابد أن تتوفر فيه جملة من المزايا والتي تتمثل في:
- ✓ **الاستمرارية:** ويتم التقييم المالي بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات.
- ✓ **المرونة:** لابد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع.

¹ علي فاضل جابر، "التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسات، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ص14.

² نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوير، الجزائر، 2018\2019، ص 27-28.

الفصل الأول: مدخل إلى الأداء المالي

- ✓ التطوير: يدفع الإدارة المالية إلى تحسين الأداء المالي وإعطائها المعلومات اللازمة.
- ✓ الاقتصاد: التقييم بأقل التكاليف.
- ✓ التطبيق: مدى استخدامه بكفاءة ويسر في التنفيذ.
- ✓ القبول: أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين ومدى تفهمهم لاستخدامه ومصادقته وصلاحيته.

الفرع الثاني: صعوبات تقييم الأداء المالي.

- تواجه عمليات تقييم الأداء المالي الكثير من الصعوبات التي تحول بينها وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، وعموما تتمثل الصعوبات في:
- ✓ الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء المالي.
 - ✓ الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها.
 - ✓ الصعوبة في تحديد بداية عمليات التشخيص ودراسة الأداء المالي بهدف تقييمه.
 - ✓ النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء المالي وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

المطلب الرابع: خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية¹:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء، مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد أو اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص مراحل عملية تقييم الأداء المالي كالآتي²:

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع السابق ذكره، ص51-52.

² نوري عماد جودت، "تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم 57"، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص الشمالية، 2021، ص56-57.

1. **جمع البيانات والمعلومات:** تستند عملية تقييم الأداء إلى جمع المعلومات والبيانات والتقارير الضرورية، والتي يمكن استخراجها من قائمة الدخل والميزانية العمومية، إلى جانب المعلومات المتاحة في الملاحق والتقارير لفترة زمنية محددة، لذا يعتبر جمع هذه المعلومات من أهم خطوات تقييم الأداء المالي.
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات:** يجب توفير مستوى عال من الموثوقية في البيانات والمعلومات التي يتم جمعها، لمعرفة مدى دقة وموثوقية هذه البيانات، حيث يمكن الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية المعروفة، مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط، وتتم هذه العملية من خلال إعداد واختيار الأدوات المالية المناسبة المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
3. **إجراء عملية التقييم:** عند استخدام المعايير والأدوات المالية، مثل النسب والمؤشرات المناسبة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية، يجب أن تتضمن عملية تقييم نشاط المؤسسة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها، بهدف الوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
4. **اتخاذ القرار الملائم عن نتائج التقييم:** يأتي دور اتخاذ القرار بعد تحديد الانحرافات التي وقعت في النشاط، وتحديد أسبابها من أجل اتخاذ الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات، وأن الخطط قد وضعت لتوجيه نشاط المؤسسة الاقتصادية نحو الأفضل في المستقبل.
5. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** بعد استخراج النتائج يتم تحديد الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف وأثرها على الأداء المالي الفعلي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال مقارنتها بالأداء المتوقع أو بأداء المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في نفس القطاع، وبعد معرفة أسباب هذه الفروق، يتم وضع على إثرها التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج عملية تقييم الأداء المالي، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

الشكل 2: يمثل مراحل تقييم الأداء المالي



خلاصة:

- في ضوء ما تقدم يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل على النحو التالي:
- يعد الأداء من أكثر المفاهيم الادارية سعة وشمولا، وعليه فإن هذا التنوع في تعريف الأداء ما هو إلا نتيجة التطور الذي تعرفه المؤسسة من جهة وكذا المعايير أو المقاييس أو الزاوية التي يعرف بها الأداء، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تقديم مفهوم موحد، فإن المنظرين والكتاب والمسيرين يتفقون أن الأداء مفهوما جوهريا في مجال التسيير، وما هو الى دالة لكافة أنشطة المؤسسة، او المرآة التي تعكس وضع المؤسسة.
 - يعتبر الأداء المالي أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسات ماليا، فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سببا في بعض المشاكل المطروحة في المؤسسات، حيث ينصب الاهتمام بتقييم معدلات الكفاءة والفاعلية في المؤسسة، هذا الأداء يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية كحجم الشركة وهيكلها التنظيمي، مما يجعله مؤشرا ديناميكيا يعكس قدرة الشركة على التكيف مع بيئتها الاقتصادية.
 - يعد تقييم الأداء المالي موضوع مهم يتطلب من أي مؤسسة الولوج اليه لكونه يعتبر الركيزة الأساسية تدل المسيرين وأصحاب القرار على معرفة الطريق الصحيح، والتطلع على الوضع المستقبلي من خلال تحديد نقاط القوة، ونقاط الضعف، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي من
خلال المؤشرات المالية

تمهيد:

إن التطور الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية أدى إلى اتساع نطاق مبادلاتها، مما جعلها تتعامل مع عدة أطراف مختلفة، لذلك أصبح هدف المؤسسة هو تعظيم قيمة المؤسسة.

وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات، حيث تعتبر من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة، ولتعزيز قدرة النسب والمؤشرات المالية سواء المؤشرات التقليدية أو الحديثة فيما يخص تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فيجب أن يتم بناؤها على أساس بيانات مالية صادقة وعادلة لتمكين المستخدمين أو المحللين من الوصول إلى نتائج سلبية أو إيجابية.

لذلك يمكن تقسيمها إلى مؤشرات تقليدية والمتمثلة في المؤشرات المالية والمؤشرات الحديثة المتعلقة بالجانب الاستراتيجي للمؤسسة، وفيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه المؤشرات، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي.

لقد أصبح استخدام النسب والمؤشرات المالية لغرض قياس وتقييم الأداء المؤسسات من الأمور واسعة الانتشار لدرجة أنه يمكن القول بأنه لا يمكن أن يتم تحليل البيانات لمعرفة أداء مؤسسة ما ومعرفة مركزها المالي بدون استخدام هذه المؤشرات.

تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب يتناول المطلب الأول تعريف التوازن المالي وأهميته ثم مؤشرات التوازن المالي، أما المطلب الثاني يتناول نسب السيولة والنشاط، ثم يليه المطلب الثالث يظهر نسب الربحية والمردودية، ثم المطلب الأخير يتناول نسبتي المديونية والهيكلية المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي.

تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، بالإضافة خلق القيمة وتحقيق أكبر مردودية عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة ككل¹.

"يعرف التوازن المالي على أنه وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب"².

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ التوازن المالي في النقاط التالية:³

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في أجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

¹ سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر، 2017، ص 422.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 88.

³ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص 22-21.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

الفرع الثالث: أنواع مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

1. رأس المال العامل (FR):

يعتمد مفهومه على القراءة الأفقية للميزانية الوظيفية من خلال تغطية الموارد للاستخدامات وفق قاعدة التوازن المالي الأدنى وهي أن الموارد المستخدمة لتمويل أصل (استثمارات، مخزون، حقوق، يجب أن يبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة ذلك الأصل¹.

أ- تعريفه: وله عدة تعاريف نذكر ما يلي:

- يعرف رأس المال العامل على أنه "أحد أدوات التحليل المالي المستخدمة لتقييم الهيكل المالي للمؤسسة والحكم على توازنها المالي في تاريخ محدد، ويمثل رأس المال العامل ذلك الجزء من الأموال الدائمة التي يتم استخدامها في تمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تغطية تمويل جميع الأصول الثابتة"².

- يعرف على أنه "الأصول المتداولة وهو عبارة عن حصص من الاستثمارات التي تتحول من نمط إلى آخر في إدارة سلوك الاعمال"³.

عرف أيضا على انه "تدفق ضروري للأموال الجاهزة للعمليات التي تشمل الأموال المستخدمة في الأصول المتداولة في بيئة الأعمال التي عادة ما تتحول إلى نقد خلال مدة قصيرة وبلا تحمل أية تناقص في القيمة وبدون تعطيل أو عرقلة الشركة، أما الالتزامات المتداولة التي تكون معدة للدفع خلال مدة قصيرة، فكل شركة يفترض أن تعمل على تهيئة أموال كافية لمقابلة الاتفاقيات اليومية التي قد يكون جزء منها استثمار في الأصول الثابتة، ويحسب بطريقتين وهما⁴:

- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم الغير جارية}) - \text{الأصول الغير جارية}$$

- من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

¹ Georges Depallens et Jeans Pierre Jobard ,Op cit ,p271

² مليكة زغب، ميلود بوشنكير، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص49.

³ Lawrence J.Gitman et Chad J.Zutter et Wajeeh Elali et Amer Al- Roubaie, "Principles of managérial Finance", 13th édition, Education Inc, USA, 2012, p60.

⁴ Muralidharan Janakiraman et azhagaiah Ramachandran, "The Relationship between Working Capital Management Efficiency and EBIT", managing Global Transitions, Volume 7, Number 1, 2009, p61.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

ب- أنواعه: هناك أربعة أنواع رئيسية لرأس المال العامل وهي¹:

✓ رأس المال العامل الصافي (الدائم): هو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة لمنشأة ما والخصوم المتداولة لها، ويستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

✓ رأس المال العامل الإجمالي (الخام): الهدف من حساب رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة الاقتصادية أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

✓ رأس المال العامل الخاص: إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر، هذا يدل على مدى قوة المؤسسة الاقتصادية على تغطية أصولها الثابتة من دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الغير جارية}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

¹ محمد الطيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 264.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

✓ رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموع الأصول المتداولة التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال سنة معينة، وتتضمن فضلا عن النقدية ذاتيا الاستثمارات المؤقتة، والذمم والمخزون السلعي، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

أو:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

أو:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم الغير جارية + الخصوم الجارية

ت - حالات رأس المال العامل:

✓ من أعلى الميزانية: وتتمثل في:

جدول رقم 01: حالات رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الحالة	إشارتها	تفسيرها
الأولى	موجبة تعني $FR > 0$	تشير إلى وجود فائض في رأس المال العامل الموجب، تعني الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل الأصول الثابتة، أي استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحقت فائض تمثل في رأس المال العامل.
الثانية	سالبة تعني $FR < 0$	تشير إلى رأس المال العامل السالب، يعني الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الأصول الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
الثالثة	معدومة تعني $FR = 0$	تشير إلى رأس المال العامل معدوم، يعني الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وهي حالة نادرة الحدوث، أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لإدارة عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بن الساسي إلياس، قريشي يوسف، "التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار وائل النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 68-69.

✓ من أسفل الميزانية: وتتمثل الحالات في:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

جدول رقم 02: حالات رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الحالة	إشارتها	تفسيرها
الأولى	موجبة تعني $FR > 0$	تشير إلى وجود فائض، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة الخصوم المتداولة باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان، وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
الثانية	سالبة تعني $FR < 0$	تشير إلى أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في المدى القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في المدى القصير.
الثالثة	معدومة تعني $FR = 0$	تشير إلى تمكن المؤسسة من تغطية الخصوم المتداولة باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بن الساسي إلياس، قريشي يوسف، ذهبية عبد الرحمان، "التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 79.

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

يعد هذا المفهوم ذو طبيعة ديناميكية، إذ يتغير على مدار السنة تبعا لتطور نشاط المؤسسة، لذلك يجب تحليل ومقارنة احتياجاتها المالية مع الموارد المتوفرة لديها، بهدف تحديد مدى قدرتها على تغطية تلك الاحتياجات.

أ- تعريفه: هو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا للمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، ويحسب كالتالي¹:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{تسبيقات مصرفية})$$

ب- أنواعه: هناك نوعين للاحتياج في رأس المال العامل، وهم²:

✓ احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{EX}: إن احتياج رأس المال العامل للاستغلال مرتبط مباشرة بنشاط المؤسسة الاقتصادية، ويحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال لهذه المؤسسة.

¹ ميلود بوشنقىر، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

✓ احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRHEX**: إن احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال مرتبط مباشرة بنشاط غير متكرر، ويحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.

ت- حالات احتياجات رأس المال العامل: وتتمثل الحالات فيما يلي:

جدول رقم 03: حالات احتياج رأس المال العامل

الحالة	إشارتها	تفسيرها
الأولى	موجبة تعني $BFR > 0$	تشير إلى أن المؤسسة بحاجة إلى البحث عن موارد خارج دورة الاستغلال، المتمثلة في رأس المال العامل، أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.
الثانية	سالبة تعني $BFR < 0$	تشير إلى تغطية الموارد كل الاحتياجات ويبقى فائض، يعني المؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب، ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار.
الثالثة	معدومة تعني $BFR = 0$	تشير إلى وجود موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة فقط، وهي حالة نادرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: سبتي إسماعيل، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، دراسة حالة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014 - 2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34 (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص 423.

3. الخزينة الصافية TN:

أ- تعريفها: تعتبر الخزينة عنصرا محوريا في المؤسسة، حيث تلعب دورا أساسيا، في تحقيق التوازن المالي في الأجل القصير المتعلق بدورة الاستغلال، بحيث جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة تنعكس في حركة الخزينة، مما يوضح مدى مقدرتها على تمويل احتياجاتها وتسديد ديونها المستحقة، وعليه فالخزينة تمثل القيم الجاهزة التي تملكها المؤسسة، وتكون تحت تصرفها للاستخدام الفوري، أي المبالغ المتاحة فعليا لاستعمالها أثناء دورة الاستغلال، ويمكن تحديد قيمة الخزينة وفق الصيغة

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

التالية¹:

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

ب- حالات الخزينة الصافية: وتتمثل الحالات فيما يلي:

¹ دادي عدون ناصر، نواصر فتحي، "دراسة الحالات المالية"، دار الافاق، الجزائر، 1997، ص 25.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

جدول رقم 04: حالات الخزينة الصافية

الحالة	إشارتها	تفسيرها
الأولى	موجبة تعني $TN > 0$	تشير إلى وجود فائض في الخزينة، وعليه يستوجب على إدارة المؤسسة استثمار هذا الفائض للحصول على عوائد مربحة في المدى القصير بدلا من تركها مجمدة في الخزينة، مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات السداد.
الثانية	سالبة تعني $TN < 0$	تشير إلى وجود عجز في الخزينة، يعني عدم مقدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها، حيث يتطلب عليها البحث عن موارد إضافية جديدة لتغطية هذا العجز كاللجوء إلى القروض البنكية.
الثالثة	معدومة تعني $TN = 0$	تشير إلى وجود الحالة المثلى للمؤسسة، تعني تحقيق التوازن المالي، حيث أنها تتوفر على سيولة مساوية لقيمة التزاماتها المالية، أي لا توجد سيولة مجمدة ولا عسر مالي، عمليا تعد هذه الحالة صعبة الحدوث.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: نوبلي نجلاء، " استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب - بسكرة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 116.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة والنشاط.

يدرس هذا المطلب النشاط والسيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، واللذين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وباستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

الفرع الأول: نسب السيولة.

تعني السيولة قدرة المؤسسة على توفير الأموال بالشكل الكافي وبتكلفة منخفضة، لمجابهة الالتزامات المالية والاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال والاستثمار، ويمكن قياسها من خلال الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية جاهزة خلال مدة زمنية قصيرة، مضافا إليها الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها عبر زيادة رأس المال والاقتراض والأرباح المحتجزة والاحتياطات¹.

تشير نسب السيولة إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وهادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموما على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (أصول

¹ غانم كمال، " الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية. دراسة حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 55.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

والمطلوبات المتداولة (خصوم)¹، وتقاس نسبة السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي²:

أولاً: نسبة التداول (السيولة العامة) :

تعتبر السيولة العامة عن درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت سيولة المؤسسة مرتفعة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(الأصول الجارية / الخصوم الجارية) \times 100$$

ثانياً: نسبة السيولة المختصرة:

تأتي هذه النسبة مكملية لنسبة السيولة العامة، وهي تستبعد المخزونات من الأصول المتداولة باعتبارها أصول صعبة التحول إلى سيولة، وتتنحصر بين (0.3) كحد أدنى و(0.5) كحد أقصى، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$(الأصول الجارية - المخزون السلعي) / (الخصوم الجارية) \times 100$$

ثالثاً: نسبة السيولة السريعة (الفورية):

تعتبر السيولة الفورية عن الأصول السائلة الموجودة لدى المؤسسة والمتمثلة في النقدية في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، دون اللجوء إلى المخزونات أو إلى القيم القابلة للتحقيق، وتتنحصر بين (0.2) كحد أدنى و (0.3) كحد أقصى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(النقديات / الخصوم الجارية) \times 100$$

الفرع الثاني: نسب النشاط.

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها بنسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المؤسسة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لا بد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتماً على ربحية المؤسسة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملية لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي³.

✓ معدل دوران إجمالي الأصول:

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص179.

² ميلود بوشنقى، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص37-38.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011، ص 157.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

تستخدم هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المنشأة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، ويشكل إجمالي الأصول هنا مجموع الميزانية العمومية. ويقاس معدل دوران إجمالي الأصول بالمرات، والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشرا على استغلال المنشأة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس إيجابيا على حجم المبيعات فتزيد أما الحصول على معدل دوران منخفض يشير إلى فشل إدارة المنشأة في استغلال أصولها، فيتوجب على المنشأة وضع السياسات لرفع حجم المبيعات أو تقليص حجم استثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كانت سببا في انخفاض المبيعات¹.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول أو المغالاة في الاستثمار فيها².

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شيء إيجابي³. ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية⁴:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول المتداولة}$$

✓ معدل دوران المخزون:

يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام، وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في

¹ كعور أحمد، غمراني عبد السلام، " دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة مطاحن عمر بن عمر (قائمة) خلال الفترة 2016- 2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022- 2023، ص34.33.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص83.

³ فيصل السعيدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص140.

⁴ رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط4، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997، ص161.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

الميزانية كما تعودنا أن نفعل، ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على 2، ويحسب معدل دوران المخزون كما يلي¹:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

يقيس لنا معدل دوران المخزون في المؤسسة الاقتصادية مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون في هذه المؤسسة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح، وهذا مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر من يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون في المؤسسة قيد الدراسة².

✓ معدل دوران الحسابات المدينة:

يشير وجود الحسابات المدينة المتمثلة في الزبائن وأوراق القبض في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة لسياسة البيع المؤجل على الحساب كواقع تجاري حيث تهتم المؤسسة بتحديد عدد ونوعية الزبائن الذين تتعامل معهم، وكذا تواريخ تحصيل ديونهم.

أ- **معدل دوران الزبائن:** يمثل معدل دوران الزبائن العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات. ويحسب معدل دوران المخزون كما يلي³:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{صافي المبيعات الآجلة السنوية} / \text{متوسط ديون الزبائن}$$

يتم تقييم هذا المعدل بمقارنته مع السنوات السابقة أو مع مؤسسات مماثلة، فإذا كان مرتفعاً دل على كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، خاصة في سياسة البيع الآجل وقدرة الإدارة على تحصيل ديون الزبائن، مما يساهم في تعزيز السيولة وتقليل مخاطر تحول الديون إلى خسائر مالية، أما عند انخفاض هذا المعدل يعد ذلك مؤشراً على تدهور سيولة الحسابات المدينة، ويعكس ضعف كفاءة المؤسسة في تحصيل مستحقاتها، مما يؤدي إلى تراكم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة احتمال تحولها إلى ديون معدومة.

ب- **المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن:** هي الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز⁴،

$$\text{المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن} = 360 \text{ يوم} / \text{دوران الزبائن}$$

ت- **متوسط ديون الزبائن:** يحسب كما يلي:

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 210.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

³ خالد هادفي، البدر في التفسير المحاسبي والمالي، ط1، ج1، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 172.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي)، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 151.

⁵ خالد هادفي، مرجع سابق، ص 172.

متوسط ديون الزبائن = (الزبائن والحسابات الملحقه أول المدة + الزبائن والحسابات الملحقه اخر المدة) / 2

✓ معدل دوران الذمم الدائنة:

يشير وجود الحسابات الدائنة المتمثلة في الموردون وأوراق الدفع في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة في تمويل المخزون على سياسة الشراء على الحساب، حيث تسعى إلى تنويع مصادر التمويل من خلال التعامل مع العديد من الموردين للحصول على أفضل البضائع وبأقل سعر ممكن وبأسهل الشروط التجارية¹.

أ - **معدل دوران الموردين:** يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة وتشمل ديون الموردين كل المبالغ المسجلة في حسابات الموردين الناتجة عن شراء البضاعة بالنسبة للمؤسسات التجارية والمواد الأولية بالنسبة للمؤسسات الصناعية²، يحسب بالعلاقة التالية³:

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

يدل ارتفاع هذا المعدل على كثافة عمليات التمويل الشراء بالأجل وقدرة المؤسسة على التسديد، بينما يشير انخفاضه إلى ركود في التمويل وصعوبة في التعامل مع الموردين، وقد يعكس خللاً في عمليات البيع ويؤثر سلباً على سيولة المؤسسة.

ب - **المدة المتوسطة لتحصيل ديون الموردين:** تمثل المهلة الزمنية التي تستفيد منها المؤسسة لتسديد ما عليها من ديون للموردين، وتحسب كما يلي⁴

المدة المتوسطة لتحصيل ديون الموردين = 360 يوم / معدل دوران الموردين

ت - **متوسط ديون الموردين:** يحسب بالعلاقة التالية:

متوسط ديون الموردين = (الموردين والحسابات الملحقه أول المدة + الموردين والحسابات

الملحقه اخر المدة) / 2

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية والمردودية.

تم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرين من مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهما مؤشري الربحية والمردودية.

الفرع الأول: نسب الربحية.

¹ خالد هادفي، مرجع سابق، ص 172.

² كعور أحمد، غمراني عبد السلام، نفس المرجع، ص 36.

³ منير عوادي، " استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة 2013-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 111.

⁴ منير عوادي، مرجع سابق، ص 111

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة. ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن ربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي. ومن مؤشرات ما يلي¹:

✓ هامش الربح الصافي (الإجمالي):

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات وأعلى نسبة تشير إلى الشركة الأكثر ربحية والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى هامش الربح يظهر كنسبة مئوية، مثلا نسبة هامش الربح 20%، تعني أن الشركة قد حققت ربحا صافيا قدره 0.2 مقابل كل دينار من المبيعات.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

✓ العائد على الاستثمار:

وتدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية ومن وجهة نظر استثمارية، فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، وإلا فإن أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين. ويمكن احتساب العائد على متوسط رأس المال المستثمر بقسمة رأس المال المستثمر في بداية ونهاية الفترة، لإعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، وخصوصا في الحالات التي يتغير فيها رأس المال المستثمر بشكل كبير خلال السنة المالية وأحيانا يستخدم المحللون المليون الربح قبل الفوائد والضرائب ليشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى. يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

✓ العائد على حقوق الملكية:

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا، وهذه النسبة تهم مالكي المنشأة لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فإن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الفرع الثاني: نسب المردودية.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص55

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

تعرف المردودية بأنها ذلك القياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرارية نشاطها¹، وبالإضافة إلى ذلك فهي عبارة عن العائد المستحق من الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أموال مختلفة ومتنوعة². وتشمل مؤشرات المردودية كل من مؤشر المردودية الاقتصادية ومؤشر المردودية المالية.

✓ المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، أي دون أخذ قراراتها المالية بعين الاعتبار وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال، وذلك بمقارنة ما استثمرته المؤسسة من أموال بالنتيجة المرجوة من ذلك الاستثمار ويعبر عن المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية³:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاقتصادية}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

حيث النتيجة الاقتصادية هي النتيجة قبل طرح المصاريف المالية مع استبعاد العناصر الاستثنائية، وتحسب عادة بعد طرح الضريبة.

✓ المردودية المالية:

هي المردودية من وجهة نظر رأس المال المالي (الأموال الخاصة)، وتعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو من ناحية توظيف الأموال، كما تمكن من معرفة متابع التمويل الدائم للمؤسسة وإمكانية إعادة تمويل بدون تكلفة إضافية⁴.

وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المديونية والهيكل المالية.

بعد التطرق إلى مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي، يأتي هذا المطلب ليركز على تحليل وضعية المؤسسة من خلال نسب المديونية والهيكل المالية، والتي تعد من أهم النسب التي تعكس درجة اعتماد

¹ ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص20

² عبد الهادي محمد سعيد، يوسف قريشي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص169.

³ زعيش محمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة استقصائية عن عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2019-2020، جامعة باجي مختار، عنابة، ص62.

⁴ Pier conso, la gestion de l'entreprise -cas et commentaires, tome 1 dound, paris, 1976, p33.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية ومدى توازن هيكلها المالي. ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى هذه النسب:

الفرع الأول: نسب المديونية.

تعرف المديونية بأنها "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضا، أو سندات أو أسهم ممتازة)، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها"¹.

أما نسب المديونية هي مجموعة نسب لقياس كفاءة الأموال المستثمرة والتعرف على هيكله مصادر التمويل (مساهمين واقتراض)، وإدارتها بما أن رأس المال المستثمر يتم توظيفه في الأصول للعمليات التشغيلية، إذا هذه النسب تتعامل بشكل مباشر مع مكونات الأصول المستثمرة ومصادر التمويل². ومن أنواعها³:

✓ نسبة المديونية العامة:

وهذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشرا على إيجابية وضع المؤسسة المالي ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة 100%، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية العامة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

✓ نسبة المديونية قصيرة الأجل:

هذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، وبما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من أن تتحملها المؤسسة، يجب ألا تزيد النسبة من 100%، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

✓ نسبة المديونية طويلة الأجل:

هذه النسبة تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل وبين الأموال الخاصة في المؤسسة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي) ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة 100%، لأن هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ بسام محمد الاغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 80.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 145.

³ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012، ص 48 - 49.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

الفرع الثاني: نسب الهيكلية المالية.

وتتمثل فيما يلي:

✓ نسبة التمويل الدائم:

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن

طريق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

لكي تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأموال الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوماً.

✓ نسبة التمويل الخاص:

وتمثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات،

وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها. بالإضافة إلى³:

✓ نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند لدائنها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

✓ نسبة التمويل الخارجي:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط3، الأردن، عمان، 2008، ص60.

² سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014. 2015، ص08.

³ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التدبير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008. 2009، ص87.

المبحث الثاني: مؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

إن المؤشرات المالية والمحاسبية التقليدية المستعملة في تقييم الأداء المالي والمتمثلة في النسب المالية وجهت لها العديد من الانتقادات نظرا لقصورها وعدم إعطاء صورة دقيقة على الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي أصبح المحللون الماليون يبحثون عن أساليب ومؤشرات حديثة تكون بديلة للمؤشرات التي كانت تستعمل في تقييم أداء المؤسسات، حيث تعتبر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ولوحة القيادة من المؤشرات الحديثة تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المعايير تقييم الأداء المالي نجاحا واحدا حيث يقوم هذا الأخير على فكرة ان المؤشرات المحاسبية التقليدية مثل العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار غير كافية عندما يتعلق الامر بخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين. أولا: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

يرجع الفضل في ظهور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added للباحثين جول سترين Joel-stren وزميله جي بينت ستوارتس G Bennett stewart، اللذان كان يعملان لحساب شركة سترن ستوارتس stern-stewart للاستشارات، كان ذلك في عام 1982، ويقوم المدخل المذكور على أن كفاءة الإدارة تقاس بمدى قدرتها على تحقيق أرباح من التشغيل تزيد عن تكلفة الأموال المستثمرة بصرف النظر عن مصدرها الملاك أم المقرضون.¹

1. تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

عرف مقياس EVA بأنه: مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض. كما عرفه الباحثون بأنه: نوع خاص من حساب الدخل المتبقي. ويمثل الدخل المتبقي قياسا محاسبيا للدخل مطروحا منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار ويساوي الدخل (معدل العائد المطلوب × الاستثمار).

عرفها أيضا على أنها: مقياس محاسبي للأداء التشغيل الجاري، وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يوجهونها نتيجة استثمار أموالهم في الوحدة.

¹ أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار "دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2019)، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2020_2021، ص191.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

عرفها أيضا على أنها: الفرق بين ما يستثمره أصحاب رأس المال في الوحدة وما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية.

يعتبر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة قديما جدا حسب ظهر في الدراسات التي تناولت النظريات المحاسبية. ولقد ناقش العديد من الباحثين هذا المفهوم في 1970 وعرفوه على أنه وسيلة جديدة ومكاملة لمؤشر الربح المتبقي والعائد على الاستثمار ROI الذي كان سائد كنموذج لقياس الأداء.

يرى بأن القيمة الاقتصادية المضافة هي مفهوم قديم يشير الى الربح الاقتصادي، وهذا وفق ما قدمه (ALFRED MARSHALL.1980) والذي عرف الربح الاقتصادي على أنه: المكاسب الصافية الاجمالية مطروح منها الفائدة على رأس المال المستثمر.¹

2. طرق حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

هناك طريقتين لحساب القيمة الاقتصادية المضافة وهما:²

الطريقة الأولى: وهي الفرق بين العائد وتكلفة رأس المال مضروبا في رأس المال المستثمر وتحسب وفق

العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة EVA} = (\text{معدل العائد} - \text{تكلفة الرأس المال}) \times \text{رأس المال}$$

$$CI \times EVA = (ROI - CMPC)$$

الطريقة الثانية: من خلال الفرق بين صافي الربح بعد الضريبة وقيمة تكلفة رأس المال وتحسب وفق العلاقة

التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة EVA} = \text{صافي الربح بعد الضريبة NOPAT} - \text{تكلفة الرأس المال}$$

$$IC_{i(t-1)} \times EVA = NOPAT_{it} - WACC_{it}$$

حيث أن:³

$IC_{i(t-1)}$: يمثل حجم رأس المال المستثمر في بداية الفترة والذي يساوي الى مجموع الديون وحقوق الملكية.
 $NOPAT_{it}$: يمثل الربح التشغيلي الصافي بعد فرض الضريبة للمؤسسة (I) خلال الفترة (t) ويتم حسابه بواسطة الربح التشغيلي قبل طرح الفوائد والضريبة $EBIT$ مع الاخذ بعين الاعتبار المعدل الضريبة T ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

¹ خليفة الحاج، أداة تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 2009-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2017-2018، ص 61.

² عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) للفترة 2009/2012"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جوان 2014، ص 36-37.

³ هشام بحري، علاقة القيمة الاقتصادية المضافة والمقاييس التقليدية بالقيمة السوقية المضافة للمنشأة دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد ب، 2017، ص 24.

$$NOPAT_{it} = EBIT_{it}(1 - T_{it})$$

WACC_{it}: فهو يعبر عن المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)، والذي يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$WACC = C_e \cdot (e/d + e) + C_d \cdot (1 - T) \cdot (d/d + e)$$

حيث أن: e. d يمثلان على التوالي حجم حقوق الملكية وحجم الديون

Cd: تكلفة الديون

Ce: تكلفة حقوق الملكية

T: معدل الضريبة

حيث يتم حساب تكلفة الديون من خلال قسمة مصاريف الفوائد على حجم الديون واما تكلفة حقوق الملكية فيتم حسابها وفق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CMPC بواسطة العلاقة التالية:

$$C_e = R_F + B(R_m - R_F)$$

حيث أن:

R_F: معدل الفائدة الخالي من المخاطرة على السندات الحكومية.

R_m: معدل العائد السوقي.

B: معامل المخاطرة النظامية السنوية لكل مؤسسة.

3. دلالة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

إن الحالة التي تكون فيها القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يكون العائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال، حيث تمتلك المؤسسة القدرة على خلق ثروة للمساهمين، أي من منظور المساهمين تحقيق أداء يفوق توقعات السوق، أما الحالة التي تكون فيها القيمة الاقتصادية المضافة سالبة، فهذا يشير إلى أن الشركة دمرت ثروة المساهمين، إذ لا يغطي العائد على التمويل تكلفة رأس المال المستثمر لذلك يتم تحقيق أداء في أدنى مستوى التوقعات، وفي حالات نادرة جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة غير موجودة على الإطلاق في هذه الحالة الربحية تلبي فقط مطالب المدينين.¹

4. محددات مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

على الرغم من المزايا والاهمية لدى مؤشر القيمة الاقتصادية مضافة، إلا أن هناك محددات تعتبر قيودا على الاستخدام لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

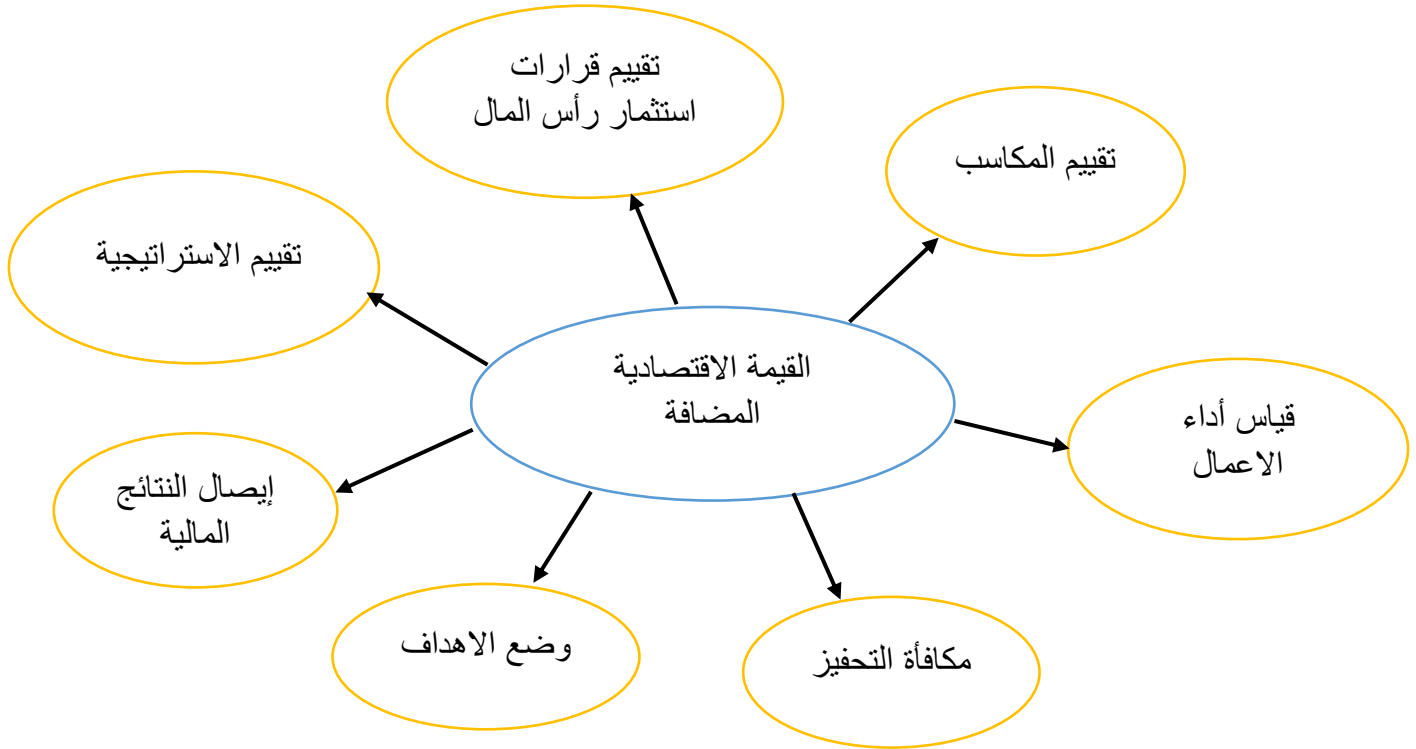
- اعتماد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على قيم تاريخية معدلة، وبذلك فهي تعبر عن أحداث تاريخية لا تمكن من تعبير عن التوقعات في المستقبل.

¹ حسنية صيفي، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA "دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 30.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

- يعتمد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على قياس الربحية ومدى التغطية لتكاليف المال المستثمر، ولكنه لا يقيس الكفاءة للعمليات التشغيلية وكذا رضا العاملين.
- سلامة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مشروطة باستقرار مستوى الخطر، أي أن تغير واختلاف أشكال المخاطر سواء المحددة والمتعلقة بمخاطر الكمية او المحددة التي تنتمي اليها الشركة في السنة محل التحميل حتى يمكن مقارنتها.
- اعتماد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على النتيجة المحاسبية المالية، والتي تتمثل في الفرق ما بين النواتج والتكاليف والتي تقع تحت تأثير الإداريين وبالشكل الذي يخدم مصالحهم بهدف كسب ثقة وقناعة المستثمرين وحملة الأسهم.
- الفرق في الحجم، والذي من شأنه أن يولد صعوبة في التعامل مع هذا المعيار لاسيما المؤسسات المالية حديثة النشأة.¹

شكل رقم 3: يوضح استخدامات القيمة الاقتصادية المضافة



المصدر: عبد المالك مسعي محمد، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتننبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2023-2024، ص 16.

¹ عبد المالك مسعي محمد، التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ثانياً: مزايا وعيوب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:¹

مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كباقي المؤشرات له مجموعة من المميزات تميزه عن الباقي المؤشرات، كما له نقائص يمكن استخلاصها فيما يلي:

1. مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

للقيمة الاقتصادية المضافة دورا هاما في تقييم الأسهم بقيمتها العادلة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- يوضح هذا المؤشر التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين.
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري.
- معيار لنظام الحوافز والتعويضات لمسيرى الشركة.
- مؤشر لقياس النمو الحقيقي لربحية الشركة في المدى الطويل.
- مؤشر لتعظيم سعر السهم في السوق المالي.
- يعتبر وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية.
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم.
- أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة.
- أداة لتقييم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والاستثمارية.
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في مجال الرقابة والمتابعة.
- تقيس العوائد الاقتصادية لإجمالي رأس مال المستثمر.
- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المفترض.
- تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة.

2. عيوب وسلبيات مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

بالرغم من المزايا السابقة الذكر التي جعلت من هذا المؤشر يحظى باستعمال واسع نجد أنه يطرح عدة مشاكل وسلبيات يمكن ان تحد من مزاياه تتمثل هذه السلبيات فيما يلي:

- إمكانية إنتاج الطرق المستعملة المختلفة لحساب قاعدة الاستثمار (على سبيل المثال استعمال التكلفة التاريخية او قيمة السوق) لمعدل المردودية مغلوطة، يؤدي الى اضعاف العلاقة بين ربحية الأقسام (الوحدات) وربحية المؤسسة.
- البساطة الكبيرة والسطحية لهذا المؤشر كأداة قياس تستعمل في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمارات.
- القيمة الاقتصادية المضافة مقياس غير كاف لتقييم التقدم الذي حققته المؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وقياس أداء الوحدات.
- في بعض الصناعات القيمة الاقتصادية المضافة لا تعد مناسبة كمقياس لتقييم الأداء المالي.

¹ أحمد شعشوع، مرجع السابق، ص 197، 196، 195.

- لا يمكن استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة خلال أوقات التضخم لتقدير الربحية.

المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA: Market Value Added

شهدت القيمة الاقتصادية المضافة كمفهوم وتطبيق صدى واسع بين المستثمرين ومحلي الأوراق المالية كونها سوقت مع معيار القيمة السوقية المضافة من قبل مؤسسة Stern Stewart الذي وصفته المؤسسة معيارا لتقييم القيمة السوقية للأسهم، هذا بالإضافة الى أن النظرية المالية اقترحت على أن القيمة السوقية للمؤسسة تعتمد بشكل مباشر على القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية، ومن هذا جاءت أهمية القيمة السوقية المضافة.

أولاً: مفهوم القيمة السوقية المضافة MVA:

إن هدف أي مؤسسة هو تعظيم ثروة أصحاب الأسهم، ولا شك أن هذا الهدف يعود بالفائدة على حملة الأسهم في نفس الوقت الذي يتحقق فيه الفائدة أيضا للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق التأكد من أن الموارد قد تم تخصيصها بصورة فعالة، يتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية (والتي يتم تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر المؤسسة) ويطلق على هذا الفرق القيمة السوقية المضافة.

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، ووفقا للمؤسسة المسوقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

ثانياً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية المضافة MVA:

تتأثر القيمة السوقية المضافة بالعوامل الآتية:

- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون المعدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر.
- إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل انخفاض كلما زادت القيمة السوقية المضافة، لا سيما في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال.
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.¹

¹ محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية "المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات)"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 139.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

ثالثاً: طرق حساب مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA:¹

هناك طريقتين لاحتساب مؤشر القيمة السوقية المضافة كالآتي:

- طريقة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لممتلكات المؤسسة – القيمة الدفترية لممتلكات المؤسسة

وتتمثل قيمة المؤسسة في مجموع قيمة الديون وقيمة حقوق الملكية، وفي حال افتراض تكافؤ القيمة السوقية والدفترية للديون تصبح:

القيمة السوقية المضافة: القيمة السوقية لحقوق الملكية – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية بضرب السعر السوقي في عدد الأسهم، في حين أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تحتاج إلى تعديلات حتى تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول.

- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية:

$$MVA = EVA_t / (1 + K_0)^t$$

حيث:

EVA: تمثل القيمة الاقتصادية المضافة للسنة t.

k: تمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال في السنة t.

وتمثل القيمة السوقية المضافة هنا مجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة وهنا بإمكان المؤسسة أن تستفيد من العلاقة المباشرة ما بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة الحالية في تحديد رأس المال.

¹ حسينة صيفي، مرجع سابق، ص 14، 15.

رابعا: دلالة مؤشر القيمة السوقية المضافة:¹

تعتبر القيمة السوقية المضافة وفقا للمؤسسة المسوقة إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن معيار قياس أداء جيد للمؤسسات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهرى يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

ومن هنا يمكن ان نميز بين مضمون المعيارين، القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة إذ أن المعيار الأخير (EVA) يشكل نمطا ومنهجاً لتقييم الأداء الداخلي في حين يعرض معيار (MVA) تقييماً للأداء الخارجي.

هذا يعني أن معيار القيمة السوقية المضافة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم، بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة ككل، أي أن القيمة السوقية المضافة تعرض تقييم السوق لصالح القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية القائمة والمتوقعة لمؤسسة الأعمال.

وفق هذا التوضيح يمكن القول أن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهرى وهام يلخص الأداء الإداري لمؤسسة الأعمال ويوضح مدى نجاحها في توزيع وإدارة الاستثمار لمواردها المحدودة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك. بمعنى آخر فإن القيمة السوقية المضافة تعرض كيفية قيام السوق المالي في تقييم أداء شركة الأعمال من خلال المقارنة بين القيمة السوقية للقروض والقيمة السوقية لحق الملكية من رأس المال المستثمر.

¹ أمينة حمادة، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة" دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2010-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018، ص68.

المطلب الثالث: القيمة الحالية الصافية (VAN/NPV)¹

إن القيمة الحالية الصافية التي تفسر قيمة الثروة المتشكلة تستوجب قياس وتحيين التوقعات المستقبلية بمعدل مردودية دقيق، بالتالي هذا المؤشر أخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والتوقع الخارجي وهذا دلالة على ديناميكية المؤشر بفضل عامل الزمن من جهة وارتباطه بالمحيط الخارجي من خلال تحيين Actualisation التوقعات على أساس المعدلات توقعية من جهة أخرى.

أولاً: تعريف القيمة الحالية الصافية

تدعى القيمة الحالية الصافية أيضاً بالربح الحالي Bénéfice actualisé وهي الفرق بين مجموع التدفقات الصافية المحينة للاستغلال خلال مدة حياة الاستثمار ورأس مال المستثمر.

ثانياً: كيفية حساب القيمة الحالية الصافية

تحسب القيمة الحالية الصافية كالتالي:

- عندما ينفق المبلغ الاستثماري في بداية السنة الأولى:

$$VAN = (CF_i / (1+r)^i) - I$$

- عندما يتوزع المبلغ الاستثماري على عدة السنوات:

$$VAN = (CF_i / (1+r)^i) - (I_i / (1+r)^i)$$

ثالثاً: مزايا وعيوب القيمة الحالية الصافية

1- مزايا القيمة الحالية الصافية:

يتمتع هذا المؤشر بعدة مزايا يمكن تلخيصها كالتالي:

أولاً: تأخذ NPV بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود الضرورية في عملية تقدير النتيجة المستقبلية دون المبالغة فيها وأعداد الميزانية الرأسمالية.

ثانياً: تجبر صيغة NVP المشروع بأن ينظر في التكاليف والفوائد التي تتجاوز الإطار الزمني الذي يلزم مدير المشروع بإكماله، وبالتالي ضمان مراعاة جميع النتائج المتعلقة بالمشروع وتقليل المخاطر المتعلقة بالإشراف عندما يركز مدير المشروع على المراحل التي تقع ضمن مسؤولياته أكثر من تركيزه على المراحل التالية.

ثالثاً: تعتبر أداة مفيدة لإدارة المحافظ كونها تحقق العدالة عند مقارنة المشاريع بغض النظر عن مدتها أو التدفقات النقدية المرحلية، لأن جميع التوقعات تتوافق مع مقياس يعتمد على القيمة الحالية للنقد، إضافة إلى أنه تتيح هذه الأداة إمكانية مقارنة خيارات مختلفة لنفس المشروع، حيث يمكن استخدام طريقة NPV لحساب تكلفة وفوائد كل مجموعة، وبالتالي إيجاد مزيج مثالي بينهما.

¹ رميساء بو عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 119.

رابعاً: يمكن استخدام طريقة NPV عندما يختلف معدل العائد على مدى عمر المشروع، حيث تقدم تقنية NPV معديلاً واحداً (تكلفة رأس المال) يمكن تطبيقه بشكل موحد ومتسق على جميع مقترحات الاستثمار. كما تفترض طريقة صافي القيمة الحالية بشكل أكثر واقعية إعادة استثمار التدفقات الداخلة بنفس معدل تكلفة السوق لرأس المال.

خامساً: طريقة NPV هي أداة فعالة لدعم إدارة المشاريع، يجب أخذ أي تغييرات غير متوقعة في الجدول الزمني للمشروع في الاعتبار من قبل مديري المشروع. علاوة على ذلك، يجب مراعاة كل هذه القضايا عند تقدير ربحية المشروع وذلك من حيث حوكمة المؤسسات، تساهم طريقة NPV أيضاً في إدارة المشاريع الإنتاجية الناجحة، فهي بمثابة الحافز الذي يدفع مديري المشاريع إلى إنشاء توقعات موثوقة وتطبيق استراتيجية مناسبة لإدارة المخاطر من أجل تحقيق النجاح الشامل.

2- عيوب القيمة الحالية الصافية:

- من المستحيل مقارنة القيمة الحالية الصافية للمشاريع ذات حجم مختلف، إن حجم الاستثمار يؤثر بشكل كبير على التدفقات التشغيلية المتوقعة.
- من المستحيل أن تقارن القيمة الحالية الصافية للمشاريع التي عمرها الافتراضي مختلف، فعند اختلاف العمر الافتراضي، تختلف معه أهمية التدفقات المتولدة.
- يبقى معدل الخصم الفردي المستعمل خلال عدة سنوات من أجل خصم التدفقات المختلفة كافتراض مبسط لا يخلو من التأثير على القرار الذي يستوجب اتخاذه.
- يعتبر اختيار معدل الخصم من أجل اختيار الاستثمار عملية صعبة نوعاً ما ويتميز ببعض الذاتية، مما يجعل مقياس القيمة الحالية الصافية حساس لمعدل الخصم، حيث إذا كان الخصم المختار يفنر إلى الدقة سوف يكون هنا خطر حدوث تغير عميق.¹

المطلب الرابع: الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي

الفرع الأول: بطاقة الأداء متوازن

أولاً: ماهية بطاقة الأداء المتوازن²

الجيل الأول: وصفت البطاقة في هذه المرحلة بأنها أداة لقياس أداء المؤسسة، حيث وافق هذه المرحلة الغموض في بعض الأطر والمقدمات المفاهيمية.

الجيل الثاني: ظهرت العديد من التحسينات فمن العلاقات السببية البسيطة إلى العلاقات الديناميكية، فضلاً عن تطوير آبي لاختيار مقاييس الأداء المستهدف مما جعلها أكثر من مجرد أداة لقياس الأداء لتصبح بذلك نظاماً إدارياً متكاملاً، كما قدم مفهوم الخريطة الاستراتيجية.

¹ رميساء بوعزيز، مرجع السابق، ص 120.

² أحلام قراوي، عيد الرحمان العايب، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة الاسمنت لعين الكبيرة"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 11، العدد 01، جوان 2020، ص 47، 48.

الجيل الثالث: ما ميز البطاقة في هذه المرحلة انها اعتبرت نظاما للتغيير التنظيمي، شملت العديد من المكونات منها: بيان الغاية Destination statement، الأهداف الاستراتيجية Objectives Strategic، نموذج الربط الاستراتيجي والأبعاد Strategic Linkage Model and Perspectives، والمقاييس والمبادرات Measures and Initiatives.

الجيل الرابع: لا يمكن لأي أداة إدارية أن تصمد طويلا ما لم تأخذ في الاعتبار المتطلبات البيئية، الاجتماعية والبيئية، فقد جرى تطوير البطاقة لتصبح بطاقة الأداء المتوازن المستدام، يتم عبر أبعادها قياس الأداء المستدام وتقييمه.

ثانيا: تعريف بطاقة الأداء المتوازن

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي بنيت على فلسفة جلية في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة للقياس والقيام بعملية تصويب مستوى التقدم في الأداء نحو الوصول الى الأهداف.

تعرف كذلك على انها اول عمل نظامي كان له السبق في محاولة بناء نظام لتقييم الأداء والذي يقوم بترجمة إستراتيجية الشركة الى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة، ومبادرات للتحسين الدائم، كما أنها تقوم بتوحيد كل المقاييس التي تستخدمها الشركة.¹

تعرف على أنها نظام يقدم مجموعة مبادئ وأفكار متماسكة وخارطة مسار شمولي للمؤسسات لتتبع ترجمة رؤيتها الاستراتيجية ضمن مجموعة من مقاييس الأداء المترابطة، بحيث تساهم هذه المقاييس في رسم الاستراتيجية، وتسهيل ربط الاستراتيجية بالأعمال في شكل مبادرات عملية، والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي لتحقيق اهداف المؤسسة، فوفقا للباحثين Kaplan&Norton فإن بطاقة الأداء عبارة عن نظام شامل يقوم بترجمة رؤية المؤسسة الاستراتيجية ضمن مقاييس الأداء المترابطة بغرض تحقيق أهدافها.²

وعلى العموم فإن بطاقة الأداء المتوازن عبارة نظام إداري وأداة تقنية حديثة لتقييم الأداء الشامل للمؤسسات، يتم من خلالها ترجمة رؤية واستراتيجية الإدارة العليا الى مجموعة من المقاييس والاهداف العملية التي تساهم في عملية التقييم وإعطاء صورة واضحة وشاملة عن أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها وغاياتها المرجوة.

ثالثا: أهمية بطاقة الأداء المتوازن³

تتبع أهمية بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات من خلال النقاط التالية:

¹ نصر الدين لصاق، حيزية لصاق، تقييم الأداء الشامل للشركات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن" دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان البويرة"، مجلة، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2024، ص722.

² عبد الرحمان باش، سعاد شكري معمر، بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتفعيل الأداء البيئي المستدام في المؤسسات" دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت بسور الغزلان"، مجلة، لمجلد 19، العدد 1، جوان 2024، ص243، 242.

³ كامل أحمد أبو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، طبعة 4، فلسطين-قطاع غزة، 2018، ص 177، 178.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

1. توجه بطاقة الأداء المتوازن الشركات والمؤسسات الى تركيز على تحقيق الرسالة بعد أن كان الاهتمام منصبا على البعد المالي فقط.
2. الربط بين الخطة السنوية قصيرة الاجل وبين الاستراتيجيات طويلة الاجل.
3. تحقيق فهم إداري أعمق لأوجه الترابط بين تنفيذ القرارات والأهداف الاستراتيجية المحددة.
4. تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أداة من أدوات الإدارة الاستراتيجية، تنتهي بتحقيق الأهداف والغايات المطلوبة.
5. يمكن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على جميع المستويات الإدارية، مما يعطي فرصة التعلم الاستراتيجي، وتحديد أولويات كل مستوى الإداري، مما يوفر أداة اتصال توضح الأهداف الاستراتيجية لجميع العاملين في المؤسسة.
6. توفر بطاقة الأداء المتوازن التوازن بين القياس والتقييم، حيث إن الأمور التي يصعب قياسها ماليا يمكن أن يكون لها أثر كبير في استمرار المؤسسة أو فشلها.
7. توفر بطاقة الأداء المتوازن طريقا منظمة تربط رؤية المؤسسة المستقبلية بمواردها المادية والبشرية، لتحقيق استثمار أمثل لتلك الموارد.
8. توفر بطاقة الأداء المتوازن معلومات كافية لمتخذ القرار، وتقلل من مشكلة المعلومات الزائدة عن الحاجة، والتي قد تؤدي لإرباك متخذ القرار.
9. تقدم بطاقة الأداء المتوازن نظاما شاملا لترجمة الأهداف الاستراتيجية الى مجموعة متكاملة من المقاييس التي تنعكس في صورة مقاييس أداء استراتيجية.
10. تشبع بطاقة الأداء المتوازن العديد من الاحتياجات الإدارية، حيث يشمل التقرير الواحد العديد من الأجزاء التي قد يضمن البعض أنها متباعدة، مثل تلبية احتياجات الزبائن، وتخفيض زمن الوفاء، وتخفيض الزمن اللازم لإدخال منتجات وخدمات جديدة.
11. يحمي نظام قياس الأداء المتوازن المؤسسة من حدوث مثالية جزئية، لأنه يجعل المدراء يأخذون في اعتبارهم كل المقاييس التشغيلية الضرورية، وبالتالي يكون المدير قادرا على تحديد ما إذا كان التحسين في مقياس معين يكون على حساب المقاييس الأخرى.

رابعا: خصائص بطاقة الأداء المتوازن¹

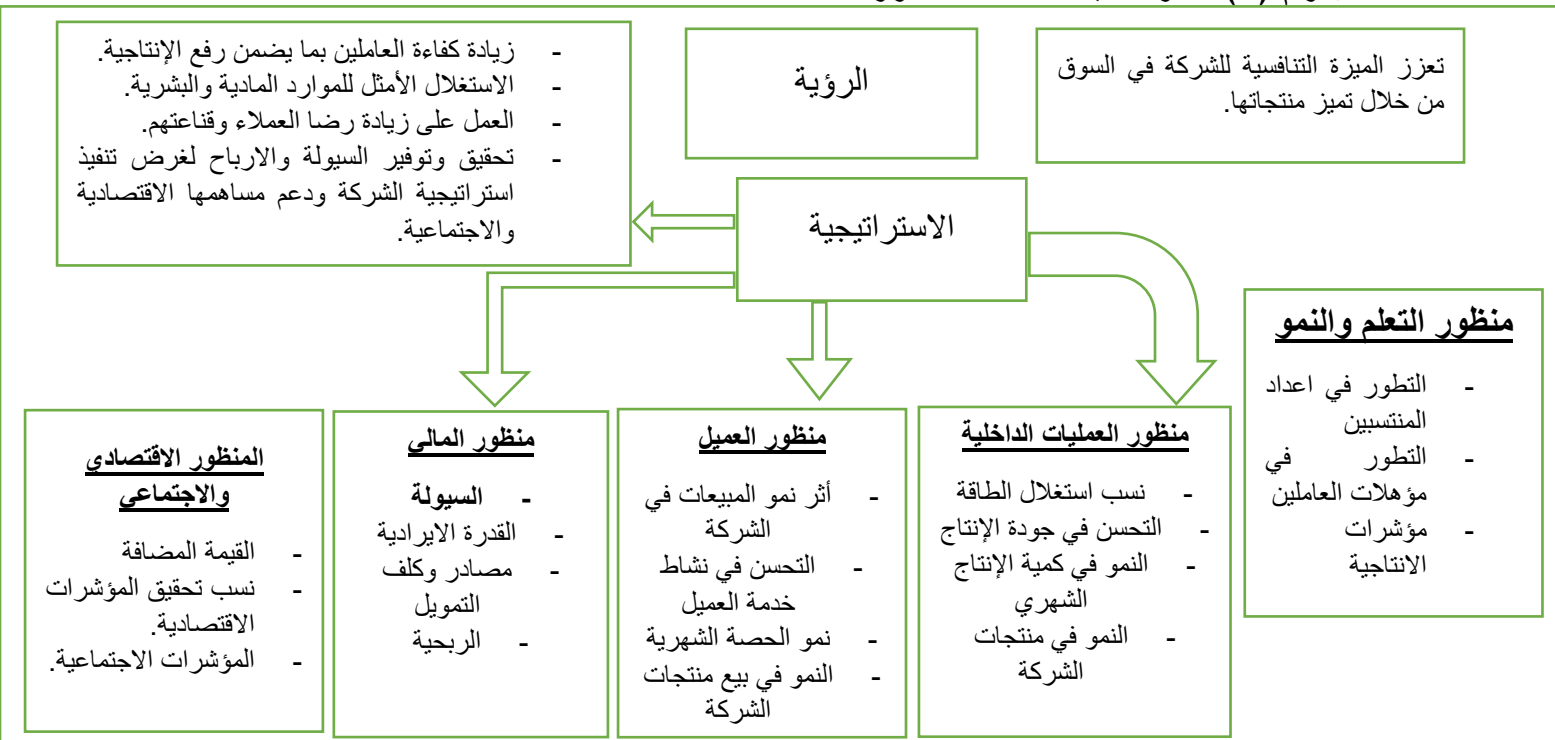
تتميز بطاقة الأداء المتوازن بجملة من الخصائص المميزة نوجزها فيما يلي:

- الارتباط باستراتيجية رؤية المؤسسة حيث تتم ترجمة رؤية المؤسسة واستراتيجيتها الى أهداف ومقاييس.
- توفير المعلومات المناسبة لتمكين الإدارة من إعادة توحيد الأداء بما يحقق التوافق مع الأهداف ويضمن الوفاء بمتطلبات أصحاب المصلحة.

¹ صالح ساري، علي سنوسي، اقتراح نموذج لبطاقة الأداء المتوازن BCS كأسلوب حديث لتقييم أداء المؤسسات الصحية في الجزائر " دراسة حالة المؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية البويرة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 10، جوان 2023، ص 324.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

- تعد أبعاد التقييم حيث يتعامل النظام مع أربعة أبعاد تشكل تقييماً متكاملًا فيما بينها وهذه الأبعاد هي البعد المالي بعد العمليات الداخلية بعد العملاء بعد النمو والتعلم.
 - تحقق التوازن المفقود في مقاييس الأداء التقليدية.
 - تراعي المؤشرات المالية وغير المالية.
 - تقيس الأداء الحالي والمستقبلي والماضي.
 - تقيس الأداء الداخلي والخارجي من خلال المعلومات التي يتم تبادلها بين المحاور الأربعة.
- خامساً: مكونات بطاقة الأداء المتوازن¹** تحتوي بطاقة الأداء المتوازن على أربعة مكونات أساسية تشمل على مقاييس تتراوح ما بين 16 إلى 20 مقياساً، مع إمكانية إضافة أو حذف مقاييس من قبل المؤسسات الاقتصادية (كما أوصي بها كل من Kaplan & Norton) بما يتناسب وطبيعة عملها. والشكل الموالي يوضح المحاور الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن.
- الشكل رقم (4): مكونات بطاقة الأداء المتوازن**



المصدر: عمري سامي، زوادي مهدي، تقييم الأداء الشامل لمؤسسة اسمنت عين الكبيرة سطياف S.C.A.E.K باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 129، 130.

يشير الشكل السابق إلى مختلف المحاور الأساسية للبطاقة، وكيف يتم التفاعل بينها بطريقة متوازنة من أجل تحقيق الأداء كلي يراعي كافة الجوانب في المؤسسة.

¹ عمري سامي، زوادي مهدي، تقييم الأداء الشامل لمؤسسة اسمنت عين الكبيرة سطياف S.C.A.E.K باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 129، 130.

1. محور المالي: ¹

هو الذي يقيس تقليدياً مستوى وتطور الأداء المالي للمؤسسة، حيث يعد أحد أهم محاور تقييم الأداء، ويمثل نتاج هذا المنظور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية المؤسسة من خلال تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة ويعتمد نظام التقييم المتوازن للأداء على ربط الأهداف المالية للمؤسسة باستراتيجية المؤسسة ذاتها، ومن ثم فإن أي مقياس يتم اختياره أو تحديده لقياس الأداء المالي للمؤسسة يجب أن يكون مرتبطاً بعلاقة وثيقة باستراتيجية المؤسسة وعلاقة السبب والنتيجة مع المحاور الأخرى.

تعكس المؤشرات المالية ما يتوقعه المساهمون من المؤسسة وهي تتوافق مع المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي ويرى كل من كابلان ونورتين أن هناك ثلاث استراتيجيات تحدد الأداء المالي للمؤسسة، والمؤشرات المالية المعتمدة تتأثر بطبيعة استراتيجية المؤسسة المتبعة، ففي حالة ما إذا كانت المؤسسة في وضعية تفرص عليها اتباع استراتيجية النمو والتي تهدف بالأساس إلى البحث على زيادة حصتها السوقية، فإن أغلب المؤشرات المالية لقياس الأداء تركز على تطور نمو المبيعات، أما إذا كانت المؤسسة تعتمد استراتيجية البقاء أو الاستمرار فإن مؤشرات قياس الأداء للجانب المالي في هذه الحالة تركز بشكل أساسي على الربحية كمعدل ربحية المبيعات، معدل العائد على رأس المال المستثمر، معدل العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم الأساسي في الأرباح، ومضاعف ربحية السهم. أما في حالة تبني ما يعرف باستراتيجية الحصاد وهي الفترة التي يكون المنتج في نهاية دورة حياته، فهذا يدفع المؤسسة إلى البحث عن جني ثمار هذه المنتجات بأسرع وقت ممكن، فإن السياسة المالية يجب أن تستند إلى عدم ضخ استثمارات جديدة، بل تركز على الحفاظ على مستوى حجم التدفق النقدي التشغيلي مع محاولات خفض احتياجات رأس المال العامل، معدل دوران رأس المال العامل معدل النمو في صافي التدفق النقدي التشغيلي.

2. محور العملاء:

تعتمد معظم المؤسسات حالياً على وضع متطلبات وحالات العملاء في استراتيجياتها، لما يشكله هذا من أهمية كبيرة تزيد من فرص نجاح المؤسسة وبقائها واستمرارية نشاطها في ظل احتدام المنافسة، وهو ما يتطلب من المؤسسة تقديم منتجات (سلع وخدمات) بجودة عالية وبأسعار معقولة.

لقد أظهرت الدراسات أن كسب عملاء أوفياء وراضين يزيد من ربحية المؤسسة، فقد أظهرت بعض الدراسات أن زيادة 5 في ولاء العملاء يمكن أن ينتج عنه زيادة في الربح تتراوح بين 25 و 85

3. محور العمليات الداخلية: يعتمد جانب العمليات الداخلية على العمليات التي تدعم كلا من جانب العميل (عن طريق خلق قيمة للعملاء) والجانب المالي عن طريق زيادة ثروة الملاك، وللتوضيح فإن جانب العمليات الداخلية يتكون من ثلاث عمليات هي:

¹ سترة العلجة، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق استراتيجية المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة: المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت عين الكبيرة"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد 09، العدد 01، جوان 2018، ص 114، 115.

- عملية الابتكار: وتتعلق بخلق المنتجات والخدمات والعمليات التي ستلبي احتياجات العملاء
- عملية التشغيل: وتشمل عمليات الإنتاج والخدمات للعملاء، وكذلك العمليات الخاصة بتطوير وتحسين جودة المنتج وتحسين جودة التصنيع، وتقليل وقت التوصيل للعملاء.
- خدمة توصيل المبيعات، وخدمات ما بعد البيع.

4. محور التعلم والنمو:

يحدد هذا المحور القدرات التي يجب على المؤسسة حيازتها من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام أصولها الاقتصادية وبما يخلق قيمة للعملاء والمساهمين، إن كفاءة التعلم والنمو في المؤسسات يمكن قياسها بالآتي:

- كفاءة الفرد مهاراته في إنجاز مهامه.
- كفاءة نظام المعلومات.
- كفاءة أنظمة التحفيز والمكافآت.

5. المحور الاجتماعي والبيئي:

تعرضت بطاقة الأداء المتوازن الى انتقادات نتيجة تجاهلها لمحور مهم وهو تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، لأن الأداء الاجتماعي أصبح من الأهداف الأساسية والضرورية لأي مؤسسة اقتصادية ترغب في البقاء والنمو، خاصة بعد أن صار الزاماً قانونياً في بعض جوانبه وأخلاقياً في بعض جوانبه الأخرى.

يعرف الأداء الاجتماعي بأنه التزام من متخذ القرار بانتهاج أسلوب للعمل يؤمن من خلاله المجتمع ككل وإسعاده، فضلاً عن تحقيق منفعة الخاصة. وبهذا أصبح الأداء الاجتماعي هدفاً مهما تسعى المؤسسة الاقتصادية الى تحقيقه، إن الأداء الاجتماعي يشتمل على ثلاث مجالات هي: العاملين، البيئة والتفاعل مع المجتمع.¹

سادساً: خطوات بطاقة الأداء المتوازن

إن عملية بناء بطاقة الأداء المتوازن تبدأ من المستويات العليا الى المستويات الدنيا في المؤسسة، بدءاً بالرؤية الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، حيث تترجم بطاقة الأداء المتوازن الاستراتيجية الى أفعال ومقاييس كمقاييس وأهداف ملموسة تمثل توازناً بين الجوانب الموزعة عليها، وسنعرض أهم الخطوات المتفق عليها، المتمثلة في الشكل التالي:²

¹ عمري سامي، نوادي مهدي، مرجع السابق، ص 131، 132.

² حمزة بن عمر، وآخرون، أثر تطبيق نموذج الجيل الثالث (BSC 3) لبطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء الاستراتيجي للمؤسسات النفطية " دراسة حالة مؤسسة نفطال (مقاطعة الوقد الوادي 2014-2020)", مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 174.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

الشكل رقم (5): خطوات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

التغذية العكسية

- السماح لكل عامل بوصف الصورة التي يعتقد أن المؤسسة ستبدو عليها في المستقبل
- تحديد مجال العمل أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة أو ينبغي أن تعمل فيه

المرحلة الأولى:
صياغة رؤية ورسالة المؤسسة

- السماح عقد ندوات مشتركة يحضرها جميع العاملين في المؤسسة لصياغة الأهداف.

المرحلة الثانية:
وضع الأهداف الاستراتيجية

- السماح عقد ندوات مشتركة يحضرها جميع العاملين في المؤسسة لصياغة الأهداف.

المرحلة الثالثة:
تحديد الاستراتيجيات

- تكوين مجموعة عمل تعمل على تحديد وترتيب المبادرات الأكثر تأثير على النتائج المنشودة.

المرحلة الرابعة:
تحديد العناصر الحرجة في النجاح

- احداث الترابط بين عناصر النجاح الحرجة من خلال اعداد رسم تخطيطي يوضح علاقة نمط العلاقة بين الأهداف ومحركات الأداء (المبادرات)

المرحلة الخامسة:
رسم وتطوير الخريطة الاستراتيجية

- إعداد المقاييس والتعرف على الأسباب والنتائج وإيجاد التوازن بين المقاييس المختلفة.
- صياغة المقاييس وتحليلها تبعا لتنظيم المؤسسة.

المرحلة السادسة:
تحديد مؤشرات القياس

- تحديد المشاريع والبرامج والأعمال والواجب القيام بها، سعيا نحو تحقيق الهدف الإستراتيجي.

المرحلة السابعة:
تحديد وتطوير خطة العمل

- يبدأ التنفيذ الفعلي للمهام المطلوبة، وإذا لم يتم ذلك فإنه سيؤدي الى ضياع الاستثمارات والمبادرات التطويرية.

المرحلة الثامنة:
تحديد الأفعال التنفيذية

- تتبع واكتشاف أي انخفاض في الأداء للعناصر الحرجة.
- مقارنة المقاييس الفعلية للأداء مع ما هو مستهدف.

المرحلة التاسعة:
المتابعة والتقييم

المصدر: حمزة بن عمر، وآخرون، أثر تطبيق نموذج الجيل الثالث (BSC 3) لبطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء الاستراتيجي

للمؤسسات النفطية " دراسة حالة مؤسسة نفطال (مقاطعة الوقود الوادي 2014-2020)", مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد

06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 175.

الفرع الثاني: لوحة القيادة

تعتبر لوحة القيادة واحدة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها أصحاب القرار في المؤسسة، جاءت هذه الأخيرة لمعالجة القصور الحاصل في الأدوات التقليدية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأصول غير المالية في تقييمها لأداء المؤسسة مثل وفاء الزبائن، جودة الخدمة، القدرات والكفاءات وغيرها، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بلوحة القيادة وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: ماهية لوحة القيادة

إن التغيرات التي شهدتها بنية الأعمال خلال الآونة الأخيرة من زيادة وحدة المنافسة والاتجاه نحو العولمة دفعت الكثير من المؤسسات لتجميع البيانات عن نتائج الأداء ليس فقط تلك البيانات المرتبطة بمقاييس الأداء المالية بل والبيانات المرتبطة بالنواحي الداخلية للمؤسسة.

وتحقيق أداء جيد للمؤسسة يستدعي من المسيرين أن يكونوا ملمين بجميع المعلومات والمعطيات، ليتمكنوا من خلالها من أخذ نظرة شاملة عن وضعيتها ومدى نجاعة أساليب التسيير من خلال النتائج المحققة فتجمع هذه المعلومات في الجداول وتمثيلات بيانية مختلفة تشكل ما يسمى بلوحات القيادة وسيتم التعرف أكثر على ماهية هذه الأداة.¹

ثانياً: تعريف لوحة القيادة

عرفت لوحة القيادة مجموعة تحولات على مستوى منهجية التصميم والوظائف التي يقوم بها، وأصبحت من الوسائل الأكثر استعمالاً في مجال قياس النتائج المحققة، ولقد وردت عدة تعريفات نوردتها فيما يلي:

تعرف على أنها "مجموعة من المؤشرات القيادية، المعدة بشكل دوري حسب احتياجات المسؤول من أجل توجيه قراراته وأنشطته لأجل تحقيق أهداف الأداء" كما عرفت على أنها "عرض تلخيصي ودوري لمؤشرات التسيير التي تسمح للمسؤولين بمراقبة ومتابعة تحقيق أهداف الوحدة الإدارية والابلاغ عنها"، وعرفت أيضاً أنها "مجموعة مؤشرات مصممة للسماح للمسيرين بأن يكونوا على دراية بوضع معين وتطور الأنظمة التي يديرونها وتحديد الاتجاهات التي ستؤثر على وظائفهم.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن لوحة القيادة هي أداة تسيير تشمل بيانات الإدخال (أهداف) تخدم استراتيجية المؤسسة، وبيانات المخرجات (الانحرافات والقرارات والإجراءات)، والوسائل (المقاييس) والقيود (الغايات واستراتيجية).

فعلى سبيل القياس مع لوحة قيادة السيارة أو الطائرة، فإن لوحة القيادة هي أداة إدارية تجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية للسماح للمديرين بمراقبة أداء نشاطهم، وجدت بغرض السماح للجميع ب:²

- الاطلاع على النظام السائد.

- تحديد الاستجابة الملائمة واتخاذ القرارات التصحيحية لملائمة.

¹ محمد العربي بن لخضر، دور لوحة القيادة في تحسين القرارات التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014_2015، ص 11.

² إلهام بن عيسى، إعداد وتصميم لوحة القيادة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 47.

- التنبؤ اتجاه التغيرات خلال العام.
- ضمان توفر المعلومات بسرعة المطلوبة وبطريقة هادفة حيث تعتبر أداة قيادة تفاعلية.
- توفر المعلومات الى مختلف مديري المؤسسة، وليس فقط الإدارة العليا.
- تزويد الكل بالمعلومات التي يحتاجونها لقياس أداء نشاطهم، مع ضمان الاتساق العام للمعلومات.
- الاطلاع والتفسير لأكثر عدد ممكن من القيم عن وضعية المؤسسة.

ثالثاً: خصائص ووظائف لوحة القيادة

1. وظائف لوحة القيادة¹

تتمثل وظائف لوحة القيادة فيما يلي:

- وظيفة لرصد المستثمر، ومراقبة الانحرافات والانذار الذي يسمح بتسليط الضوء على الاتجاهات والثغرات الكبيرة.
- وظيفة دليل للتحليل للإشارة الى المدير بأن الوقت قد حان لإجراء التحليل.
- وظيفة إعداد التقارير، توفير ثروة من المعلومات الإدارية لدعم المساءلة والمحاسبة.
- وظيفة الاتصال والتحفيز من خلال توفير لبيانات الموضوعية، على أساس الحقائق وليس على التصورات. وهذا يسهل التواصل بين المديرين.
- وظيفة المساهمة في صياغة الأهداف والتوقعات في عملية ردود الفعل على النتائج التي تم الحصول عليها، فالمدير قد يدرك استنادا الى النتائج التي تم التوصل إليها، أن الهدف المحدد غير واقعي، بل على العكس من ذلك أنه قد تم تجاوزه بسهولة بحيث يمكن تحسينه مستقبلاً.

2. خصائص لوحة القيادة²

تتميز لوحة القيادة بمجموعة من الخصائص منها:

- لوحة القيادة الفعالة تحوي أربعة عناصر أساسية:
- جدولاً يجمع المؤشرات الملائمة (لا تتعدى 10 مؤشرات).
- شكلاً بيانياً لعرض المعلومة الأكثر تمثيلاً لمحتوى الجدول.
- تعليقاً واضحاً، موجزاً ودقيقاً حول أنشطة سابقة، حالية ومستقبلية.
- نقاط مرجعية (من قام بالإعداد، المصادر المستعملة، التاريخ...).
- لوحة القيادة نظام المعلومات حيث:
- بالرغم من الحجم الكبير للمعلومات المرتبط بنشاط المؤسسة، إلا أنه يجب أن لا تكون لوحة القيادة مزدحمة بالمعلومات، وإنما تكون واضحة من خلال اعتماد مؤشرات تتعلق بالحصيلة.

¹ عادل قرقاد، مليكة زغيب، دور لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير في تفعيل حوكمة المؤسسة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01 جوان 2018، ص 417.

² كريم خلف الله، السعيد بريكة، نظم لوحات القيادة الحديث ودوره في تقييم الأداء المستدام "دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 497.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

- تظهر لوحة القيادة في شكل رسوم وأشكال بيانية وجداول مقارنة تحتوي على الأرقام، تسمح بتحديد الانحرافات والكشف عن المشاكل واتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة الوضعية.
 - يمكن تلخيص أهم خصائص لوحة القيادة مقارنة بالأدوات الرقابية الأخرى من خلال الجدول التالي:
- الجدول رقم (5): الفروق بين لوحة القيادة والأدوات الرقابية الأخرى

لوحة القيادة	الأدوات الرقابية الأخرى لمراقبة التسيير
- تتضمن معلومات غير مالية(نوعية)	- معلومات مالية بحتة
- إمكانية وجود معلومات تخص المحيط الخارجي للمؤسسة	- مصدر المعلومات يكون من داخل المؤسسة
- محتواها يتناسب مع احتياجات مختلف المسؤولين	- محتواها معياري لكل المسؤولين
- عرض المعلومات فيها يتمشى مع النشاط اليومي للمسؤولين	- عرض المعلومات يكون في العموم شهريا
- معطيات قليلة، مركزة حول النقاط الأساسية المهمة والتي تسمح بالعمل.	- معطيات كثيرة، جد مفصلة، شمولية.
- تمثيل البيانات يكون في شكل جذاب وفعال	- تمثيل البيانات يكون معقدا
- سرعة في قراءة، والتحليل	- تأخذ وقتا في تحليل معلوماتها
- مرنة وقابلة للتجديد والتعديل	- صعوبة في تطوير هذه الأدوات
- سرعة في تحصيل المعلومات (يوم +1 الى يوم+3)	- بطيء في تحصيل المعلومات (يوم +10 الى يوم +25)

المصدر: أحمد بونقيب، حسين رحيم، دور لوحات القيادة في دعم فاعلية مراقبة التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص4.

رابعاً: مزايا وأهمية لوحة القيادة¹

تكتسي لوحة القيادة مجموعة من المزايا وهي ذات أهمية في المؤسسة نظراً ل:

1. مزايا لوحة القيادة تتميز لوحة القيادة بأنها:

- نظام سهل الاستعمال ويسهل ممارسة المسؤوليات.
- تساعد في تقييم الأداء في المدى القصير.
- تساهم في اتخاذ القرارات.
- تهدف للاستعمال الأمثل لوسائل الاستغلال.
- توضيح وضعية المؤسسة ومحيطها.
- توضح مدى تطابق النشاط الفعلي مع التقديري.
- توجه المسؤولين بإعطاء العناية والاهتمام بمصلحة المؤسسة.
- تساهم في إمكانية التفاوض اللازم بين أرباب الشركات بهدف تدعيم وتطوير السبل الإيجابية.
- تمكين من الاستغلال الفوري للمعلومات.

2. أهمية لوحة القيادة

إن للوحة القيادة أهمية خاصة باعتبارها نظام للمعلومات يساعد في معرفة المعطيات الضرورية لمراقبة سير أداء المؤسسات في المدى القصير وكذا تسهيل ممارسة المسؤوليات، ويمكن إيضاح أهميتها في النقاط التالية: أ. عند وضع خطة المؤسسة

- إلزام كل مسؤول بوضع خطط تتناسب مع خطط الأقسام الأخرى.
- إشراك جميع الإداريين في وضع الأهداف.
- المساعدة على وضع سياسات واضحة مقدما.
- تنظيم وتحديد المسؤولية لكل مستوى من المستويات الإدارية وكل فرد من أفرادها، وكذا تحديد مراكز المسؤولية تبعاً لذلك.

ب. خلال سير نشاط المؤسسة:

- وضع كل العناصر اللازمة للرقابة وكشف الانحرافات والمساهمة في تقديم الإجراءات التصحيحية.
- تحديد نوعية المعطيات المستعملة في إرسالها إلى المستويات العليا.
- تسهيل عملية الحصول على الائتمان من البنوك.
- السماح بتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- السماح بتقديم سريع ودائم لنتيجة المؤسسة.
- السماح بإعطاء وضعية الخزينة، متابعة تطور الهامش الإجمالي ومراقبة مستوى عتبة المردودية.

¹ زهية بوديار، شوقي جبّاري، لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار في المؤسسة، مداخلة قدمها ضمن الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، قسم إدارة المؤسسات، جامعة مسيلة، الجزائر، أبريل 2009.

خامسا: أنواع لوحة القيادة¹

أخذت لوحة القيادة تتطور عبر الزمن وانتقلت بعدما كانت وسيلة قياس الى وسيلة إدارة أساسية تسمح باتخاذ القرارات لمختلف الأطراف داخل المؤسسة:

1. لوحة القيادة الكلاسيكية (المالية):

تشير لوحة القيادة الكلاسيكية او المالية الى أنه خلاصة رقمية لنشاطات المؤسسة، حيث تبين الارتباط بين مختلف المصالح ومدى مساهمتهم في المردودية الشاملة، فهي سلاحا في يد الإدارة العامة لمراقبة كل العملية التسيير واكتشاف التغيرات ودراسة أسبابه، واتخاذ مختلف الإجراءات التي من شأنه أن تعيد المؤسسة الى المسار السليم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالاستثمار، والسياسة التجارية والمالية. ويتمثل دور لوحة القيادة المالية في تقديم المعطيات الضرورية للمسيرين بغرض تقدير مدى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة وتهدف الى:

- قياس الفاعلية التسيير من خلال المقارنة بين الحقيقة والتوقع، واستخراج الانحرافات وإبراز التطور بالنسبة لفترات سابقة.
 - تقديم المعلومات الضرورية لأصحاب القرار والمتعلقة بمستقبل المؤسسة كالاستثمارات، أساليب التمويل متابعة الخزينة، تحسين فترات دوان المخزون وتطور الهوامش... الخ.
- تحتوي لوحة القيادة المالية على مجموعة مؤشرات تتعلق بالخزينة والهيكل المالي والمردودية المالية لرؤوس الأموال، والتي من خلالها يمكن مراقبة: التوازن المالي الشامل، المردودية الكلية وشروط الاستغلال. يمكن تصميم لوحة القيادة المالية وفق نسب مالية كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تصميم لوحة القيادة المالية وفق نسب مالية

ن+1	ن	كيفية القياس	النسب
		الأموال الخاصة / الأموال الدائمة	الاستقلالية المالية
		الأموال الثابتة / القيم الثابتة الصافية	تغطية القيم الثابتة
		(القيم المحققة + المتاحات) / الديون قصيرة الاجل	الخزينة الصافية
		النتيجة / رؤوس الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
		رقم الاعمال / رؤوس الأموال الخاصة	دوران رؤوس الأموال

المصدر: لمين علوطي، نذيرة راقي، لوحة القيادة كأداة لمراقبة لتسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية "حالة فرع شركة سونلغاز بالمدينة"، دراسات العد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص 85.

¹ لمين علوطي، نذيرة راقي، لوحة القيادة كأداة لمراقبة لتسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية "حالة فرع شركة سونلغاز بالمدينة"، دراسات العد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص 85، 84.

2. لوحة القيادة الاستراتيجية:

تعتبر لوحة القيادة الاستراتيجية على مفهوم المؤشرات أكثر من المعلومات فهي نظام يتشكل من مجموعة من المؤشرات مبنية ومنظمة لغاية تحقيق اهداف خاصة بطريقة معينة.

تقوم لوحة القيادة الاستراتيجية على ثلاث أسس أساسية تتمثل في:

أ. دمج اهداف ذات بعد استراتيجي بداخل لوحة القيادة: تمكن الرئيس من قيادة وحدته التنظيمية (مصلحة، دائرة او قسم) نحو الأهداف مسطرة، من خلال التحليل المستمر لطريقة عمل مجال ومسؤولياته واتخاذ القرارات الضرورية.

ب. عملية تمفصل المؤشرات المرتبطة بالنتائج الآتية والنتائج المستقبلية (المنتظرة) لا تظهر إلا في نشاطات لاحقة للمؤسسة، كما تسمح أيضا المؤشرات المرتبطة بالمستقبل بإعطاء تفسير للنتائج الآتية في نفس الفترة والتنبؤ بالفترة لاحقة:

ت. العمل على دمج واختيار مؤشرات ذات طابع كمي ونوعي ومالي يهدف الى:

- تنسيق أفضل لمختلف لوحات القيادة بالمؤسسة
- تنمية وضيفة القيادة في مختلف المستويات التنظيمية
- تعويض التعقيد المرتبط بعدد هام من المؤشرات ببساطة في أساليب قياس هذه المؤشرات

منهجية بنائها: تتضح منهجية بناء لوحة القيادة الاستراتيجية حسب الخطوات التالية:

أ. توضيح الأهداف الاستراتيجية للمسؤول على القيادة في شكل نتائج آتية ونتائج مستقبلية.

ب. ترجمة هذه الأهداف في شكل مؤشرات، وتحديد قياسها بشكل كمي، نقدي أو نوعي، وتتطلب هذه المرحلة ضرورة تدخل الإدارة العامة لتوضيح بعض الأهداف بغرض إمكانية تجسيد الاستراتيجية المعتمدة.

ت. البحث عن المؤشرات ترتبط بالتشغيل الداخلي والتسيير العلمي، والتي يمكن ان تفسر بقوة عمل الوحدة التنظيمية أخرى او البيئة الخارجية التي لها تأثير على الوحدة.

ث. اختيار توقيت تحليل المؤشرات الذي يتمثل في إمكانية الضبط والتعديل قبل بداية فترة تطبيق الاستراتيجية.

وعليه فان توقيت القيادة يتراوح بين الأسبوع والثلاثي، والأكثر استعمال هو الشهر بالنسبة للنتائج الآتية والثلاثة أشهر لبعض النتائج المؤجلة.

3. لوحة القيادة المستقبلية (المتوازنة):

مصطلح لوحة القيادة المستقبلية سنة 1992 على يد الكاتبان Kaplan وNorton، بحيث تقترح قائمة نوعية من المؤشرات وقد تجاوزت استعمال المؤشرات المالية فقط، حيث تم إدراج محاور إستراتيجية تركز على المؤشرات أكثر دقة ترتبط بالنوعية والآجال والقيمة مقدرة من قبل الزبون وتحسين العمليات الداخلية أي الجانب التنظيمي. فهذا النوع يعتمد على مجموعة من المؤشرات تبرز للمسؤولين محددات

الأداء الحاضر والمستقبلي، وذلك بربط النتائج التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها مع العوامل المحددة لها¹

سادسا: إعداد لوحة القيادة²

يتم إعداد لوحات القيادة في عدة مراحل وقبل ذلك يجب تحديد المؤشرات الواجب استخدامها في اللوحة ثم يأتي تصميم بعد ذلك ويستند هذا تصميم الى عدة اشكال.

1. مراحل اعداد لوحة القيادة

تخضع عملية اعداد لوحات القيادة لمنهجية صارمة وذلك لمدى أهمية هذه الأداة في مراقبة التسيير فقبل كل شيء يجب التحضير الجيد للمشروع وذلك بدراسة التنظيم الداخلي وتقييم مدى المنفعة او الجدوى من وراء تبني هذه الأداة. وفي حال الموافقة على تبني المشروع، يشرع في المراحل التالية:

أ. **تحديد الأهداف بدقة** تعتبر الأهداف السبب الرئيسي لوجود لوحة القيادة، ويجب أن يكون الهدف ممكنا ومحددا من حيث المدة وأن يكون معقولا، ويخضع تحديد الأهداف الى:

- الأهداف القابلة للقياس (الزيادة، التخفيض، الثبات)
- متابعة القياس بالأرقام، نسب.
- تحديد المدة للهدف المراد قياسه (التخفيض، النسبة، الشهر، السنة).
- ب. **تحديد العناصر الأساسية لتحقيق الأهداف.** يتم في هذه المرحلة:
 - تحديد المعلومات الضرورية
 - جمع المعلومات في المؤسسة (البحث عن المعلومات غير المتوفرة ودراسة كيفية الحصول عليها)
 - تصنيف عناصر المعلومات
- ت. **تحديد المؤشرات** يتم في هذه المرحلة:
 - تحديد واختيار المؤشرات
 - وضع معايير والإجراءات التصحيحية

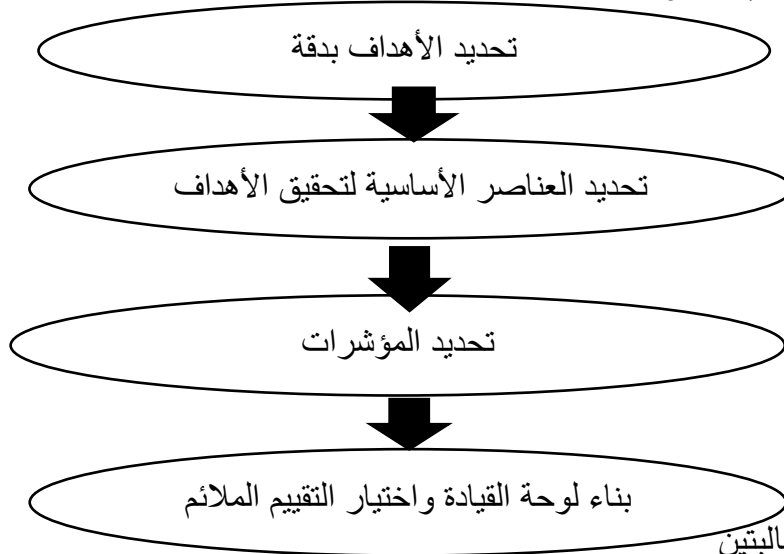
ث. بناء لوحة القيادة واختيار التقييم الملائم

بعد تنفيذ المراحل الثلاثة السابقة الذكر يتعين اختيار الشكل الموافق لتقديمها، أي بناء لوحة القيادة يتبنى أدوات تسمح بالإظهار السهل والقراءة السريعة العامة لمتابعة النشاط كاللوحات الإحصائية، المقتطفات، الرسومات البيانية.... والشكل الموالي يوضح مراحل اعداد لوحة القيادة.

¹ لمين علوطي، نذيرة راقي، مرجع السابق، ص86.

² زينب بو غازي، سليمة رقاد، لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمعاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 298.

الشكل (6): يمثل مراحل إعداد لوحة القيادة



المصدر: من اعداد الطالبتين

2. مؤشرات لوحة القيادة¹ يعرف المؤشر على أنه معلومة أو تجميع معلومات تساهم في تقدير وضعية معينة من قبل صاحب القرار. وعليه فإن المؤشر هو أكثر من رقم ن حيث الدلالة فيعتبر وسيلة للتسيير أكثر أو أقل تعقيدا، كما يعرف على أنه عنصر قابل للملاحظة يشمل المقومات التالية:

- وضع الأهداف
- قياس أثر الأنشطة التي تم القيام بها
- ملاحظة اتجاه النتائج
- تقييم رؤية مستقبلية
- أعداد العلاقة القائمة على أساس (سبب/ أثر) بين مخططات الأعمال والنتائج المحققة.
- ويجب توفير المعايير التالية في المؤشرات:
- الدقة: يجب أن يعكس المؤشر الذي تم اختياره المعنى والاهمية للظاهرة التي تمت ملاحظتها.
- الوضوح والعلاقة مع النشاط: يجب أن تكون المؤشرات المعتمدة مفهومة من قبل المستعملين وهذا يفترض البساطة وليس الاعتماد على معادلة رياضية جد معقدة تصعب من عملية تطبيقه من قبل المسير.
- العدد المحدود: أثبتت الدراسات أن العمليات الإدراكية الخاصة بالفرد لا يمكن لها التركيز سوى على عدد محدود من الإشارات، ويوصى بصفة عامة على أن يتعدى المؤشرات العشرة.
- غير قابلة للتلاعب: لا يتم استعمال مؤشرات يمكن التلاعب بها بحيث يمكن إعطاء صورة غير حقيقية، كالتضخيم النتائج أو التقليل من أهميتها حسب الحاجة.
- القدرة على التنبؤ: يسمح المؤشر ذو القابلية للتنبؤ بتحذير المقرر حول ظهور المشاكل قبل حدوثها.

¹ زينب بو غازي، سليمة رقاد، مرجع السابق، ص 299.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية

- القابلية للتطور: تجدر الإشارة الى أن المؤشرات التي تعتمد في لوحة القيادة يمكن أن تتغير عبر الزمن من منطق أن لوحة القيادة أداة مرنة من حيث الاستعمال.

3. تصميم لوحة القيادة يتم تصميم لوحة القيادة بالشكل الذي يجعلها سهلة ومساعدة للمسيرين في اتخاذ

القرارات ومعرفة مناطق الخلل فيها، لهذا ينبغي عند تصميمها أن:

- تحافظ على عدد قليل من المؤشرات والتي تكون مهمة للمسيرين.
- تخصيص وثيقة لمستعملها وتحديد الأهداف الموكلة اليه.
- جمع المعلومات للانتقال من مستوى الى آخر وبالتالي تسهيل الحوار بين مختلف المسؤولين.

يظهر التصميم العام للوحة القيادة من خلال الأربع مناطق التالية:

➤ **منطقة المؤشرات الاقتصادية:** تمثل مختلف المؤشرات التي يتم اختيارها كعناصر أساسية في عملية التسيير في المراحل السابقة.

➤ **منطقة النتائج:** وهي نتائج متعلقة بالنشاط قد تكون دورية أو تراكمية، كما تكون كمية او ذات شكل كيفي، والى جانب ذلك تظهر عناصر أخرى خاصة بالأداء المالي لمراكز المسؤولية مثل:

- هامش المساهمة في رقم الاعمال بالنسبة لمراكز الإيرادات.

- النواتج أو الأعباء بالنسبة لمراكز الأعباء

- نتائج وسيطة كالقيمة المضافة أو القدرة على التمويل الذاتي بالنسبة لمركز الربح.

➤ **منطقة الأهداف:** تظهر في هذه المنطقة الأهداف التي يتم اعتمادها للفترة المعنية.

➤ **منطقة الانحرافات:** تظهر في هذه المنطقة الانحرافات سواء بالقيم المطلقة أو القيم النسبية.

يمكن تجميع هذه المناطق الأربع في جدول واحد كما يلي:

الجدول رقم (7): نموذج مصغر للوحة القيادة (تصميم الأساس)

منطقة المؤشرات أو مراكز التحليل	منطقة النتائج الفعلية	منطقة الأهداف	منطقة الانحرافات
---------------------------------	-----------------------	---------------	------------------

المصدر: زينب بو غازي، سليمة رقاد، لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمعاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 300.

لا يوجد شكل محدد للوحة القيادة، والشكل الأكثر استخداما هو:

الجدول رقم (8): شكل لوحة القيادة

البيان	الشهر	المتراكم السنوي				
	الميزانية المرجعية	المحقق	الانحراف	السنة	الميزانية المرجعية	المحقق
	ن+1	ن	ن+1	ن	ن+1	ن

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما ركز في المبحث الأول على المؤشرات التقليدية منها مؤشرات التوازن المالي تطرقنا إلى ثلاث مستويات أساسية، المستوى الأول كان توازن رأس المال العامل أي تحقيق رأس مال عامل موجب والمستوى الثاني هو احتياج رأس المال العامل أما المستوى الثالث هو مستوى الخزينة أي تحقيق خزينة موجبة. وأيضاً تم دراسة نسب السيولة والنشاط، حيث تعتبر السيولة مصدر ثقة للدائنين ومصدر راحة للمؤسسة من أجل مقابلة السحوبات في أي وقت، أما نسب النشاط هي نسب معرفة الكفاءة في إدارة الأصول وتوليد الإيرادات من عمليات استثمارها. وتم التطرق لنسب الربحية والمردودية حيث أن مؤشرات الربحية تعبر عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح أما نسب المردودية تعبر عن تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرارية المنشأة. وتم تناول نسب المديونية والهيكلية المالية حيث النسب المديونية هي نسب تقيس كفاءة الأموال المستثمرة والتعرف على هيكلية مصادر التمويل، أما نسب الهيكلية المالية تستخدم لتحليل كيفية تمويل المؤسسة لنشاطها بهدف تقييم درجة الاستقلالية المالية ومدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض.

تم التطرق أيضاً إلى المؤشرات والأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي، والتي جاءت لتجاوز حدود المؤشرات التقليدية، حيث لا تقتصر فقط على تحليل النتائج المالية الماضية بل تركز على خلق القيمة المستقبلية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. فقد تم عرض المؤشرات الحديثة، وعلى رأسها القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة رأس المال، وبالتالي فهي تعكس القيمة الحقيقية المضافة للمساهمين. كما تم التطرق إلى القيمة السوقية (MVA) التي تعبر عن الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر، ما يعكس نظرة السوق لأداء المؤسسة وآفاقها المستقبلية. بالإضافة إلى القيمة الحالية الصافية (NPV) التي تُستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية، وتُعد معياراً مهماً لاتخاذ قرارات الاستثمار.

أما فيما يخص الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي، فقد تم التطرق إلى بطاقة الأداء المتوازن التي تعتمد على دمج الأبعاد المالية وغير المالية (كالملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو)، مما يسمح بتقييم شامل ومتوازن للأداء. كما تم عرض لوحة القيادة التي تُعد أداة حديثة لعرض المؤشرات بشكل مبسط وفوري، مما يساعد الإدارة على المتابعة المستمرة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وعليه، فإن هذه المؤشرات والأدوات الحديثة تُمكن المؤسسة من الانتقال من مجرد تقييم الأداء إلى إدارته وتوجيهه نحو تحقيق القيمة والاستدامة، من خلال الربط بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج الفعلية.

الفصل الثالث:
دراسة تطبيقية لشركة
بيوفارم

تمهيد:

يعد الجانب التطبيقي من أهم مراحل البحث العلمي، إذ يسمح بإسقاط الجوانب النظرية على أرض الواقع من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية حول موضوع الدراسة. وبعد التطرق في الفصلين السابقين إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤشرات المالية وتقييم الأداء المالي، سيتم في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية على شركة BIOPHARM باعتبارها من أهم الشركات الناشطة في القطاع الصيدلاني بالجزائر.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الشركة محل الدراسة من خلال تقديم بطاقة فنية عنها، والتطرق إلى تطورها الهيكلي والتنظيمي والقانوني، إضافة إلى إبراز أهم نشاطاتها وخصائصها. كما سيتم عرض القوائم المالية الخاصة بالشركة وتحليل أدائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، وذلك بغرض تقييم وضعيتها المالية ومدى كفاءتها في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: عرض عام لشركة BIOPHARM.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: عرض عام للشركة BIOPHARM

تعد شركة بيوفازم من أبرز المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع الصناعة الصيدلانية، وقد استطاعت الشركة ان تحجز مكانة مرموقة بفضل قدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، ملبية المتطلبات المتزايدة للسوق الصيدلاني في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف شركة BIOPHARM وبطاقتها الفنية

إن الشكل الاستراتيجي الذي تحتله الادوية أدى الى تأسيس صناعة صيدلانية، تأخذ بعين الاعتبار محاولة تلبية طلبات المجتمع من الادوية وتعتبر بيوفازم من أهم المؤسسات التي تنتج وتسوق الادوية والمواد الصيدلانية في سوق المحلي كما انها تعتبر من أحد اهم اقطاب الصناعة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الشركة BIOPHARM

تعد شركة بيوفازم شركة مساهمة (SPA) جزائرية، وهي مجمع صناعي وتجاري متكامل ينشط في قطاع الصناعات الصيدلانية. تأسست عام 1991، من طرف عبد المجيد كرار، وتعتبر اليوم رائدة القطاع الخاص في الجزائر، ولديها الآن وحدة إنتاج بمعايير دولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والمعالجات الصيدلانية.

الفرع الثاني: بطاقة الفنية لشركة BIOPHARM

يمكن توضيح البطاقة الفنية لشركة بيوفازم من خلال الشكل التالي:

جدول رقم (9): بطاقة فنية لشركة BIOPHARM

اسم الشركة	شركة بيوفازم Biopharm
التأسيس	14 أكتوبر 1991 (34 سنة)
المؤسس	عبد المجيد كرار
الشكل القانوني	شركة ذات أسهم (SPA)
المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية وادي سمار-القطعة رقم 62- طريق 36، الجزائر العاصمة
المدة القانونية للشركة	99 سنة
الإدارة	عبد الحليم بن مراد
تاريخ دخول البورصة	20 أبريل 2016
النشاط	الصناعة الصيدلانية (الأدوية)
المنتجات	أدوية متنوعة، مجموعة OZE و Nutribio
الفروع	Biopure. Human health information. IMPSA
عدد الموظفين	3021 (احصائيات 2024)
الرسملة (القيمة السوقية)	63,8 مليار دينار جزائري (حتى 31 مايو 2025)
الأموال الخاصة	59413 مليون دينار جزائري (2024)
رقم الاعمال (الإيرادات)	18079 مليون دينار جزائري (2024)
النتيجة الصافية (الأرباح)	9,599 مليون دينار جزائري (2024)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الشركة
WWW.BIOPHARM.DZ.COM

المطلب الثاني: التطور الهيكلي للشركة.

انطلقت شركة BIOPHARM في بداية التسعينات، حيث شهدت منذ ذلك الحين تطورا تدريجيا عبر عدة مراحل، وذلك كما يوضحه التسلسل الزمني الموجز التالي:

1990: تم استكمال دراسات الجدوى والدراسات الهندسية بإنتاج الأدوية الجنسية، كما تم إعداد وتطوير النسخ الأولى من مخططات أعمال شركة BIOPHARM.

1991: حظيت شركة BIOPHARM بموافقة مجلس النقد والقرض، مما سمح لها بمزاولة نشاط إنتاج وتسويق المستحضرات الصيدلانية في الجزائر.

1995: قامت الشركة بافتتاح أول مركز لتوزيع المنتجات الصيدلانية بمنطقة أولاد يعيش في البلدية، وهو ما ساهم في تعزيز توفر الأدوية داخل السوق الجزائري.

1997: قامت شركة BIOPHARM بافتتاح مركز توزيع جديد في ولاية وهران، وذلك في إطار توسيع شبكتها التوزيعية.

1999: واصلت الشركة استراتيجيتها التوسعية من خلال افتتاح مركز توزيع آخر في ولاية سطيف، بهدف تعزيز تغطيتها للسوق الوطنية وتحسين توفر المنتجات الصيدلانية.

2002: قامت شركة BIOPHARM بافتتاح منصة توزيع جديدة بمنطقة دار البيضاء، تضم مركز توزيع حديثا يهدف إلى تعويض مركز أولاد يعيش. كما شهدت هذه السنة افتتاح وحدة للتدريب وأخرى للتعبئة والتغليف بنفس المنطقة، وهو ما مثل انطلاق المرحلة الأولى من نشاطها الصناعي.

2003: عززت الشركة نشاطها من خلال إنشاء مؤسسة متخصصة في الترويج والإعلام الطبي تحت اسم Health human information (HHI)، والتي تتولى الترويج لمنتجات بيوفازم إضافة إلى منتجات شركائها.

2005: قاما شركة biopharma بافتتاح وحدتها الإنتاجية الواقعة بالمنطقة الصناعية وادي السمار في الجزائر العاصمة، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 50 مليون وحدة بيع سنويا، وقد صممت هذه الوحدة وفق معايير دولية تمكن من تصنيع مختلف الأشكال الصيدلانية، سواء ضمن نطاق إنتاجها الخاص أو في إطار اتفاقيات الشراكة مع شركات أدوية عالمية.

2006: قامت شركة BIOPHARM بإطلاق شركة توزيع صيدلانية تحت اسم biopure، تقع بمنطقة أولاد يعيش في ولاية البلدية، وذلك بهدف تطوير وتعزيز شبكة توزيع الأدوية على مستوى التراب الوطني.

2008: صادقت شركة BIOPHARM على شبكة التوزيع بالجملة الخاصة بها وفق معيار الجودة ISO 9001، مما يعكس التزامها بتحسين جودة خدماتها التوزيعية.

2010: قامت الشركة التابعة Biopure بافتتاح مراكز توزيع جديدة غي كل من قسنطينة و ورقلة، في إطار توسيع شبكتها عبر مختلف مناطق الوطن.

2011: فقد واصلت نفس الشركة توسعها بافتتاح مركز توزيع إضافي في ولاية وهران، مما ساهم في تعزيز تغطية السوق الوطنية وتحسين عملية تزويد الصيدليات.

2012: افتتحت BIOPURE شركة BIOPHARM مركز توزيع جديد في قسنطينة، والتوزيع بالجملة والتوزيع الذي سيحل محل مركز سطيف، كما افتتحت الشركة التابعة لـ BIOPURE مركز توزيع في تيزي وزو.

2013: بدأت الشركة الفرعية BIOPHARM Distribution نشاط استيراد وتوزيع الأدوية بالجملة، كما فتحت Biopharm رأس مالها بنسبة 49% لمستثمرين دوليين.

2014: قامت شركة BIOPHARM Distribution بتجديد شهادة ISO 9001 الإصدار 2008 للمرة التالية.

2015: BIOPHARM هي أول شركة صيدلانية جزائرية تحصل على شهادة الامتثال لممارسات التصنيع الجيدة لأحد الخطوط الإنتاج الصادرة عنها الوكالة الوطنية الفرنسية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية (ANSM).

2016: تعيين المجمع في بورصة لندن.

2017: وحدة الإنتاج تطلق مرحلة تنفيذ برنامج التميز التشغيلي، حصلت مؤسسة بيوفارم للتوزيع على تجديد شهادة الإيزو الخاصة بها وفقا لمعيار ISO9001V2015، حصلت مختبرات بيوفارم على أول ترقية للمدربين الداخليين كجزء من إطلاق أكاديمية بيوفارم.

2018: الدخول إلى مجموعة المكملات الغذائية NUTRIBIO، واستحوذ مجمع بيوفارم على حصة الأغلبية في رأس المال الاجتماعي لمؤسسة IMPSA.

2019: افتتاح موقع لوجستي جديد في مفتاح (ولاية البليدة)، حصلت مؤسسة الإنتاج التابعة للمجمع على شهادة الإيزو 2015: 1400، كما حصلت مؤسسة BIOPURE على تجديد شهادة الإيزو 2015: 9001، افتتاح وحدة انتاج العبوات اللاصقة في منطقة الرغاية (العاصمة).

2020: اعتماد مركز التوزيع الجديد في قسنطينة، انشاء خلية لإدارة المخاطر لتسيير أزمة كوفيد 19 داخل المجمع، تجديد المصادقة لمركز توزيع رغاية، دخول موقع الإنتاج الجديد للبوية حيز التشغيل الجزئي، قدمت بيوفارم براءة اختراعها الأولى إلى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والقانوني للشركة

سعت شركة BIOPHARM إلى ترسيخ مكانتها في قطاع الأدوية، مع التركيز بشكل خاص على مجال الصحة العمومية في الجزائر، وقد تمكنت الشركة بفضل هيكلها التنظيمي المنقسم إلى جزئين: هيكل المجموعة الذي يضم الشركات التابعة المتخصصة، وهيكل الشركة الأم الذي يمثل مركز اتخاذ القرار

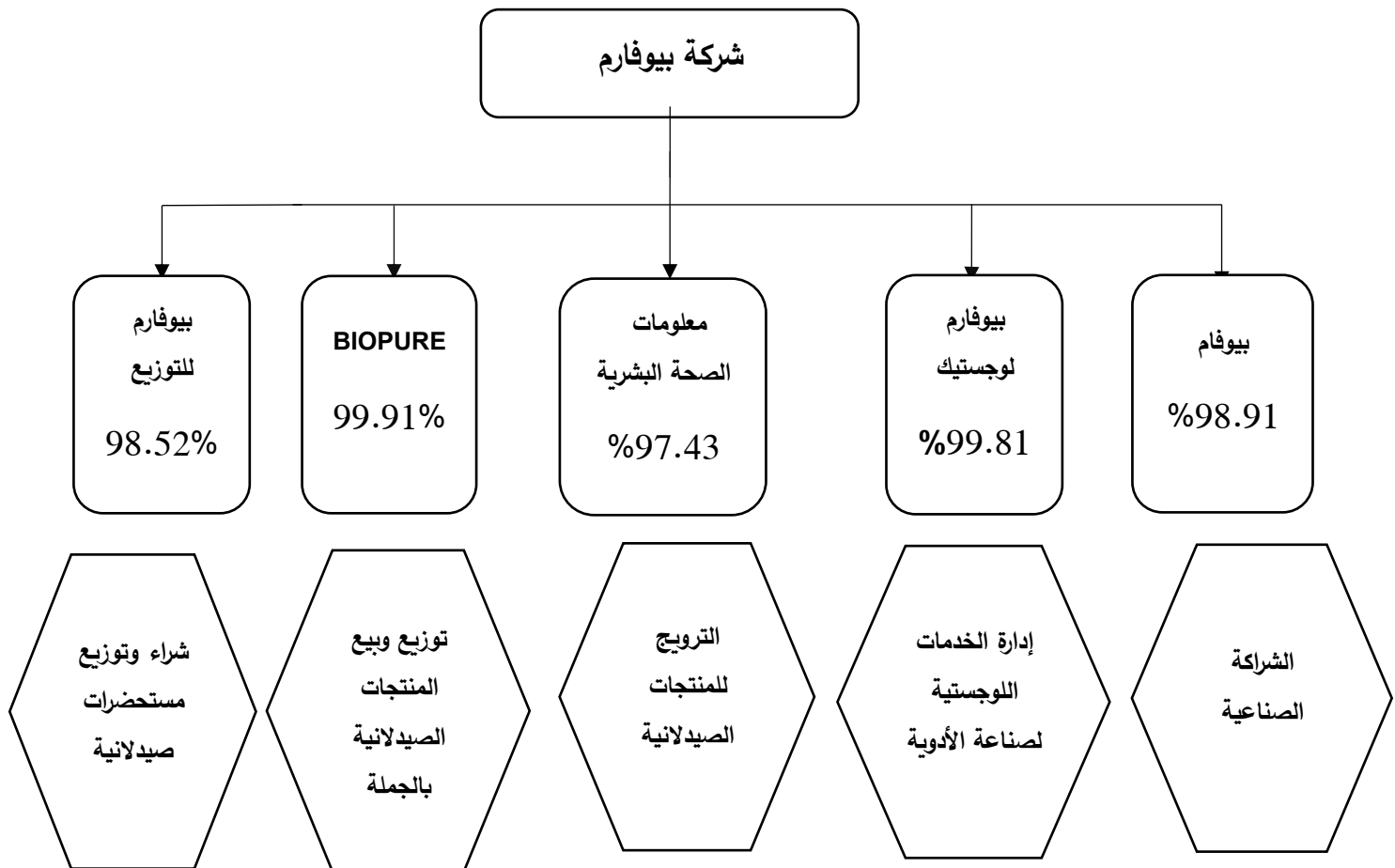
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفارم

والتوجيه على المستوى الإداري الأعلى، من تحقيق إنجازات مهمة تضمن استمراريته وتدعم مسار تطورها المستدام.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM.

تسيطر BIOPHARM على خمسة شركات تابعة بالإضافة إلى النشاط الصناعي الذي طورته الشركة الأم (BIOPHARM(SPA)، وتقوم المجموعة بتطوير أنشطة توزيع الواردات والبيع بالجملة عن طريق شركة (BIOPHARM DISTRIBUTION(SPA)، والتوزيع على الصيدليات (BIOPHARM LOGISTIC)، والترويج والمعلومات الطبية (HHI : معلومة صحة الإنسان)، وتتحكم مجموعة BIOPHARM أيضا في شركة PROFAM، والملاحظ هذا هو أن جميع الشركات التابعة يتم التحكم فيها بنسبة 100 تقريبا، وفيما يلي هيكل مجموعة بيوفارم:

الشكل رقم 7: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM(SPA).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الشركة.

من خلال الهيكل القانوني، يتشكل المجمع مما يلي:

✓ **وحدة الإنتاج (واد السمار):** بدأت العمل سنة 2005، تقوم بتصنيع حوالي 45 مليون وحدة سنوياً من خلال 9 خطوط إنتاج: الشكل السائل (2)، المراهم (1)، التحاميل (2)، الشكل الجاف (4). تضم الوحدة مستودعات التخزين، وحدات الوزن، خطوط الإنتاج و3 مخابر (مخبر للبحث والتطوير ومخبرين لمراقبة الجودة)، يقوم المجمع بإنتاج أكثر من 159 نوع من الدواء من مختلف الفئات العلاجية والأشكال الصيدلانية، منها ما يحمل علامته التجارية ومنها ما يصنع في إطار الاتفاقيات مع الشركاء...

✓ **فرع BIOPHARM Distribution:** يقدر رأس ماله بـ 3,500 مليون دج، يتمثل نشاطه في الاستيراد (أكثر من 500 منتج) والتوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية والشبه الصيدلانية الخاصة بالمجمع والمستوردة، يقيم هذا الفرع علاقات مع أكثر من 50 مخبر دولي مثل Astra Zeneca, Bayer, Cipla...، وتحصل على شهادة الايزو 9001 سنة 2008.

✓ **فرع BIOPURE (أولاد يعيش):** أنشأ سنة 2006، رأس ماله 1,800 مليون دج، يعد من أهم موزعي الأدوية على الصيدليات في الجزائر بفضل شبكته المتكونة من 6 مراكز توزيع، حيث يوزع أكثر من 4000 نوع، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات الشبه صيدلانية المحلية والمستوردة.

✓ **فرع BIOPHARM Logistic (الرغاية):** أنشأ سنة 2014، رأس ماله 777,6 مليون دج، يقدم هذا الفرع خدمات لوجستية (توزيع، نقل وتسليم المنتجات الصيدلانية) من خلال 6 منظمات لوجستية موزعة عبر الوطن بالإضافة إلى أكثر من 300 وسيلة نقل ويد عاملة مؤهلة وذات خبرة.

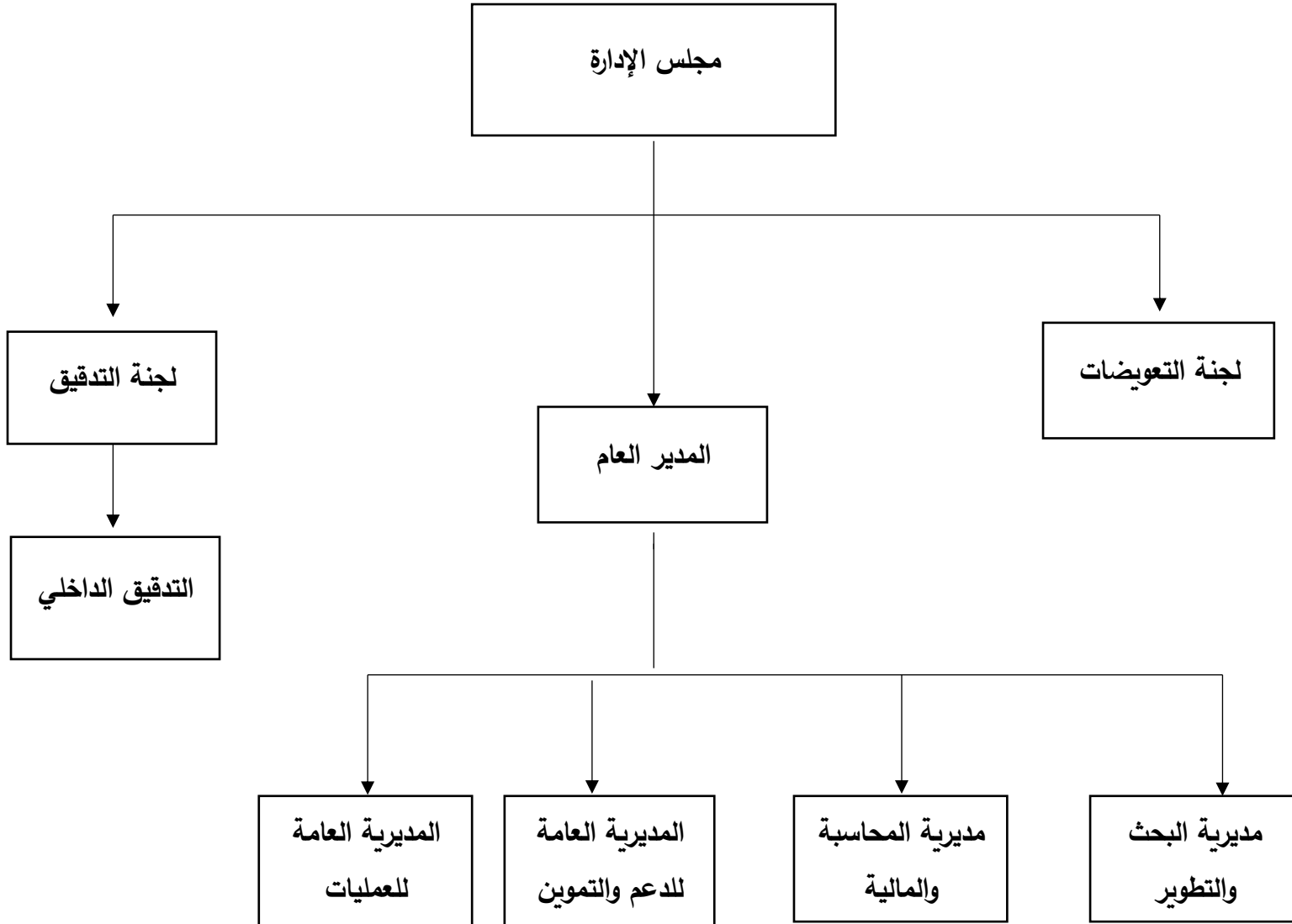
✓ **فرع HHI (الدار البيضاء):** بدأ نشاطه سنة 2002، رأس ماله 33,6 مليون دج، يقوم بالترويج للمنتجات الصيدلانية الخاصة بالمجمع ومنتجات الشركاء التي توزعها BIOPHARM Distribution، كما يقدم المعلومات الطبية للمختصين في الصحة وللهيكل الطبية وهذا بفضل المندوبين الطبيين والتجاربيين.

✓ **فرع PROFAM (واد السمار):** بدأ نشاطه سنة 2012، رأس ماله 302,4 مليون دج، يقوم بإنتاج المنتجات الصيدلانية وشبه صيدلانية، المكملات الغذائية، المعدات والأجهزة الطبية والجراحية.

الفرع الثاني: الهيكل القانوني لشركة BIOPHARM

تعتمد شركة بيوفازم على مجموعة من المنشأة وعلى هيكلها التنظيمي من أجل القيام بنشاطها،
فنجذ الهيكل القانوني لها وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (8): الهيكل القانوني لشركة BIOPHARM(SPA)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الإلكتروني للشركة.

المطلب الرابع: نشاطات شركة Biopharm (SPA) وخصائصها.

مجموعة بيوفازم هي مجموعة صناعية وتجارية متخصصة في قطاع الأدوية، تعمل على إنتاج الأدوية وتوزيعها بالجملة من المنتجات الصيدلانية وتوزيعها على الصيدليات وتقديم الخدمات اللوجستية المتعلقة بصناعة الأدوية.

الفرع الأول: نشاط الشركة

تتكون شركة بيوفازم من خمسة شركات تابعة تؤدي كل نشاطا معيناً، وتتمثل هذه النشاطات في:

- **الإنتاج :** تم بناء وحدة وادي السمار (الجزائر) على موقع مساحته 8000 متر مربع، وتقوم اليوم بتصنيع حوالي 35 مليون وحدة سنوياً، من خلال 9 خطوط انتاج، خطين لأشكال السوائل (صغيرة وكبيرة)، وخط للكريمات والهلام، خطان للتحاميل وأربعة خطوط من الاشكال الجافة (أكياس مسحوق، حبوب، أقراص)، وقد ساهم مختبر بيوفازم الصيدلاني منذ اطلاق التصنيع في عام 2005 في توفير وظائف جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتطوير الأدوية المبتكرة والحد من الاعتماد الخارجي للجزائر في قطاع صناعي معقد ومتطلب منذ البداية كان خيارها هو الالتزام الدائم بالجودة، وبالتالي الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب المستمر لفرضها الامتثال الصارم لممارسات التصنيع الصيدلاني الجيد (GMP) يتم ممارسة مراقبة الجودة لكل دواء بشكل مستمر في جميع مراحل تصنيعه وتطبق على جميع مكوناته، يشرف قسم ضمان الجودة لديها والذي يدعمه في نفس الوقت مخبر التحكم المجهز بأحدث المعدات على جميع عمليات الإنتاج حتى التسليم النهائي لمنتجاتها، كما يوجد مختبر الأبحاث وتطوير يسمح ادائه بصياغة ما يقارب من خمسة عشر منتجا عاما جديدا كل عام وبدء انتاجه.
- **توزيع على تجار الجملة:** طور فرع بيوفازم على مدى أكثر من عقدين شبكة توزيع كبيرة تتكون من 03 مراكز توزيع تقع في الجزائر وقسنطينة ووهران، بالإضافة الى 150 تاجر جملة موزع ومنتشر عبر الأراضي الجزائرية، تتيح هذه الشبكة أكثر من 500 منتج من فئات علاجية مختلفة للمهنيين والمرضى، وقد نسق الفرع على مر السنين علاقات ثقة قوية من المختبرات ذات الشهرة العالمية التي عهدت اليها بتوزيع منتجاتها، المورد الرئيسي لهذا الفرع هي الشركة الام التي توزع نطاقها على أساس حصري، اول عميل لها هو (BIOPURE) شركة. المجموعة المسؤولة عن التوزيع للصيدليات، مما يمكن شبكة التوزيع من خلال السماح بالوصول المباشر على أكثر من 3000 صيدلية، وتغطي حتى المناطق النائية في البلاد في بيوفازم (BIOPHARM DISTRIBUTION)، يتم الاعتماد على فريق من المهنيين الجاريين لضمان تسليم المنتجات الموكلة اليه في أقرب وقت ممكن للعملاء ولضمان توفرها الدائم للمرضى الذين تستهدفه.

- **التوزيع على الصيدليات:** ان فرع بيوفازم الذي بدأ العمل في 2006 أصبح اليوم لاعبا رئيسيا في السوق الجزائرية كواحد من اللاعبين الرئيسيين في توزيع الأدوية على الصيدليات، من خلال مراكز التوزيع الخمسة الموجودة في البلدة، قسنطينة، وهران، تيزي وزو، ورقلة، بالإضافة الى منصاته اللوجستية الستة، يضمن (BIOPURE) توزيع مجموعة واسعة جدا تغطي 4000 مرجع طبي بكمية 60 مليون صندوق تم تسليمها في عام 2015، يقوم بإجراء عمليات تسليم آمنة وسريعة ليلا ونهار، مع الا تتجاوز المواعيد النهائية 24 ساعة بعد الطلب، وذلك عدة مرات في اليوم وعلى شبكة تضم أكثر من 3000 صيدلية منتشرة في جميع الولايات.
- **ترويج الادوية:** الفرع (HUMAN HEALTH INFORMATION) الذي بدأ العمل في عام 2002، هي شركة تقدم معلومات طبية لمساعدة متكاملة وشاملة للمختبرات في الجزائر، بفضل موظفيها البالغ عددهم 180 موظفا، بما في ذلك 110 ممثلين طبيين و30 مندوبا تجاريا، توفر (HHI) معلومات طبية للأطباء والمختصين الصحيين للمنتجات بفضل جودة خدماتها والعمل المتناسق لفرقها الطبية والتجارية، وكذلك النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها في هذا المجال نجحت في كسب ثقة عدد متزايد من الشركاء توفير لهم ما يلي:
 - التمثيل التنظيمي والصيدلاني لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.
 - الاستشارات التسويقية والترويج الطبي والصيدلاني.
 - توظيف وإشراف وتدريب المندوبين الطبيين الذي يقدمون المعلومات الطبية للأخصائيين الصحيين (الأطباء والصيدلة وأطباء الاسنان وما الى ذلك)، والهيكل الطبية (PCH) والمستشفيات والعيادات العامة والخاصة (الموزعين)، وتعتبر HHI هي الناقل الأساسي لأعمال مجموعة بيوفازم تجاه المجتمع العلمي والطبي والمهني في الجزائر.
- **الخدمات اللوجستية الصيدلانية:** ولد (BIOPHARM LOGISTIC) في عام 2014 نتيجة للشركة التابعة للأنشطة اللوجستية التي كانت تعمل سابقا ضمن مجموعة بيوفازم، وهي تقدم DM خدمات لوجستية تتراوح من عبور الموانئ وبناء وتشغيل البنية التحتية التي تدفق اللوجستيات، هدفها الأساسي هو تقديم الخدمات اللوجستية التي تلبي المعايير الدولية، وهي والممارسات الجيدة لتوزيع وتخزين المنتجات الصيدلانية، وتغطي مساحات التخزين المجهزة بغرف باردة مؤهلة ومعتمدة وقابلة للتشغيل، مع طول يضم أكثر من 300 مركبة وموظفين مهنيين وذوي خبرة عالية، يقدم بعض الخدمات الأكثر كفاءة في السوق من حيث الجودة والسعر، يتم تقديم هذه الخدمات التي تتراوح من عمليات العبور وجمع الموانئ الى تخزين وتوجيه البضائع في جميع انحاء الأراضي الوطنية على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع لعملائها، بما في ذلك الشركات التابعة للمجموعة بيوفازم.

الفرع الثاني: خصائص الشركة

يتمثل نشاط بيوفازم في إنتاج واستيراد وتوزيع المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية، ويتم تنظيم هذا النشاط من قبل السلطات الصحية من خلال عمليات تهدف أساسا الى ضمان جودة وسهولة الوصول الى المنتجات التي توفرها الشركة للمرضى والأخصائيين الصحيين، ويمكن تقديم الخصائص الأساسية للنشاط على النحو التالي:

- يخضع النشاط الصيدلاني لترخيص من السلطات الصحية: ان إنشاء المؤسسات الصيدلانية وممارسة الأنشطة يخضع لتصاريح التشغيل الصادرة عن وزارة الصحة لكل من أنشطة الإنتاج والاستيراد والتوزيع والمعلومات الطبية، تحدد النصوص التشريعية والتنظيمية الشروط والإجراءات اللازمة لإصدار هذه التراخيص.
- يخضع المنتج الصيدلاني لتسجيل السلطات الصحية: قبل طرح المنتج الصيدلاني في السوق يجب تسجيله من قبل السلطات الصحية التي تتحقق من خلال هذه العملية من ان الفائدة الفعلية للمنتج تفي بمعايير الجودة والسلامة، ويتم تنفيذ هذه العملية الدقيقة وفقا لبروتوكولات القياسية.
- الجودة هي مصدر قلق في قلب النشاط: نظرا لأن المنتج الصيدلاني مخصص لصحة الإنسان فإن جودته هي مصدر قلق دائم طوال العملية بأكملها والتي تبدأ في تصنيعها، تخزينها، النقل والتسويق حتى يستهلكها المريض.
- السداد هو رافعة مهمة للنشاط: يؤثر السداد على أكثر من 4900 علامة تجارية، حيث يتم تعويض الدواء عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي على أساس الطبيعة الأساسية للدواء وطبيعية الامراض التي يتعين علاجها، وهذا له تأثير مباشر على الاستهلاك.
- نظم سعر الدواء: نظرا لأن المنتج الصيدلاني منتج ذو بعد اجتماعي يتم تنظيم سعره على مستويين، الأول تنظمه وزارة الصحة حيث يمثل السعر جزءا من عملية تسجيل الاستيراد أو التصنيع التي تؤدي الى الموافقة على سعر للمنتجات المستوردة وسعر التجزئة المحلي للمنتجات المصنعة محليا والثاني تحكمه وزارة التجارة من خلال نظام يتحكم في الهوامش القصوى لإنتاج وتعبئة وتوزيع منتجات صيدلانية، هذا النظام هو موضوع المرسوم التنفيذي رقم 98/ 44 المؤرخ 1 فبراير 1998.
- عملية وضع الدواء في السوق هي دورة طويلة: نظرا لأن المنتج الصيدلاني منتج مخصص لصحة الإنسان، فإن عملية التسويق الخاصة به هي عملية طويلة تتضمن تخطيطا دقيقا وتشرك السلطات الصحية في إصدار التسجيلات والبرامج اللازمة لاستيراد المنتجات وقد تستغرق عملية التسجيل لمنتج دوائي مدته تصل الى عامين.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لشركة BIOPHARM

الفرع الأول: عرض الميزانيات المختصرة للفترة 2022 - 2024.

سيتم عرض الميزانيات المالية المختصرة، بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المجتمع لفترة الدراسة، وهذا لتسهيل عملية تقييم الأداء المالي للمجتمع، من خلال تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي. بالإضافة الى تحليل الكتل المكونة للأصول والخصوم.

1. اعداد الميزانيات المالية المختصرة:

تعتبر الميزانيات المختصرة بمثابة اختصار للميزانية المالية المفصلة، والتي تظهر في شكل كتل رئيسية للميزانية، وذلك من خلال ترتيب الأصول على مبدأ السيولة، وترتيب الخصوم على مبدأ الاستحقاق.

1.1. الميزانيات المالية المختصرة لجانب الأصول: وهي كما يلي:

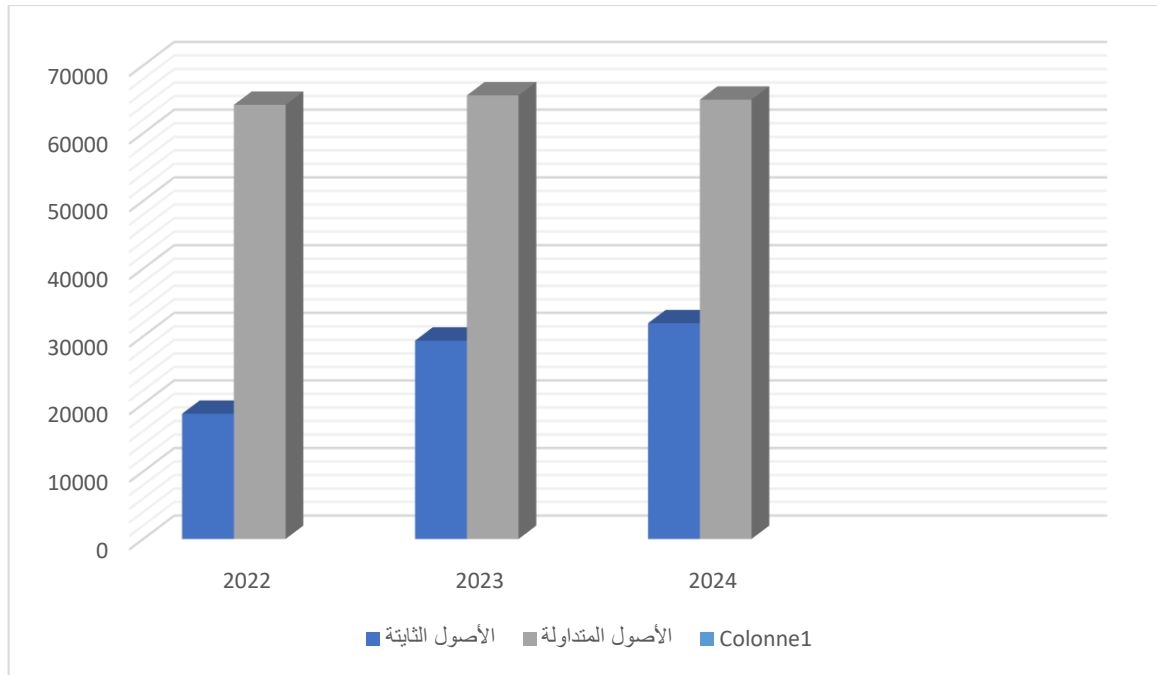
2. الجدول رقم (10): الميزانيات المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة 2022 - 2024.

(الوحدة مليون دج)

البيان		الأصول الثابتة		الأصول المتداولة		مجموع الأصول	
السنوات		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
2022		18529	22%	64166	78%	82659	100
2023		29345	31%	65569	69%	94914	100
2024		31924	33%	64928	67%	96852	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة بيوفازم.

شكل رقم (9): يوضح تطور كتلة الأصول لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

تحليل الكتل المكونة للأصول:

نلاحظ من الجدول رقم (10) والشكل رقم (9) ومن خلال قراءة النسب المئوية والقيم المطلقة تحولاً تدريجياً في هيكل أصول الشركة خلال الفترة من 2022 إلى 2024، حيث الأصول المتداولة نلاحظ تراجعاً في الوزن النسبي للأصول المتداولة من 78 في عام 2022 إلى 69 في عام 2023 ثم 67 في عام 2024. رغم أن القيمة المطلقة للأصول المتداولة بقيت مستقرة نسبياً (حوالي 64000)، إلا أن نسبتها المئوية انخفضت لصالح الأصول الثابتة، هذا يشير إلى أن الشركة بدأت تتوجه نحو تقليص حجم السيولة الفائضة أو المخزونات لصالح الاستثمارات طويلة الأجل. أما الأصول الثابتة سجلت نمواً ملحوظاً في وزنها النسبي، حيث انتقلت من 22 في 2022 إلى 31 في عام 2023 إلى 33 في عام 2024، هذا الارتفاع بنسبة 11 خلال ثلاث سنوات يعكس سياسة توسعية واضحة، ربما من خلال اقتناء معدات إنتاجية جديدة أو تحديث الوسائل التقنية للشركة، مما يعزز قدرتها الإنتاجية على المدى الطويل.

ارتفع أجمالي الميزانية من 82659 في 2022 إلى 96852 في 2024، هذا النمو يعكس تطوراً إيجابياً في حجم النشاط الاقتصادي للشركة وقدرتها على مراعاة الأصول.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

2- الميزانيات المالية المختصرة لجانب الخصوم: وهي كما يلي:

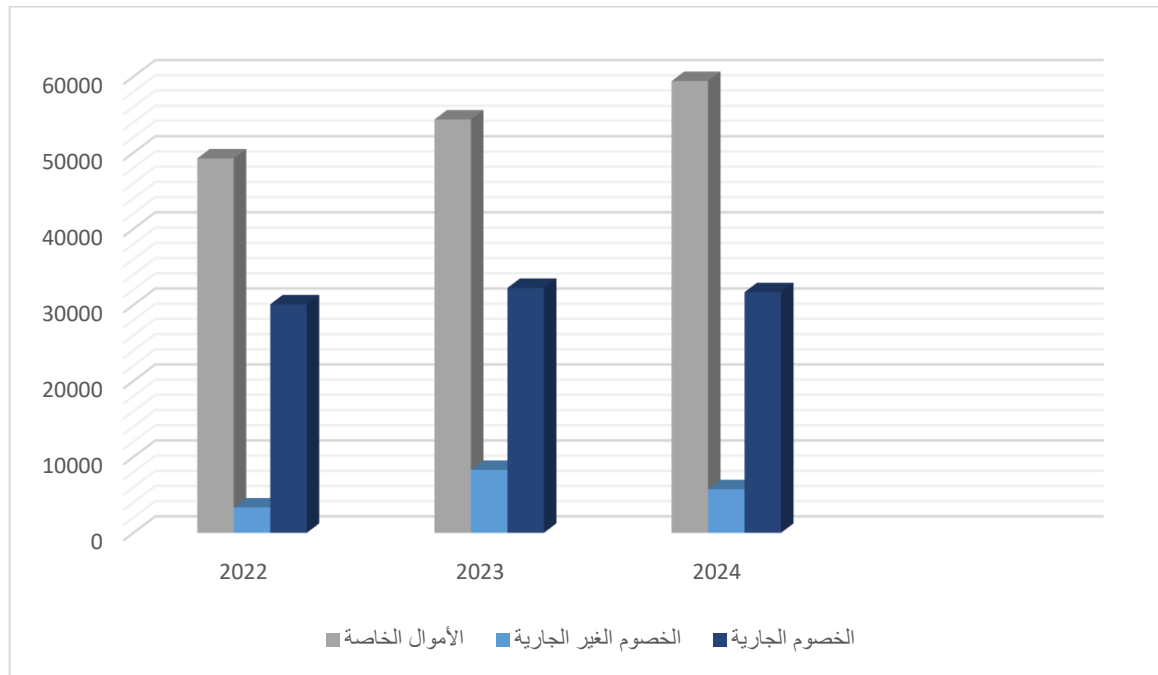
جدول رقم (11): الميزانيات المختصرة لجانب الخصوم للفترة 2022- 2024:

(الوحدة مليون دج)

البيان السنوات	الأموال الدائمة		الأموال الخاصة		الخصوم الغير جارية		الخصوم الجارية		مجموع الخصوم	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
2022	52604	64%	49258	60%	3346	4%	30091	36%	82695	100%
2023	62666	66%	54367	57%	8299	9%	32248	34%	94914	100%
2024	65164	67%	59413	61%	5751	6%	31688	33%	96852	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

شكل رقم (10): يوضح تطور كتلة الخصوم لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

- تحليل الكتل المكونة للخصوم: نلاحظ من الجدول رقم (11) والشكل الرقم (10) تغيرا في هيكل التمويل والخصوم لدى شركة بيوفازم خلال الفترة من 2022 إلى 2024، حيث بلغت الأموال الدائمة 64% في 2022، لكنها ارتفعت بشكل طفيف إلى 66% سنة 2023، ثم إلى 77% في 2024، مما يشير إلى تراجع الاعتماد على التمويل طويل الأجل المتكون من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، حيث شكلت الأموال الخاصة 60% في 2022، انخفضت إلى 57% سنة 2023، ثم ارتفعت إلى 61% سنة 2024، بينما الخصوم الغير جارية ارتفعت من 4% في 2022 إلى 9% في 2023، ولكنها انخفضت إلى 6% سنة 2024، مما يعكس تحركا متذبذبا في التزامات شركة بيوفازم طويلة الأجل.

هذا التوجه نحو انخفاض الديون، مع انخفاض واضح في الخصوم الجارية من 36% في سنة 2022 إلى 34% في 2023، و 33% سنة 2024، كما أن هذا الانخفاض في الديون أثر إيجابا على نسبة الأموال الخاصة، حيث ارتفعت من 60% في 2022 إلى 61% في 2024، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على التمويل الداتي بدلا من التمويل بالدين.

الفرع الثاني: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2024- 2022)

الجدول رقم (12): جدول حساب النتائج (الوحدة مليون دج)

البيان	2022	2023	2024
رقم الأعمال	83818	82917	85457
إنتاج الفترة	84222	82859	85693
استهلاكات الفترة	(66431)	(64976)	(66714)
القيمة المضافة للاستغلال	17791	17883	18979
أعباء المستخدمين	(4087)	(4405)	(4477)
الضرائب والرسوم	(930)	(905)	(244)
إجمالي فائض الاستغلال	12774	12573	14257
النتيجة العملياتية	10320	10762	11398
النتيجة المالية	29018	(231)	303
النتيجة العادية قبل الضرائب	10349	10532	11701
صافي نتيجة السنة المالية	8431	8505	9599

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

تحليل جدول حساب النتائج للفترة (2022-2024)

شهد رقم الأعمال تطوراً تدريجياً خلال سنوات الدراسة، حيث انتقل من 83818 مليون دج سنة 2022 إلى 82917 مليون دج سنة 2023، ثم ارتفع إلى 85457 مليون دج سنة 2024. ويعكس هذا الارتفاع تحسن حجم النشاط التجاري الشركة وقدرتها على زيادة المبيعات واستقطاب السوق، خاصة خلال سنة 2024 التي سجلت أفضل قيمة.

كما عرفت إنتاجية الفترة تطوراً نسبياً، إذ ارتفعت من 84222 مليون دج سنة 2022 إلى 85693 مليون دج سنة 2024، ما يدل على تحسن القدرة الإنتاجية الشركة وزيادة حجم النشاط التشغيلي. وفي المقابل، سجلت استهلاكات الفترة مستويات مرتفعة خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت 66431 مليون دج سنة 2022 وارتفعت إلى 66714 مليون دج سنة 2024، وهو ما يشير إلى ارتفاع تكاليف الاستغلال المرتبطة بالنشاط.

أما بالنسبة لـ القيمة المضافة للاستغلال فقد شهدت تحسناً مستمراً، حيث انتقلت من 17791 مليون دج سنة 2022 إلى 18979 مليون دج سنة 2024، مما يدل على قدرة الشركة على خلق ثروة إضافية وتحقيق قيمة اقتصادية من نشاطها الرئيسي.

وفيما يخص أعباء المستخدمين فقد ارتفعت تدريجياً من 4087 مليون دج سنة 2022 إلى 4477 مليون دج سنة 2024، ويُفسر ذلك بزيادة تكاليف العمالة والأجور الناتجة عن توسع النشاط أو تحسين الامتيازات الممنوحة للعمال. كما سجلت الضرائب والرسوم تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 930 مليون دج سنة 2022 إلى 244 مليون دج سنة 2024، وهو ما قد يعود إلى استفادة الشركة من تخفيضات أو امتيازات جبائية.

وبالنسبة إلى إجمالي فائض الاستغلال فقد عرف تطوراً إيجابياً، حيث بلغ 12774 مليون دج سنة 2022، لينخفض قليلاً سنة 2023 إلى 12573 مليون دج، ثم يرتفع مجدداً إلى 14257 مليون دج سنة 2024. ويُعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الأداء، لأنه يعكس مدى فعالية الشركة في تحقيق فائض من نشاطها الأساسي قبل احتساب العناصر المالية والاستثنائية.

كما حققت الشركة نتائج إيجابية على مستوى النتيجة العملياتية التي ارتفعت من 10320 مليون دج سنة 2022 إلى 11398 مليون دج سنة 2024، وهو ما يدل على تحسن الكفاءة التشغيلية والتحكم النسبي في أعباء الاستغلال.

أما النتيجة المالية فقد تميزت بالتذبذب، حيث سجلت الشركة قيمة إيجابية سنة 2022 بلغت 29018 مليون دج، ثم تحولت إلى نتيجة سلبية سنة 2023 بـ (231) مليون دج، قبل أن تعود إلى نتيجة إيجابية سنة 2024 بـ 303 مليون دج، ويعكس ذلك تأثر المؤسسة بالعوامل المالية مثل فوائد القروض أو العوائد المالية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

وبخصوص النتيجة العادية قبل الضرائب فقد شهدت تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفعت من 10349 مليون دج سنة 2022 إلى 11701 مليون دج سنة 2024، ما يدل على تطور أداء الشركة وتحسن قدرتها على تحقيق الأرباح.

وفي الأخير، سجل صافي نتيجة السنة المالية تطوراً إيجابياً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 8431 مليون دج سنة 2022 إلى 9599 مليون دج سنة 2024، وهو ما يعكس تحسن الربحية النهائية للشركة ونجاحها في تحقيق نتائج مالية إيجابية رغم ارتفاع بعض التكاليف.

المطلب الثاني: تحليل الأداء بواسطة المؤشرات المالية

أولاً: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

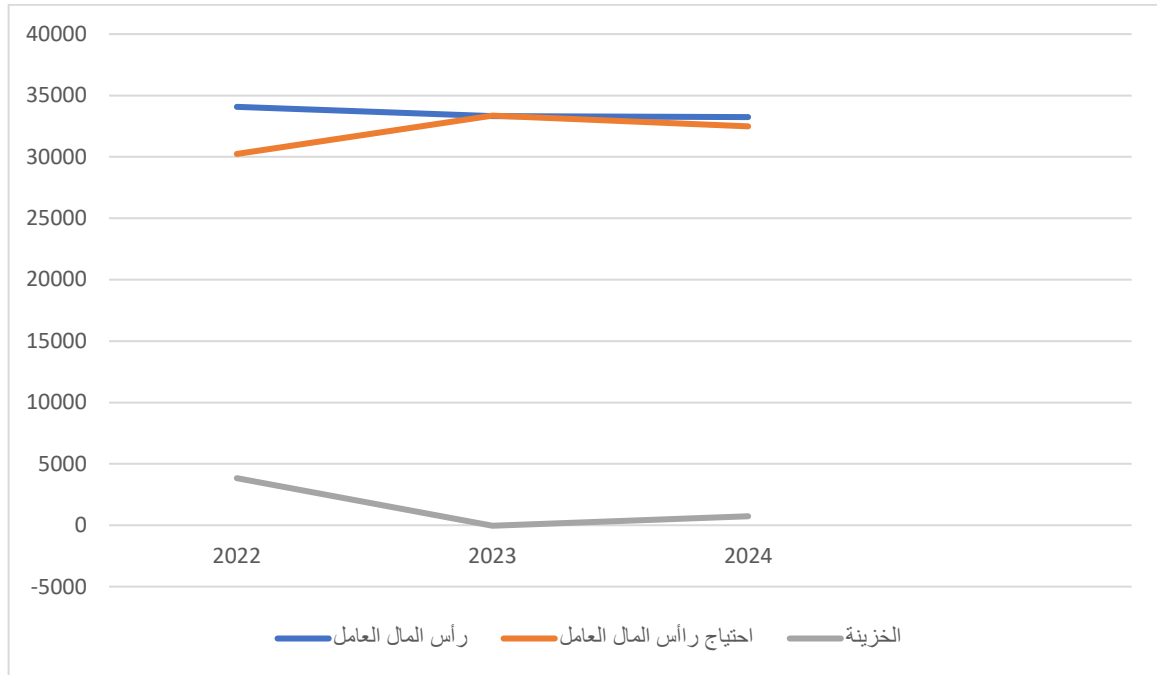
جدول رقم (13): حساب مؤشرات التوازن المالي

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
الأصول الجارية		64166	65569	64928
الخصوم الجارية		30091	32248	31688
رأس المال العامل	الأصول الجارية - الخصوم الجارية	34075	33321	33240
(الأصول الجارية - أموال الخزينة)		56043	60203	58625
(الخصوم الجارية - تسبيقات مصرفية)		25805	26842	26128
احتياج رأس المال العامل	(الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - تسبيقات مصرفية)	30240	33361	32497
الخزينة	رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل	3835	-40	743

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

الشكل رقم (11): تطور مؤشرات التوازن المالي لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المتحصل عليها.

تحليل نتائج مؤشرات التوازن المالي:

يعد تحليل التوازن المالي أداة أساسية للحكم على مدى قدرة الشركة على الحفاظ على هيكل تمويلي متوازن يضمن استمراريته، ومواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

1. **تحليل رأس المال العامل:** يعبر رأس المال العامل عن هامش الأمان الذي تملكه الشركة بعد تمويل أصولها الثابتة. نلاحظ استقرارا نسبيا في قيمة رأس المال العامل مع ميل طفيف للانخفاض، حيث انتقل من 34075 في عام 2022 إلى 33240 في عام 2024. مع بقاء هذه القيمة موجبة طيلة فترة الدراسة يعني أن الموارد الثابتة، مما يشير إلى وجود فائض تمويلي يساهم في تمويل الدورة التشغيلية، وهو مؤشر جيد على التوازن المالي في المدى الطويل.

2. **تحليل احتياج رأس المال العامل:** يمثل هذا المؤشر الأموال المجمدة في الدورة التشغيلية (المخزونات والحقوق) ناقص التزامات دورة الاستغلال (ديون قصيرة الأجل). شهد احتياج رأس المال العامل ارتفاعا مستمران حيث انتقل من 30240 في 2022 إلى 34497 في 2024. حيث هذا الاتجاه التصاعدي (كما يظهره المنحنى البرتقالي في الرسم البياني) يعكس زيادة في احتياجات التمويل لدورة الاستغلال. قد يرجع ذلك إلى توسع في النشاط التجاري أو تراكم في المخزون وهو ما أدى إلى الضغط على السيولة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

3. تحليل الخزينة الصافية: تعتبر الخزينة المرآة التي تعكس نتيجة العلاقة بين FR وBFR سجلت الخزينة تراجعاً حاداً ومقلقاً حيث انتقلت من فائض إيجابي ب 3835 في عام 2022 إلى عجز قدره 40- في 2023 ليتحول العجز إلى فائض في عام 2024 ليصل إلى 743. التحول من الخزينة الموجبة إلى السالبة (صعود المنحنى الرمادي فوق خط الصفر) يشير إلى أن رأس المال العامل أصبح كافياً وفائضاً لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

ثانياً: التحليل باستخدام نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة الشركة على سداد ديونها، وهي:

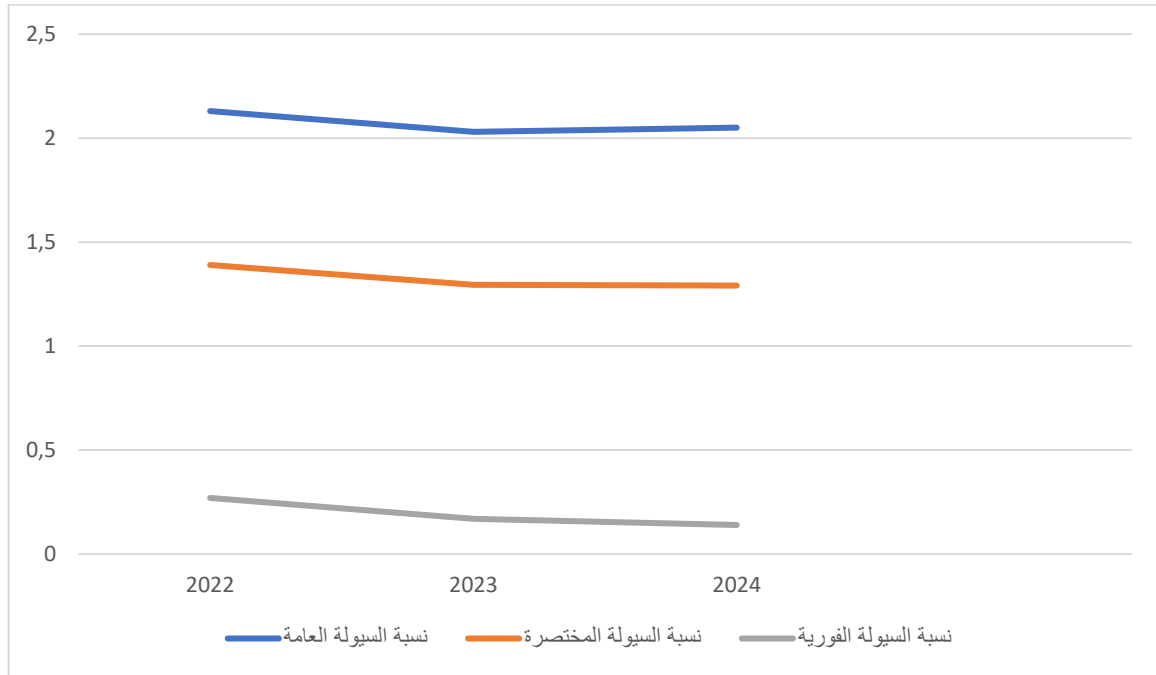
الجدول رقم (14): حساب نسب السيولة للفترة 2024-2022.

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
أجمالي الأصول المتداولة		64166	65569	64928
إجمالي الخصوم الجارية		30091	32248	31688
نسبة السيولة العامة	إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الخصوم الجارية	2,13	2,03	2,05
الأصول المتداولة – المخزون السلعي		41863	41745	40927
إجمالي الخصوم الجارية		30091	32248	31688
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزون السلعي) / إجمالي الخصوم الجارية	1,39	1,294	1,291
القيم الجاهزة		8121	5366	4303
إجمالي الخصوم الجارية		30091	32248	31688
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / إجمالي الخصوم الجارية	0,27	0,17	0,14

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

الشكل رقم (12): تطور نسب السيولة لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

تحليل نتائج نسب السيولة:

- أ. **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ استقرارا نسبيا مع انخفاض طفيف جدا، حيث انتقلت من 2,13 في 2022 الى 2,03 في 2023 ثم ارتفعت قليلا الى 2,05 في 2024. هذه النسبة ممتازة عموما، فهي أكبر من (1) وبحدود (2)، مما يعني أن الأصول المتداولة الشركة تغطي خصومها الجارية بمرتتين، وهذا يدل على ملائمة مالية قوية في المدى القصير.
- ب. **نسبة السيولة المختصرة:** استقرت النسبة عند حدود 1,39 في (2022) و1,294 في (2023) و1.291 في (2024)، النسبة لا تزال فوق الواحد الصحيح (1) مما يشير إلى أن الشركة قادرة على سداد ديونها قصيرة الاجل حتى دون الحاجة لبيع مخزونها السلعي هذا يقلل من مخاطر تعثر السيولة في حال ركود المخزون.
- ت. **نسبة السيولة الفورية:** نلاحظ انخفاضا مستمرا وواضحا في هذه النسبة، حيث كانت 0,27 في 2022 ثم تدنت الى 0,17 في 2023 وصولا الى 0,14 في 2024. يعود هذا الانخفاض الى تراجع القيم الجاهزة (النقد في الصندوق والبنك) من 8121 في 2022 الى 4303 في 2024 هذا يشير الى أن الشركة قد تكون وجهت سيولتها النقدية للاستثمار او سداد الالتزامات، لكن استمرار الانخفاض قد يضعها في حرج امام الديون التي تتطلب سدادا نقديا فوريا.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

ثالثا: التحليل بواسطة نسب النشاط

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحسب كما يلي:

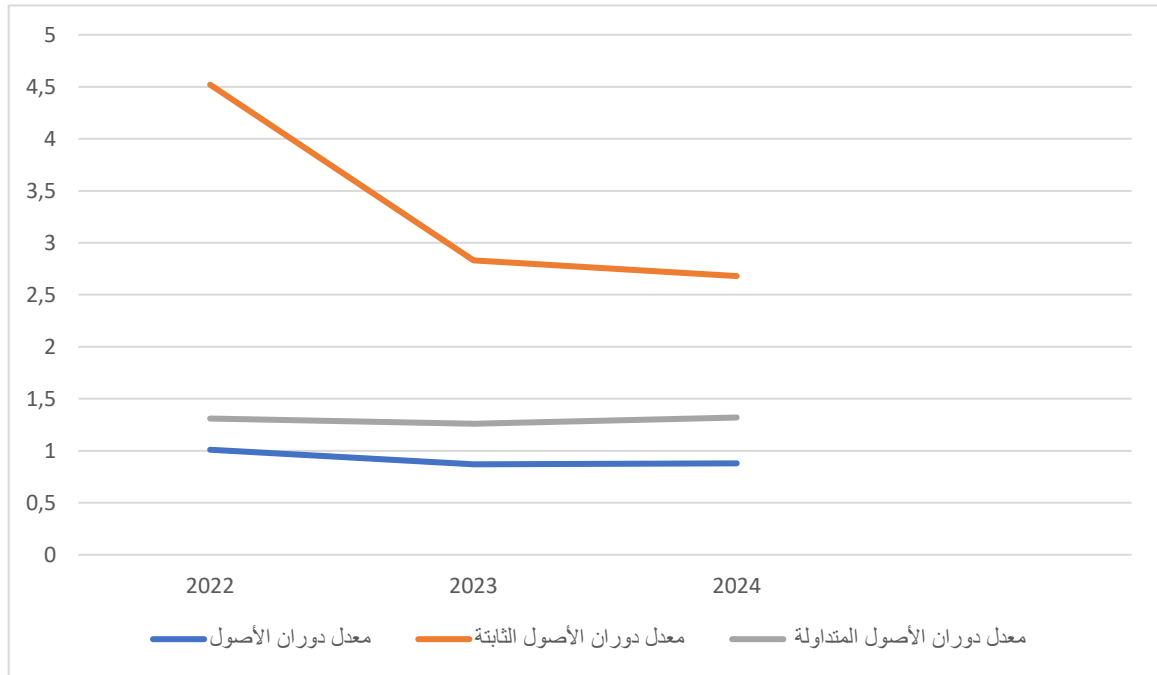
جدول رقم(15): حساب نسب النشاط للفترة 2022. 2024

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
المبيعات		83818	82917	85457
إجمالي الأصول		82694	94914	96852
معدل دوران الأصول	المبيعات/ إجمالي الأصول	1,01	0,87	0,88
المبيعات		83818	82917	85457
إجمالي الأصول الثابتة		18529	29345	31924
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات/ إجمالي الأصول الثابتة	4,52	2,83	2,68
المبيعات		83818	82917	85457
إجمالي الأصول المتداولة		64166	65569	64928
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات/ إجمالي الأصول المتداولة	1,31	1,26	1,32

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

الشكل رقم (13): تطور نسب النشاط لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

تحليل النتائج:

1. تحليل نسب النشاط

أ. **معدل دوران الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه شهد هذا المعدل انخفاضا طفيفا ومستمر، حيث انتقل من 1,01 في عام 2022 الى 0,88 في عام 2024. هذا يشير الى أن قدرة الشركة على توليد المبيعات من إجمالي استثماراتها في الأصول قد تراجعت قليلا، بما أن المبيعات مستقرة نوعا ما (بزيادة طفيفة) فإن هذا التراجع ناتج أساسا عن زيادة في حجم الأصول الاجمالية من (82694 الى 96852).

ب. **معدل دوران الأصول الثابتة:** هو المؤشر الذي سجل التغيير الأكثر حدة، حيث انخفض من 4,52 في 2022 الى 2,83 في 2023، ثم واصل الانخفاض ليصل الى 2,86 في 2024. هذا الانخفاض القوي يفسره الارتفاع الكبير في قيمة الأصول الثابتة (من 18529 في 2022 الى 31924 في 2024). اقتصاديا، قد يعني هذا ان الشركة قامت باستثمارات جديدة في معدات او عقارات لم تصل بعد الى طاقتها الإنتاجية القصوى، او أنها لم تترجم بعد الى زيادة مكافئة في حجم المبيعات.

ت. **معدل دوران الأصول المتداولة:** حافظ هذا المعدل على استقرار نسبي مع ميل طفيف للتحسن، حيث انتقل من 1,31 في 2022 الى 1,32 في 2024. استقرار هذا المعدل يشير الى كفاءة الشركة في إدارة أصولها قصيرة الاجل (المخزون، الحقوق لدى الزبائن، الخزينة). الشركة تحافظ على وتيرة ثابتة في تحويل أصولها المتداولة الى سيولة نقدية عبر المبيعات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

رابعاً: التحليل بواسطة نسب الربحية

تعد نسب الربحية (نسبة صافي الربح (ROS)، معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE)، من أهم أدوات تقييم الأداء المالي لأنها تكشف عن قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من مصادر مختلفة (المبيعات، الأصول، رأس المال).

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بعرض نتائج هاته الأخيرة المتحصل عليها من الشركة بيوفازم

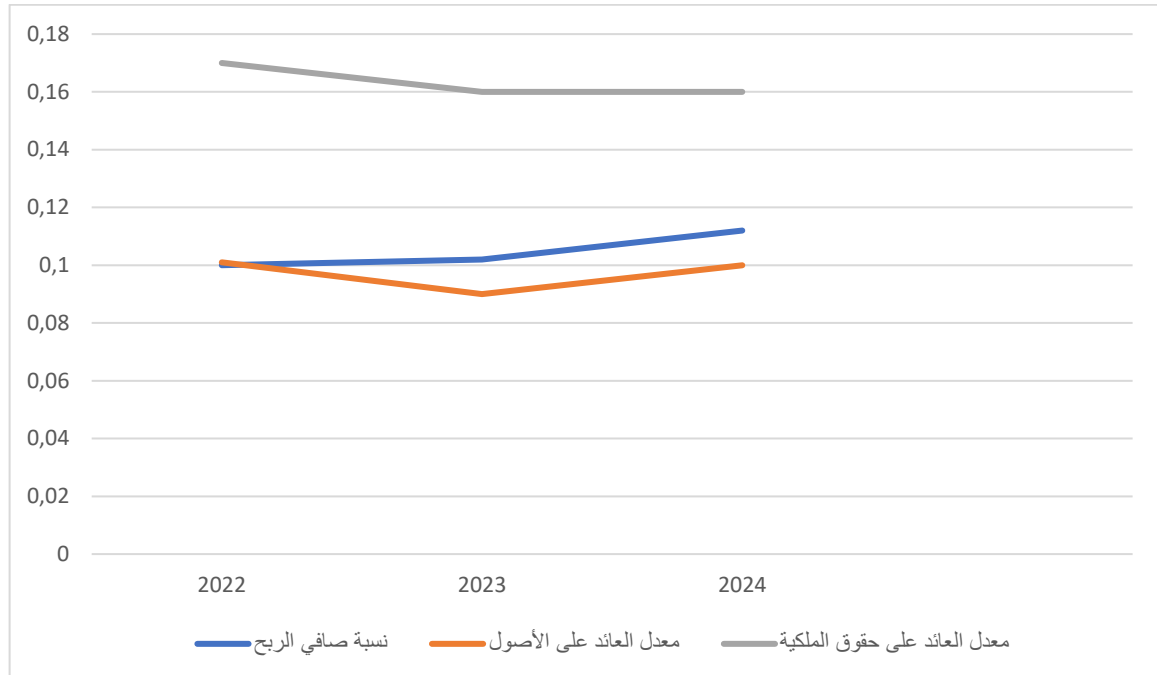
جدول رقم(16): حساب نسب الربحية للفترة 2024-2022

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
النتيجة الصافية		8431	8505	9599
المبيعات		83818	82917	85457
نسبة صافي الربح	النتيجة الصافية/ المبيعات	0,100	0,102	0,112
النتيجة الصافية		8431	8505	9599
إجمالي الأصول		82694	94914	96852
معدل العائد على الأصول	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول	0,101	0,09	0,10
النتيجة الصافية		8431	8505	9599
إجمالي حقوق الملكية		49258	54367	59413
معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ إجمالي حقوق الملكية	0,17	0,16	0,16

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

الشكل رقم (14): تطور نسب الربحية لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

1. تحليل النتائج:

أ. **نسبة صافي الربح:** نلاحظ ارتفاعا تدريجيا ومستمر في هذه النسبة، حيث انتقلت من 0.100 في عام 2022 الى 0.102 في 2023، وصولا الى 0.112 في 2024. هذا الارتفاع يعكس قدرة الشركة المتزايدة على التحكم في تكاليفها (سواء تكاليف الإنتاج او التشغيل) مقابل المبيعات المحققة. زيادة الهامش تعني أن كل وحدة نقدية من المبيعات أصبحت تولد ربحا صافيا اكبر في نهاية الفترة.

ب. **معدل العائد على الأصول:** سجل هذا المؤشر تراجعا طفيفا في عام 2023 ليصل الى 0.09 بعد أن كان 0.101 في 2022، ثم عاود الارتفاع الطفيف في 2024 ليصل الى 0.10. التذبذب يشير الى أن نمو إجمالي الأصول (الذي انتقل من 82694 الى 96852) كان أسرع من نمو النتيجة الصافية في عام 2023. ومع ذلك، استطاعت الشركة في 2024 تحسين كفاءة استخدام هذه الأصول لتوليد الأرباح، مما يشير الى استغلال أمثل للاستثمارات الرأسمالية.

ت. **معدل العائد على حقوق الملكية:** شهد هذا المؤشر انخفاضا طفيفا من 0.17 في 2022 الى 0.16 في 2023 و 2024. بالرغم من زيادة النتيجة الصافية، إلا أن الزيادة الكبيرة في حقوق الملكية (من 49258 الى 59413) أدت الى استقرار العائد عند 0.16 هذا يعني أن الشركة تعتمد على التمويل الذاتي لتدعيم مركزها المالي، وهو مؤشر إيجابي على الملائمة المالية، وإن كان يؤدي نظريا الى ثبات العائد للمساهمين بسبب كبر حجم القاعدة الرأسمالية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

خامسا: التحليل بواسطة نسب المردودية:

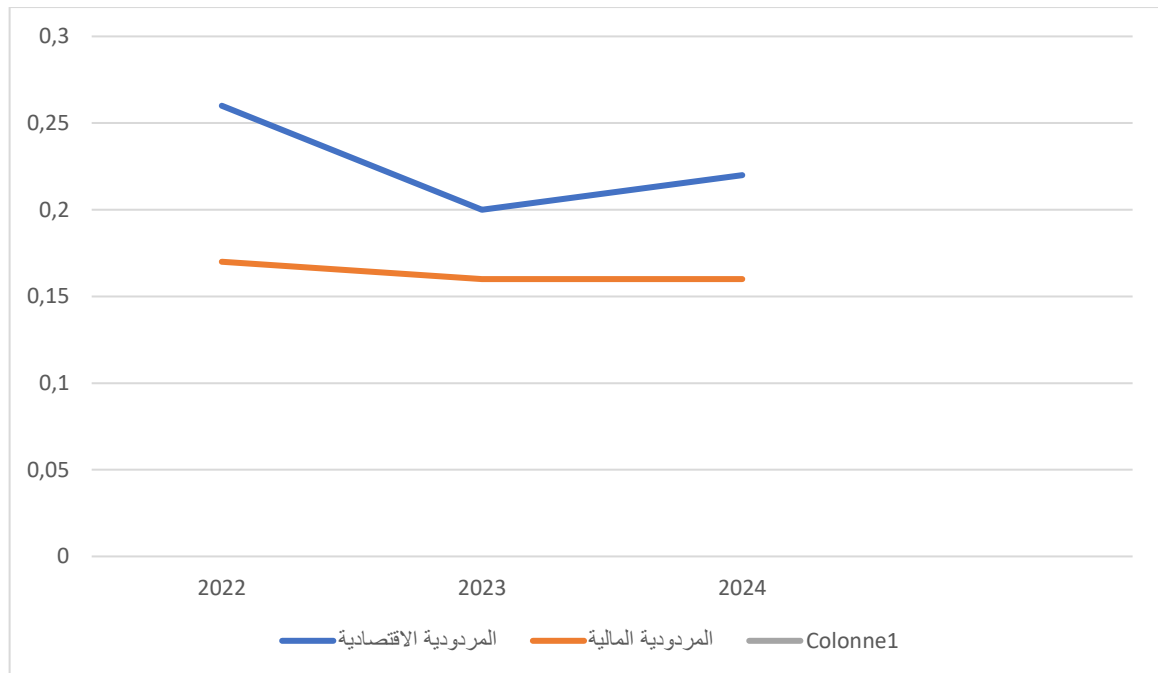
الجدول رقم (17): حساب نسب المردودية للفترة 2022-2024

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
النتيجة الاقتصادية		12774	12573	14257
رأس المال المستثمر		48767	62706	64421
المردودية الاقتصادية	النتيجة الاقتصادية / رأس المال المستثمر	0,26	0,20	0,22
النتيجة الصافية		8431	8505	9599
الأموال الخاصة		49258	54367	59413
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,17	0,16	0,16

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

شكل رقم (15): تطور نسب المردودية لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المتحصل عليه.

تحليل نتائج نسب المردودية:

يعكس الجدول والمنحنيات البيانية تطور الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرين جوهريين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

أ. **تحليل المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في استخدام إجمالي رأس المال المستثمر لتحقيق النتيجة الاقتصادية حيث شهدت المردودية الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً في عام 2023 حيث انخفضت من 0,26 أي 26% إلى 0,20 أي 20%، ثم عادت للارتفاع الطفيف في عام 2024 لتستقر عند 0,22 أي 22%. بالرغم من الارتفاع المستمر في النتيجة الاقتصادية (من 12774 إلى 14257)، إلا أن رأس المال المستثمر شهد نمواً بوتيرة أسرع (من 48767 إلى 64421). هذا يشير إلى أن الاستثمارات الجديدة التي قامت بها الشركة خلال هذه الفترة لم تصل بعد إلى ذروة كفاءتها الإنتاجية أو أن التكاليف الاستثمار كانت مرتفعة مقارنة بالعائد المحقق في المدى القصير

ب. **تحليل المردودية المالية:** تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الشركاء أو المساهمون مقابل الأموال الخاصة المستثمرة. تميزت المردودية المالية بالاستقرار النسبي، حيث سجلت 0,17 أي 17% سنة 2022، ثم استقرت عند 0,16 أي 16% سنتي 2023 و 2024. هذا الاستقرار يعكس توازناً في سياسة التمويل والنمو. بالرغم من زيادة الأموال الخاصة بنسبة معتبرة (من 49258 في 2022 إلى 59413 في 2024)، استطاعت الشركة الحفاظ على مستوى ثابت من العائد الصافي للمساهمين، مما يعزز الثقة في قدرة الشركة على توليد الأرباح وتغطية مخاطر الاستثمار.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

سادسا: التحليل بواسطة نسب المديونية:

تعتبر نسب المديونية أحد أنواع النسب المالية التي تقيس مدى اعتماد الشركة على المصادر الخارجية في تمويل استثماراتها، وتم الاعتماد في حسابها على (نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة الديون الى الأصول).

ومن خلال الجدول الموالي نعرض النتائج المتحصل عليها من شركة بيوفازم.

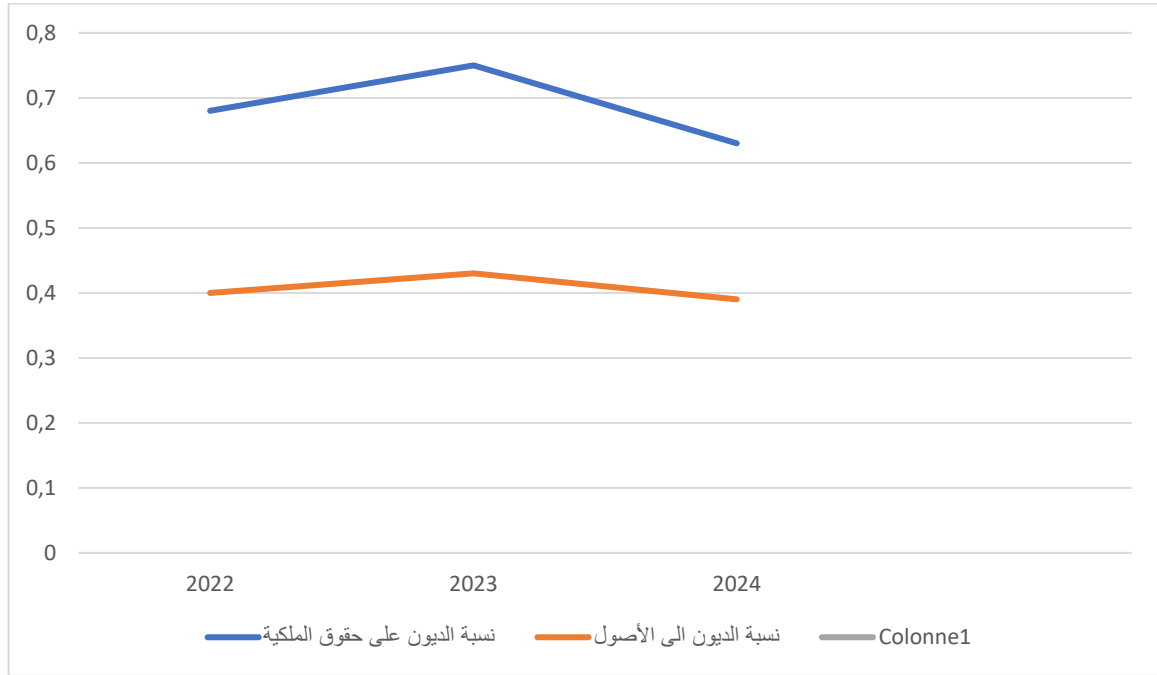
جدول رقم (18): حساب نسب المديونية للفترة 2022 . 2024

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
إجمالي الديون		33437	40547	37439
إجمالي حقوق الملكية		49258	54367	59413
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية	0,68	0,75	0,63
إجمالي الديون		33437	40547	37439
إجمالي الأصول		82694	94914	96852
نسبة الديون إلى الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0,40	0,43	0,39

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

شكل رقم (16): تطور نسب المديونية لشركة BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج المتحصل عليه.

تحليل النتائج نسب المديونية:

- أ. تحليل نسبة الديون الى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة الهيكل التمويلي للشركة من خلال المقارنة بين الديون (الأموال المقترضة) حيث شهدت النسبة ارتفاعا طفيفا في عام 2023 لتصل الى 0.75 ثم عاودت للانخفاض بشكل ملحوظ في عام 2024 لتستقر عند 0,63. تشير القيمة المسجلة في عام 2024 ب 0,63 الى ان الديون تمثل 0.63 من حقوق الملكية وبما أن النسبة أقل من (1) فهذا يعني أن الأموال الخاصة تفوق الديون الشركة تمتلك هامش أمان كاف، حيث أن المساهمين يمولون الجزء الأكبر من أصول الشركة، مما يقلل من مخاطر الاعسار المالي.
- ب. تحليل نسبة الديون الى الأصول: توضح هذه النسبة حصة الدائنين في تمويل إجمالي أصول الشركة، حيث اتسمت هذه النسبة بالاستقرار الكبير طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 0,40 في 2022 و 0.39 في 2024، مع ارتفاع طفيف جدا في 2023 (0,43). بقاء النسبة حول مستوى 0,40 فقط من تمويل أصول الشركة، بينما يتم تمويل 0,60 المتبقية من موارد الشركة الخاصة. هذا المستوى يعتبر مثاليا وآمنا من الناحية المالية، حيث يظهر أن الشركة لا تفرط في استخدام الرواعة المالية بشكل قد يهدد استقرارها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة بيوفازم

سابعاً: تحليل باستخدام نسب الهيكلية المالية

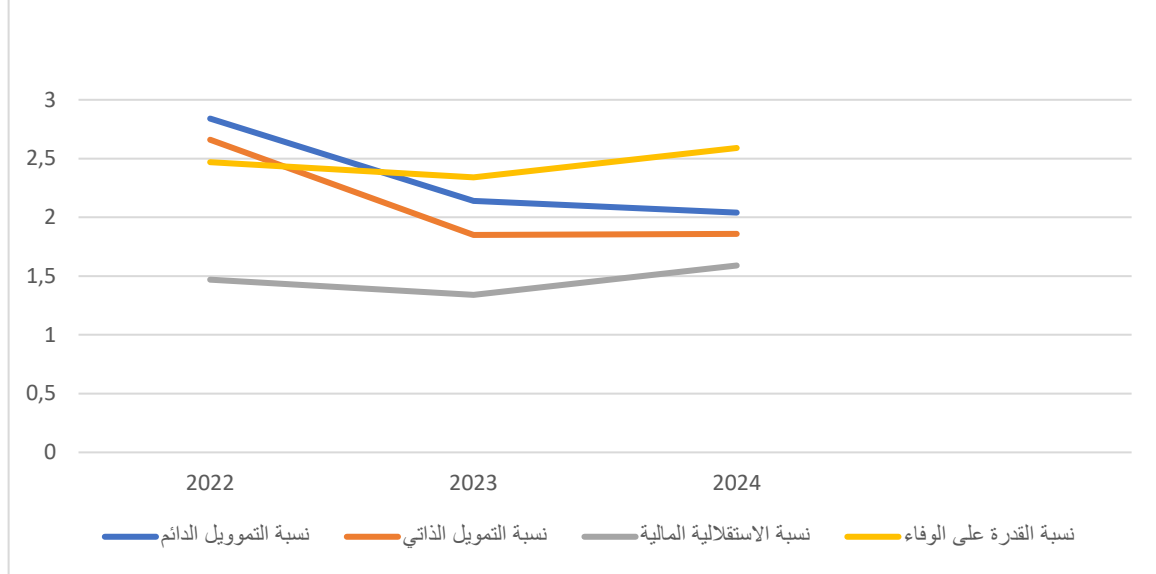
جدول رقم (19): حساب نسب الهيكلية المالية للفترة 2022 – 2024

(الوحدة مليون دج)

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
إجمالي الأموال الدائمة		52604	62666	65164
إجمالي الأصول الثابتة		18529	29345	31924
نسبة التمويل الدائم	إجمالي الأموال الدائمة / إجمالي الأصول الثابتة	2,84	2,14	2,04
إجمالي الأموال الخاصة		49258	54367	59413
إجمالي الأصول الثابتة		18529	29345	31924
نسبة التمويل الذاتي	إجمالي الأموال الخاصة/ إجمالي الأصول الثابتة	2,66	1,85	1,86
إجمالي الأموال الخاصة		49258	54367	59413
إجمالي الديون		33437	40547	37439
نسبة الاستقلالية المالية	إجمالي الأموال الخاصة/ إجمالي الديون	1,47	1,34	1,59
إجمالي الأصول		82694	94914	96852
إجمالي الديون		33437	40547	37439
نسبة القدرة على الوفاء	إجمالي الأصول/ إجمالي الديون	2,47	2,34	2,59

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة بيوفازم.

شكل رقم (17): تطور نسب الهيكلية المالية لشركة
BIOPHARM للفترة 2022-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

تحليل النتائج نسب الهيكلية المالية:

أ. **تحليل نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة حيث نلاحظ انخفاضاً تدريجياً في النسبة من 2,84 في 2022 الى 2.04 في 2024. رغم الانخفاض، إلا ان النسبة لا تزال أكبر بكثير من (1) هذا يؤكد أن الشركة تحترم وبقوة قاعدة التوازن المالي الأدنى، حيث يتم تمويل كامل الأصول الثابتة بواسطة موارد مستقرة، مما يترك هامشاً كبيراً (رأس مال عامل) لتمويل الأصول الجارية

ب. **تحليل نسبة التمويل الذاتي:** توضح مدى اعتماد الشركة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها حيث سجلت النسبة تراجعاً من 2,66 في 2022 لتستقر عند حدود 1,86 في 2024. هذا التراجع ناتج عن وتيرة نمو الأصول الثابتة التي كانت أسرع من نمو الأموال الخاصة. ومع ذلك بقاء النسبة فوق (1) يعني أن الشركة تتمتع بتمويل ذاتي قوي جداً وهي غير مضطرة للجوء الى الديون الخارجية لتمويل استثماراتها الأساسية.

ت. **تحليل نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس العلاقة بين الأموال الخاصة وإجمالي الديون، لبيان مدى تحكم الدائنين في الشركة، حيث تذبذبت النسبة بين 1,47 (2022) و 1,59 (2024) مع انخفاض طفيف في 2023 (1,34). النسبة أكبر من (1) طوال الفترة، مما يعني أن الأموال الخاصة تفوق إجمالي الديون. هذا يمنح الشركة استقلالية مالية متينة تجاه المؤسسات المصرفية، ويقوي مركزها التفاوضي للحصول على قروض مستقبلاً إذا لزم الأمر، كما يجنبها مخاطر التعبئة المالية.

ث. **تحليل نسبة القدرة على الوفاء:** تقيس قدرة إجمالي الأصول على تغطية إجمالي الديون في حالة التصفية. حيث استقرت النسبة عند مستويات ممتازة من 2,47 في 2022 الى 2,59 في 2024). القيمة المسجلة أكبر من (2) تعني أن أصول الشركة تغطي ديونها بأكثر من مرتين ونصف، هذا يعطي ضماناً قوياً للدائنين على المدى الطويل ويؤكد على الملاءة المالية العالية للشركة.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما توصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي لشركة بيوفازم ، وكذا اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها. حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حساب النتائج والتي من خلالها تم حساب بعض النسب المالية لتقييم الأداء المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والنشاط ونسب الربحية والمردودية.... بغرض معرفة دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي وإعطاء أهمية لهذا الموضوع، و يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- من خلال مؤشرات التوازن المالي أظهرت لنا الشركة أنها تحافظ على توازنها المالي طويل الأجل بامتلاكها هامش أمان مستقر، ورغم تعرض سيولتها لضغوط مؤقتة أدت إلى ظهور عجز عابر ، إلا أنها تمكنت من استعادة توازن خزنتها وتحقيق فائض يغطي كافة احتياجات دورة استغلالها.
- أما نسب السيولة تظهر لنا ملائمة مالية قوية وقدرة عالية على تغطية الديون بالأصول (مخزون+ زبائن)، كما لاحظنا تاكل السيولة النقدية (تراجع قيم الصندوق والبنك).
- ونسب النشاط أظهرت أن الشركة تمر بمرحلة توسع استثماري (زيادة كبيرة في الأصول الثابتة)، وهذا التوسع هو سبب وراء انخفاض معدلات الدوران بشكل عام، حيث أن الأصول زادت بسرعة أكبر من سرعة نمى المبيعات في هذه الفترة.
- أما من خلال نسب الربحية عرفت الشركة تحسنا تدريجيا خلال 2022 - 2024، مما يدل على زيادة كفاءتها في تحقيق الأرباح واستغلال مواردها بشكل أفضل.
- شهدت المردودية الاقتصادية تراجعا في 2023 ثم تحسنا طفيفا في 2024، مما يعكس نمو الاستثمارات بوتيرة أسرع من العوائد المحققة. أما المردودية المالية حافظت على استقرار نسبي، مما يدل على قدرة الشركة على تحقيق عائد ثابت للمساهمين.
- تتميز الشركة بمديونية معتدلة وهيكل مالي متوازن، مما يعكس استقرارا ماليا وانخفاضا في المخاطر.
- نسب الهيكلية المالية وضعا ماليا متينا ومستقرا مع تمتع الشركة باستقلالية عالية وقدرة ممتازة على الوفاء بالتزاماتها

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة أمراً ضرورياً، فمن خلاله يمكن مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، وقد اخترنا في دراستنا هذه مجموعة من المؤشرات المالية التقليدية منها النسب المالية (نسب السيولة ونسب النشاط، نسب الربحية ونسب المديونية، نسب المردودية ونسب الهيكل المالية)، وكذا مؤشرات التوازن المالي، ومنها ما هو حديث (القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ولوحة القيادة...)، والهدف من هذه المؤشرات المالية معرفة دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا للإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في "ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة بيوفارم؟"، واختبار صحة الفرضيات واقتراح التوصيات وافاق البحث.

وقد توصلنا إلى مختلف النتائج:

1. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، تم التوصل على مجموعة من النتائج المهمة التي ساعدت في فهم واقع الأداء المالي للمؤسسة، كما مكنت من اختبار الفرضيات المطروحة والتأكد من مدى صحتها.

أظهرت الدراسة أن تقييم الأداء المالي يعد من أهم الأساليب الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المالية وضمان استمراريته في بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة والتغير المستمر. كما تبين أن التحليل المالي لا يقتصر فقط على دراسة الأرقام المحاسبية، بل يتعدى ذلك إلى تفسير النتائج المالية وتشخيص نقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء.

وقد بينت الدراسة أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية التي تعتمد عليها شركة بيوفارم في عملية التحليل المالي واستخراج المؤشرات المالية. حيث توفر هذه القوائم بيانات دقيقة ومنظمة تساعد على دراسة مختلف الجوانب المالية للشركة، مثل مستوى السيولة، حجم المديونية، المردودية والربحية. وعليه فإن نتائج الدراسة تؤكد صحة الفرضية

الأولى التي تنص على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعتبر المصدر الرئيسي لاستخدام وتحليل المؤشرات المالية في شركة BIOPHARM.

ومن خلال الدراسة التطبيقية لشركة بيوفارم، أظهرت نتائج التحليل المالي أن الشركة تمر بمرحلة توسع استثماري ملحوظ، وهو ما أدى على انخفاض مؤقت في معدلات الدوران لأن الاستثمارات لم تترجم فوراً إلى مبيعات مكافئة. أما فيما يخص مؤشرات الربحية والمردودية، فقد أوضحت الدراسة أن شركة بيوفارم حققت نتائج إيجابية خلال الفترة 2024/2022، وهو يدل على فعالية التسيير المالي والإداري، إضافة إلى قدرة الشركة على تحقيق عوائد مالية من نشاطها. كما تعكس هذه النتائج مدى كفاءة الشركة في استخدام أموالها ومواردها لتحقيق الأرباح وتعزيز مركزها المالي. ومن خلال هذه النتائج تم التأكد من صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن المؤشرات المالية تسمح بالكشف عن قدرة شركة بيوفارم على تحقيق عوائد مالية من نشاطها الاقتصادي وعلى كفاءة إدارة مواردها.

وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن نسب السيولة تظهر لنا ملاءمة مالية قوية وقدرة عالية على تغطية الديون بالأصول (مخزون + زبائن)، كما لاحظنا تآكل السيولة النقدية (تراجع قيم الصندوق والبنك). كما تميزت الشركة بمديونية معتدلة وهيكل مالي متوازن، مما يعكس استقراراً مالياً وانخفاضاً في المخاطر. كما كشفت أيضاً أن هيكل رأس المال بالشركة تتسم بنوع من التوازن النسبي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، حيث تعتمد الشركة على التمويل الذاتي إلى جانب التمويل الخارجي بدرجة مقبولة، مما ساهم في الحفاظ على استقرارها المالي وعدم تعرضها لمستويات مرتفعة من المديونية، مع تمتعها باستقلالية عالية وقدرة ممتازة على الوفاء بالتزاماتها. إضافة إلى ذلك بينت مؤشرات التوازن المالي، مثل رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، أن الشركة تتمتع بوضعية مالية مستقرة نسبياً.

ومن قد ساهمت هذه المؤشرات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف وبعض الاختلالات المالية، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة وتحسين الأداء المالي مستقبلاً. وعليه، فإن نتائج الدراسة تؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن المؤشرات المالية تسمح بتشخيص الوضعية المالية لشركة بيوفارم واكتشاف الاختلالات المالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية يعتبر من أهم الوسائل التي تساعد الشركة على متابعة تطور أدائها المالي وتقييم نتائج نشاطها، وتحسين عملية التسيير المالي والإداري.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي يساهم في توفير معلومات دقيقة تساعد على تعزيز استقرارها المالي وتحسين استغلال مواردها، رفع مردوديتها ودعم قدرتها التنافسية وضمان استمراريته في ظل التغيرات الاقتصادية المختلفة.

2. اقتراحات الدراسة:

- في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات لمؤسسة بيوفارم لتعزيز أدائها المالي:
- ضرورة إدراج مؤشرات خلق القيمة (مثل القيمة الاقتصادية المضافة)، كأداة تكميلية للنسب التقليدية للحصول على تقييم أكثر دقة للأداء الاقتصادي الحقيقي بعيدا عن القيود المحاسبية.
 - ضرورة مرافقة التوسع في الأصول الثابتة بزيادة مكافئة في رقم المبيعات لضمان عدم انخفاض معدلات دوران الأصول وتحسين المردودية الاقتصادية.
 - استخدام النسب المالية كأدوات للتنبؤ المبكر بالآزمات بدلا من الاكتفاء بالتحليل البعدي للنتائج السنوية.
 - الاستثمار في برمجيات نكاء الأعمال لربط النظام المحاسبي باليات تحليل لحظية أسهل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

3. افاق البحث:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا البحث، ولتعميق المعرفة في هذا المجال نقترح المواضيع التالية كأفاق مستقبلية للباحثين:

- أثر التجول الرقمي والذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وسرعة تقييم الأداء المالي.
- استخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي (مثل نموذج ALTMAN Z SCORE) في قطاع الصناعات الدوائية.
- أثر تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي والقيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية.
- دور المعايير الدولية للإبلاغ المالي (ifrs) في تعزيز شفافية المؤشرات المالية في المؤسسات الصيدلانية الجزائرية.
- دراسة مقارنة بين المؤشرات المالية التقليدية والمؤشرات المبنية على التدفقات النقدية في تقييم الأداء المؤسسات الكبرى.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
2. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي)، ط2، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. خالد هادفي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، ط1، ج1، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
5. دادي عدون ناصر، نواصر فتحي، "دراسة الحالات المالية"، دار الافاق، الجزائر، 1997.
6. رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط4، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997.
7. عبد الهادي محمد سعيد، يوسف قريشي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. فايز عبد الرحمان الفروخ، التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
9. فيصل السعايدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
10. كامل أحمد أبو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، طبعة 4، فلسطين-قطاع غزة، 2018.
11. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
12. محمد الطيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2009.
13. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
15. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
16. مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

17. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
 18. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط3، الأردن، عمان، 2008.
 19. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011.
 20. ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
 21. ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
 22. ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
 23. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012.
 24. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- ثانياً: المجالات**
25. أبو بكر بو سالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدوا ولاية بشار، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.
 26. أحلام قراوي، عبد الرحمان العايب، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة شركة الاسمنت لعين الكبيرة"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 11، العدد 01، جوان 2020.
 27. إلهام بن عيسى، إعداد وتصميم لوحة القيادة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 47.
 28. حمزة بن عمر، وآخرون، أثر تطبيق نموذج الجيل الثالث (BSC 3) لبطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء الاستراتيجي للمؤسسات النفطية "دراسة حالة مؤسسة نفطال (مقاطعة الوقود الوادي 2014-2020)"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.
 29. خيضر خنفر، مريم بورنيسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، 2017.
 30. دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 4، 2006.
 31. ريم كلاش، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، جامعة سوق أهراس، الجزائر، أبريل 2021.

32. زينب بو غازي، سليمة رقاد، لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمعاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021.
33. سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر، 2017.
34. سترة العلجة، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق استراتيجية المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة: المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت عين الكبيرة"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد 09، العدد 01، جوان 2018، ص 115، 114.
35. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009_2010.
36. صالح ساري، علي سنوسي، اقتراح نموذج لبطاقة الأداء المتوازن BCS كأسلوب حديث لتقييم أداء المؤسسات الصحية في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية البويرة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 10، جوان 2023.
37. صر الدين لصاق، حيزية لصاق، تقييم الأداء الشامل للشركات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن "دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان البويرة"، مجلة، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2024.
38. عادل قرقاد، مليكة زغيب، دور لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير في تفعيل حوكمة المؤسسة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01 جوان 2018.
39. عامر حاج دحو، نرجس حميمش، دور لوحة القيادة في تقييم الأداء الداخلي في المؤسسة العمومية الاقتصادية "حالة مؤسسة فيلامب"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 3، جامعة أدرار، الجزائر، 2016.
40. عبد الرحمان باش، سعاد شكري معمر، بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتفعيل الأداء البيئي المستدام في المؤسسات "دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت بسور الغزلان"، مجلة، المجلد 19، العدد 1، جوان 2024.
41. عبد الغني خلادي، انيس هزلة، مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
42. عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENSP) للفترة 2009/2012"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جوان 2014.
43. كريم خلف الله، السعيد بريكة، نظم لوحات القيادة الحديث ودوره في تقييم الأداء المستدام "دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر 2018.
44. لمين علوطي، نذيرة راقي، لوحة القيادة كأداة لمراقبة لتسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية "حالة فرع شركة سونلغاز بالمدينة"، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2017.
45. مري سامي، نوادي مهدي، تقييم الأداء الشامل لمؤسسة اسمنت عين الكبيرة سطيف S.C.A.E.K باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.

46. هشام بحري، علاقة القيمة الاقتصادية المضافة والمقاييس التقليدية بالقيمة السوقية المضافة للمنشأة دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد ب، 2017.

ثالثا: ملتقيات علمية

47. زهية بوديار، شوقي جباري، لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار في المؤسسة، مداخله قدمها ضمن الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، قسم إدارة المؤسسات، جامعة مسيلة، الجزائر، أبريل 2009.

48. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، " دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى وطني حول واقع افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013.

رابعا: الرسائل الجامعية

49. أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار "دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2019)، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2020_2021،

50. أمينة حمادة، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة" دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2010-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018.

51. بسام محمد الاغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.

52. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

53. حجاج نفيسة، " أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية خلال الفترة 2010-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2017.

54. حسنية صيفي، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA" دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

55. حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي "دراسة حالة مجمع صيدال" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2016-2017.

56. خليفة الحاج، أداة تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 2009-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2017-2018.
57. رميساء بوعزيز، التمويل التأجيلي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2023-2024.
58. زعيش محمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة استقصائية عن عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2019-2020، جامعة باجي مختار، عنابة.
59. سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
60. عبد المالك مسعي محمد، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2023-2024.
61. علي فاضل جابر، "التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسات، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.
62. غانم كمال، " الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية. دراسة حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.
63. فطيمة زعزع، أهمية الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الإنتاجية في الجزائر لاندماجها في اقتصاد المعرفة، أطروحة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017.
64. فلة حمدي، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة الكاويل بسكرة"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
65. كعور أحمد، غمراني عبد السلام، " دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. دراسة مطاحن عمر بن عمر (قائمة) خلال الفترة 2016-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022-2023.
66. ليليا هلة، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص

محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024-2025.

67. محمد العربي بن لخضر، دور لوحة القيادة في تحسين القرارات التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014_2015.

68. محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية "المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات)"، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

69. منير عوادي، " استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة 2013. 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

70. نبيل سعيدي، قياس الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة، أطروحة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024-2025.

71. نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبرة، الجزائر، 2018\2019.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

72. Didin Fatihudin, Jusni, Mochamed Mochklas, "How Measuring Financial Performance ", International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET) Vol 9N 6, 2018.

73. Georges Depallens et Jeans .Pierre Jobard ,Op cit .

74. Lawrence J.Gitman et Chad J.Zutter et Wajeeh Elali et Amer Al-Roubaie, "Principles of managérial Finance", 13th édition, Education Inc, USA, 2012.

75. Muralidharan Janakiraman et azhagaiah Ramachandran, "The Relationship between Working Capital Management Efficiency and EBIT", managing Global Transitions, Volume 7, Number 1, 2009.

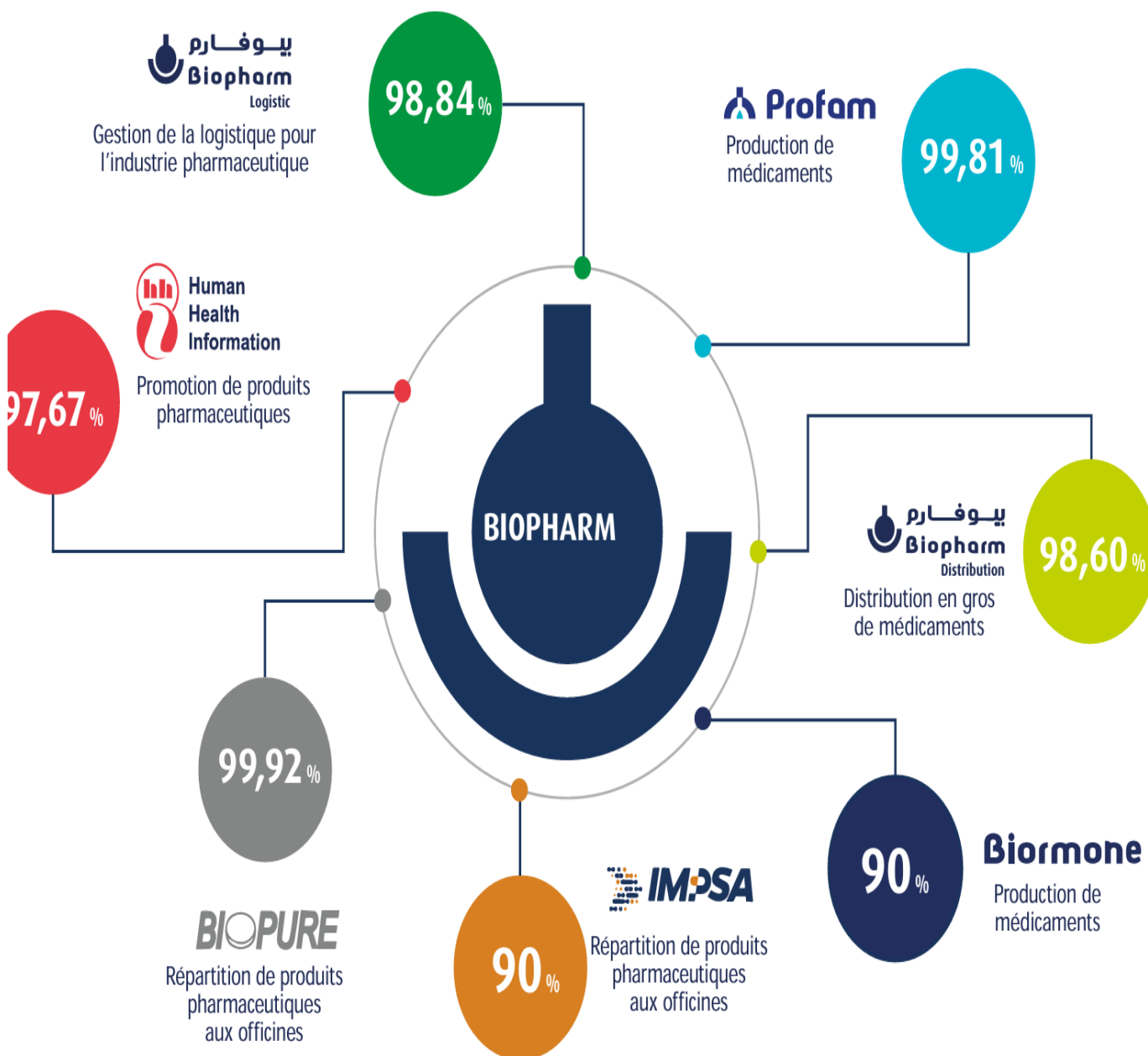
76. Pier conso, la gestion de l'entreprise –cas et commentaires, tome 1 dound, paris, 1976.

3. المواقع الالكترونية:

77. الموقع الرسمي لشركة بيوفارم WWW.BiOPHARM.DZ.COM

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM



الملحق رقم (02): يمثل جانب الأصول لشركة BIOPHARM لسنة 2022_2023



BIOPHARM GROUPE

COMMISSARIAT AUX COMPTES 2023

BIOPHARM -COMPTES CONSOLIDES

18, Route de la Gare, Zone Industrielle, Haouch Mahieddine, Reghaia, W/ Algr
N° D'IDENTIFICATION : 0998 16000 4216 94

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2022
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	702 780 018		702 780 018	702 780 018
Immobilisations incorporelles	642 366 840	495 890 322	146 476 518	126 746 584
Immobilisations corporelles				-
Terrains	2 018 082 367		2 018 082 367	2 018 082 367
Bâtiments	2 072 350 138	1 322 613 773	749 736 364	499 598 988
Autres immobilisations corporelles	11 493 843 389	6 136 423 995	5 357 419 394	5 243 745 540
Immobilisations en concession				-
Immobilisations encours	13 357 925 350		13 357 925 350	9 096 140 996
Immobilisations financières				-
Titres mis en équivalence				-
Autres participations et créances rattachées	4 804 000		4 804 000	4 804 000
Autres titres immobilisés				-
Prêts et autres actifs financiers non courants	6 464 213 628		6 464 213 628	36 268 205
Impôts différés actif	543 363 689		543 363 689	800 604 189
TOTAL ACTIF NON COURANT	37 299 729 417	7 954 928 090	29 344 801 328	18 528 770 887
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	25 950 502 665	2 126 503 337	23 823 999 328	22 303 343 657
Créances et emplois assimilés				-
Clients	30 167 286 114	1 221 216 130	28 946 069 984	26 408 822 762
Autres débiteurs	5 103 203 683	213 202 825	4 890 000 858	5 260 937 536
Impôts et assimilés	2 542 397 644		2 542 397 644	2 070 891 773
Autres créances et emplois assimilés				-
Disponibilités et assimilés				-
Placements et autres actifs financiers courants				712 162
Trésorerie	5 366 493 055		5 366 493 055	8 120 937 015
TOTAL ACTIF COURANT	69 129 883 162	3 560 922 292	65 568 960 869	64 165 644 906
TOTAL GENERAL ACTIF	106 429 612 579	11 515 850 382	94 913 762 197	82 694 415 793

الملحق رقم (03): يمثل جانب الخصوم لشركة BIOPHARM لسنة 2022_2023

BIOPHARM GROUPE

COMMISSARIAT AUX COMPTES 2023

BIOPHARM -COMPTES CONSOLIDES

18, Route de la Gare, Zone Industrielle, Haouch Mahieddine, Reghaia, W/ Alger
N° D'IDENTIFICATION :0998 16000 4216 94

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23

PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

LIBELLE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	5 104 375 000	5 104 375 000
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	14 279 615 196	12 511 859 564
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence (1)	-	-
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	8 505 336 624	8 431 380 572
Autres capitaux propres - Report à nouveau	26 477 538 746	23 210 470 779
Part de la société consolidante (1)	53 934 116 889	49 016 085 660
Part des minoritaires (1)	432 748 677	242 000 254
TOTAL I	54 366 865 566	49 258 085 914
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	7 818 182 657	2 795 607 991
Impôts (différés et provisionnés)	480 831 516	530 051 356
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	-	20 165 089
TOTAL II	8 299 014 173	3 345 824 436
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	19 300 161 681	18 202 627 264
Impôts	1 537 753 052	1 530 088 836
Autres dettes	6 004 377 783	6 072 028 874
Trésorerie passif	5 405 589 942	4 285 760 467
TOTAL III	32 247 882 458	30 090 505 440
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	94 913 762 197	82 694 415 791

الملحق رقم (04): يمثل جانب الأصول لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2024



COMPTES CONSOLIDÉS

AU 31 DÉCEMBRE 2024

Bilan de la période - Actifs

Actif Consolidé					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2024	31/12/2023	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	683	703	(20)	-3%
Immobilisations incorporelles	2.1	210	146	64	43%
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		2 018	2 018	-	0%
Bâtiments		675	750	(75)	-10%
Autres immobilisations corporelles		5 157	5 357	(200)	-4%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	15 104	13 358	1 746	13%
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		105	5	100	2082%
Autres titres immobilisés		2 000	-	2 000	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 438	6 464	(1 026)	-16%
Impôts différés actif	5	534	543	(9)	-2%
Total actifs non courants		31 924	29 345	2 579	9%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	24 001	23 824	177	1%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	27 120	28 946	(1 826)	-6%
Autres débiteurs	8	5 095	4 890	205	4%
Impôts et assimilés		2 410	2 542	(133)	-5%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	2 000	-	2 000	n/a
Trésorerie	10	4 303	5 366	(1 063)	-20%
Total actifs courants		64 928	65 569	(641)	-1%
Total actifs		96 852	94 914	1 939	2%

الملحق رقم(05): يمثل جانب الخصوم لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2024.

COMPTES CONSOLIDÉS
AU 31 DÉCEMBRE 2024

Bilan de la période - Passifs

Passif Consolidé					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2024	31/12/2023	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	0%
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		16 784	14 280	2 504	18%
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		9 599	8 505	1 094	13%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		27 925	26 478	1 448	5%
Part de la société consolidante (1)		58 904	53 934	4 970	9%
Part des minoritaires (1)		509	433	76	18%
Total Capitaux propres		59 413	54 367	5 046	9%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	5 213	7 818	(2 605)	-33%
Impôts (différés et provisionnés)	12	538	481	57	12%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	-	-	-	n/a
Total passifs non courants		5 751	8 299	(2 548)	-31%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	20 281	19 300	981	5%
Impôts		1 747	1 538	209	14%
Autres dettes	15	4 100	6 004	(1 904)	-32%
Trésorerie passif	16	5 560	5 406	155	3%
Total passifs courants		31 688	32 248	(560)	-2%
Total passifs et capitaux propres		96 852	94 914	1 939	2%

الملحق رقم (06): يمثل جدول حساب النتائج لشركة BIOPHARM لسنة 2022_2023.



BIOPHARM GROUPE

COMMISSARIAT AUX COMPTES 2023

BIOPHARM -COMPTES CONSOLIDES

18, Route de la Gare, Zone Industrielle, Haouch Mahieddine, Reghaia, W/ Alger

EXERCICE:

01/01/23 AU 31/12/23

N° D'IDENTIFICATION :0998 16000 4216 94

PERIODE DU:

01/01/23 AU 31/12/23

LIBELLE	NOTE	2023	2022
Ventes et produits annexes		82 917 271 173	83 817 837 754
Variation stocks produits finis et en cours	-	58 517 190	403 721 081
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		82 858 753 983	84 221 558 835
Achats consommés	-	62 541 622 474	63 931 439 940
Services extérieurs et autres consommations	-	2 434 210 058	2 499 150 241
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		64 975 832 532	66 430 590 181
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		17 882 921 451	17 790 968 654
Charges de personnel	-	4 405 045 503	4 086 844 183
Impôts, taxes et versements assimilés	-	904 729 484	930 188 915
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		12 573 146 465	12 773 935 556
Autres produits opérationnels		141 907 279	146 051 104
Autres charges opérationnelles	-	326 992 645	294 142 898
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-	4 757 893 435	4 146 116 487
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 132 203 808	1 840 225 412
V- RESULTAT OPERATIONNEL		10 762 371 472	10 319 952 688
Produits financiers		222 453 330	528 397 734
Charges financières	-	453 176 851	499 380 134
VI-RESULTAT FINANCIER		230 723 520	29 017 600
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		10 531 647 952	10 348 970 288
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	1 818 290 668	1 983 666 797
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	-	208 020 660	66 077 081
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		86 355 318 400	86 736 233 086
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		77 849 981 776	78 304 852 514
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 505 336 624	8 431 380 572
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		-	-
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-	-
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8 505 336 624	8 431 380 572

الملاحق رقم (07): يمثل جدول حساب النتائج لشركة BIOPHARM لسنتي 2023_2024.

Groupe BIOPHARM
Rapport annuel 2024COMPTES CONSOLIDÉS
AU 31 DÉCEMBRE 2024

Comptes de résultat consolidés de la période

Compte de résultat consolidé					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2024	31/12/2023	Var	%
Ventes et produits annexes	17	85 457	82 917	2 540	3%
Variation stocks produits finis et en cours		236	(59)	295	-504%
Production de l'exercice		85 693	82 859	2 834	3%
Achats consommés		(64 080)	(62 542)	(1 538)	2%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 635)	(2 434)	(200)	8%
Consommation de l'exercice		(66 714)	(64 976)	(1 739)	3%
Valeur ajoutée		18 979	17 883	1 096	6%
Charges de personnel	19	(4 477)	(4 405)	(72)	2%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(244)	(905)	660	-73%
Excédent brut d'exploitation		14 257	12 573	1 684	13%
Autres produits opérationnels		119	142	(23)	-16%
Autres charges opérationnelles	21	(347)	(327)	(20)	6%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	22	(6 192)	(4 758)	(1 434)	30%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 560	3 132	428	14%
Résultat opérationnel		11 398	10 762	636	6%
Produits financiers		679	222	456	205%
Charges financières		(376)	(453)	77	-17%
Résultat financier	23	303	(231)	533	-231%
Résultat ordinaire avant impôt		11 701	10 532	1 169	11%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	24	(2 035)	(1 818)	(217)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(67)	(208)	141	-68%
Résultat net des activités ordinaires		9 599	8 505	1 094	13%
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		9 599	8 505	1 094	13%
Dont Part du Groupe		9 529	8 473		
Part des minoritaires		70	33		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		373	332		

الحمد لله رب العالمين